

# إستطلاع الحوار الوطني

## تقرير النتائج

مركز البحوث والتنمية المجتمعية (SRDC)

الدور 3، عمارة الشامي، شارع الدائري - قرب جامعة صنعاء القديمة - صنعاء، اليمن

تلفون: +967 (1) 576 245 ، فاكس: +967 (1) 576 246

البريد الإلكتروني: [contact@srdcyemen.org](mailto:contact@srdcyemen.org)

## المحتويات

3	المقدمة	1
4	الملخص التنفيذي	2
4	خصائص العينة	2.1
4	الأسئلة العامة	2.2
4	مصادر المعلومات	2.3
5	الحوار الوطني	2.4
9	الدستور وحقوق الإنسان	2.5
10	النساء والأطفال	2.6
11	المنهجية	3
11	تطوير الإستبيان	3.1
11	الإختبار التجريبي	3.2
11	تصميم العينة	3.3
12	الإستبيان	3.4
13	العمل الميداني	3.5
13	المراجعة وضبط الجودة	3.6
13	إدخال البيانات	3.7
14	نسبة الإستجابة	3.8
14	النتائج بالتفصيل	4
14	خصائص العينة	4.1
15	الجنس	4.1.1
15	العمر	4.1.2
15	الحالة الإجتماعية	4.1.3
16	مستوى الدخل	4.1.4
17	التعليم	4.1.5
17	الأسئلة العامة	4.2
20	الحوار الوطني	4.3
21	مصادر المعلومات	4.3.1
49	الدستور وحقوق الإنسان	4.4
57	النساء والأطفال	4.5

## شكر وتقدير

العمل الحالي هو نتاج تعاون وجهد مشترك بين فريق مركز البحوث والتنمية المجتمعية ممثلا بكلا من منير العمري ومحمد الظاهري وفريق منظمة رعاية الأطفال العالمية ممثلا بمديرة المشروع فاطمة العجل. وتم إعداد التقرير من قبل منير العمري من مركز البحوث والتنمية المجتمعية.

وقام بالإشراف العام على هذا الاستطلاع السيد جاري فارل المدير المقيم لمنظمة رعاية الأطفال العالمية في اليمن وكذا الأخوة في الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني ووزارة حقوق الإنسان والذين أسهمت ملاحظاتهم ومدخلاتهم المفيدة في إثراء الاستبيان.

وهنا يود الفريق أن يتوجه بالشكر لكل المشرفين والباحثين الذين أسهموا في أنجاح عملية جمع البيانات في الميدان وكذلك مسئولي وأعضاء فريق مراجعة ومعالجة البيانات، كما نتوجه بالشكر للمبحوثين أنفسهم الذين لولاهم لما كان هذا التقرير.



هذا الإستطلاع هو أحد مكونات مشروع مؤتمر الحوار الوطني والذي ينفذه مركز البحوث والتنمية المجتمعية بالشراكة مع منظمة رعاية الأطلاق العالمية وبالتعاون مع الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني. وهدف الإستطلاع في مرحلته الثانية الى معرفة مدى رضا وكذلك آراء وتوجهات المبحوثين في محافظات صنعاء وعدن والحديدة ولحج حيال مجموعة من القضايا المتصلة بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي عقد في الفترة (18 مارس 2013 – 25 يناير 2014) واستمر لمدة عشرة أشهر.

وتمثلت المرحلة الثانية في إجراء إستطلاع يستهدف 500 مبحوث بغرض جمع بيانات عامة حول آراء وتوجهات المبحوثين وكذلك مستوى رضاهم فيما يخص مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وتم إجراء المرحلة الثانية عقب إنتهاء مؤتمر الحوار الوطني.

وهدف الاستطلاع، والذي نفذ خلال الفترة 27 فبراير – 15 مارس 2014م، إلى معرفة آراء وتوجهات المبحوثين حول جملة من المواضيع والقضايا المتصلة بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومدى إهتمام الناس بها والمصادر التي يستقون منها معلوماتهم، كما هدف الاستطلاع أيضا إلى قياس معرفة الناس بمخرجات مؤتمر الحوار ومدى قابلية تطبيق المخرجات التي أقرها المؤتمر وكذلك مستوى الرضى حول المحاور التسعة الرئيسية التي ناقشها المؤتمر بما في ذلك بناء الدولة والحكم الرشيد وإستقلالية الهيئات والأمن والجيش وقضية الجنوب وقضية صعدة والتنمية الشاملة والحقوق والحريات.

كما تعرض لأهم القضايا التي دار حولها الجدل ومنها شكل الدولة والدستور ومشاركة المرأة السياسية إضافة الى القضايا الأخرى التي تضمنها الإستطلاع وضمنت نتائجها في التقرير الحالي. ويسعى هذا الاستطلاع لأن يكون حلقة وصل بين المجتمع والأمانة العامة للحوار.

## 2 الملخص التنفيذي

يحتوي الجزء 4 من هذا التقرير النتائج بشكل مفصل، وهنا نعرض للنتائج الرئيسية بشكل مختصر:

### 2.1 خصائص العينة

- أجريت المقابلات خلال الفترة 22 فبراير وحتى 11 مارس 2014م.
- تم إجراء 50% من المقابلات في محافظة الحديدة و 20% في محافظة صنعاء و 16% في محافظة لحج و 14% في محافظة لحج.

### 2.2 الأسئلة العامة

- يرى 41% من المبحوثين بأن مستقبل اليمن سيكون أفضل، فيما يرى في المقابل 38% من المبحوثين بأن وضع اليمن في المستقبل سوف يكون أسوأ، وقال 17% بأن الأمور لن تتغير، وأجاب 4% بـ "لا أعرف".
- يرى ثلث المبحوثين تقريبا (30%) بأن أهم مشكلة تواجه اليمن حاليا تتمثل في الوضع الإقتصادي وفقا لثلث المبحوثين تقريبا (30%)، ويرى 22% بأن أهم مشكلة تتمثل في الوضع الأمني والعنف، يليه البطالة وبنسبة 20%، ومن ثم إنعدام الإستقرار السياسي وبنسبة 13%. وأعتبر 5% الإرهاب أهم مشكلة تواجه اليمن حاليا وذكر آخرون الانفصال والتوتر المذهبي وتدهور الخدمات العامة وغيرها.
- أفاد 51% تقريبا بأنهم غير راضين تماما أو غير راضين إلى حد ما عن وضعهم ووضع أسرهم المعيشي. وذكر، في المقابل، 45% من المبحوثين بأنهم راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن وضعهم ووضع أسرهم المعيشي.
- مقارنة بالسنة الفائتة، أفاد ثلث المبحوثين (33%) وأكثرهم من النساء بأن الوضع أفضل، فيما ذكر أقل من نصف المبحوثين بقليل (44%) بأن وضع أسرهم المعيشي أسوأ، وأجاب 24% بأنه لم يتغير شيء.
- وحول توقعات المبحوث للعام القادم، أجاب أكثر من نصف المبحوثين (54%) وأكثرهم من النساء بأن وضع أسرهم المعيشي بعد عام من الآن سيكون أفضل، وتوقع 17% بأن وضع أسرهم المعيشي سيكون أسوأ، وقال 4% بأن الوضع لن يتغير وأجاب 25% بـ "لا أعرف".
- وجود مصدر دخل أو وظيفة يمكن أن يجعل حياة 44% من المبحوث و أسرهم أفضل، يليه إنخفاض الأسعار وبنسبة 20% ومن ثم توفر الأمن وبنسبة 16% فالإستقرار السياسي وبنسبة 8% وتوفر الخدمات الأساسية وبنسبة 5%.

### 2.3 مصادر المعلومات

- التلفزيون أهم مصدر للأخبار والمعلومات بشكل عام وفقا لـ 60%، يلي ذلك الأقارب والأصدقاء وبنسبة 16% ومن ثم الراديو وبنسبة 13%، فالشخصيات الإجتماعية وبنسبة 4% والمسجد وبنسبة 2%.

- بالمثل، كان التلفزيون أهم مصدر للمبحوثين لمتابعة الأخبار والمعلومات المتعلقة بفعاليات مؤتمر الحوار الوطني وبنسبة 46%، يليه الأصدقاء والأقارب وبنسبة 14%، وأحتل الراديو المرتبة الثالثة وبنسبة 10% ومن ثم الصحف وبنسبة 7%، والشخصيات الاجتماعية وبنسبة 4%، وأخيرا المواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي وبنسبة 2% و 1% على الترتيب.
- أهم الوسائل الإعلامية التي تابع من خلالها المبحوثون فعاليات الحوار: قناة اليمن الفضائية وبنسبة أقل السعيدة وإذاعة صنعاء، وصحيفة الثورة وصحافة نت (قارئ أخبار).

## 2.4 الحوار الوطني

- تابع فعاليات مؤتمر الحوار الوطني بشكل مستمر 10% من المبحوثين فقط، وتابع فعاليات مؤتمر الحوار الوطني أحيانا 50%، ولم يتابع فعاليات مؤتمر الحوار الوطني 40% من المبحوثين وأكثرهم من النساء.
- فترة الحوار كانت كافية وفقا لـ 29% من المبحوثين، وطويلة جدا أو طويلة إلى حد ما وفقا لـ 33%، وقصيرة إلى حد ما وفقا لـ 2% وأجاب 37% بـ "لا أعرف". وكانت نسبة عدم المعرفة أعلى بين الرجال منه بين الإناث.
- حوالي نصف المبحوثين 48% كانوا مهتمين جدا بالحوار الوطني، و 36% منهم غير مهتمين بالحوار الوطني، و 15% لا مهتمين ولا غير مهتمين بالحوار الوطني.
- تراوحت أسباب الإهتمام بالحوار لمن قالوا بأنهم مهتمون تماما أو إلى حد ما بين حل مشاكل اليمن (57%)، تحسين الوضع الإقتصادي (16%)، منع الحرب و الإتفاق بين اليمنيين وإنهاء الإزمة السياسية وبنسبة 5% لكل خيار منها.
- تراوحت أسباب عدم الإهتمام بالنسبة لمن قالوا بأنهم غير مهتمين بين عدم الإهتمام بالسياسة (49%)، وعدم عكس الحوار لمشاكل المبحوثين (9%) أو عدم الثقة في المشاركين فيه (5%) وغيرها.
- لدى حوالي 46% من المبحوثين معرفة بسيطة بمخرجات الحوار الوطني، ولدى 10% معرفة متوسطة بمخرجات الحوار الوطني، في حين أن 4% فقط لديهم معرفة كاملة بمخرجات الحوار الوطني. ليس لدى 40% أدنى معرفة بمخرجات الحوار الوطني، وبالذات بين النساء.
- مخرجات الحوار الوطني كلها قابلة للتطبيق وفقا لـ 18%، ومعظمها قابلة للتطبيق وفقا لـ 22%، وبعضها قابلة للتطبيق وفقا لـ 30%. ويرى 10% بأن مخرجات الحوار الوطني غير قابلة للتطبيق ولا يعرف إن كانت قابلة للتطبيق أم لا 20% من المبحوثين. وتراوحت أسباب عدم قابلية تطبيق المخرجات بين عدم وجود ضامن حقيقي لتنفيذها أو لكون المخرجات غير واقعية وأيضا بسبب الإنقسام الحاصل في المجتمع.
- 63% راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار الوطني، و 20% غير راضين إطلاقا أو غير راضين إلى حد ما عن مخرجات الحوار. وفضل الحياد 17% من المبحوثين.
- المبحوثون في صنعاء والحديدة هم الأكثر رضی عن مخرجات الحوار الوطني، في حين كانت نسبة عدم الرضى أعلى بين المبحوثين في محافظتي عدن والحج.

- 60% تقريبا من المبحوثين، وبالذات في عدن والحديدة، راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار الوطني فيما يخص بناء الدولة وتحول اليمن إلى دولة فيدرالية، و19% غير راضين مطلقا أو غير راضين إلى حد ما
- 32% من المبحوثين راضون تماما عن مخرجات الحوار فيما يخص القضية الجنوبية وأغلبهم في الحديدة وصنعاء و 25% تقريبا راضون إلى حد ما. في المقابل، 33% من المبحوثين غير راضين عن المخرجات حول قضية الجنوب
- 55% من المبحوثين راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار بخصوص قضية صعدة. في المقابل، 14% غير راضين مطلقا أو غير راضين إلى حد ما عن مخرجات الحوار بخصوص قضية صعدة.
- 60% تقريبا من المبحوثين هم راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار الوطني فيما يخص الجيش والأمن. في المقابل، 14% غير راضين مطلقا أو غير راضين إلى حد ما وفضل الحياد أو رفض الإجابة 27%.
- 54% راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار الوطني بخصوص التنمية الشاملة. 13% غير راضين تماما أو غير راضين إلى حد ما عن مخرجات الحوار بخصوص التنمية الشاملة. ورفض الإجابة أو فضل الحياد ما نسبته 33% وأكثرهم في محافظة عدن.
- 57% راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار بخصوص الحقوق والحريات، و 13% غير راضين عن مخرجات الحوار المتعلقة بالحقوق والحريات. ورفض الإجابة أو فضل الحياد 31% من المبحوثين.
- قضية الجنوب كانت القضية الأبرز التي ركز عليها مؤتمر الحوار الوطني وفقا لـ 39% من المبحوثين، تليها قضية صعدة وفقا لـ 18% من المبحوثين، ومن ثم بناء الجيش والأمن وبنسبة 14%، ثم بناء الدولة بـ 9% والإستقرار السياسي بنسبة 8% و المصالحة الوطنية بنسبة 7%.
- مخرجات الحوار الوطني بخصوص شكل الدولة واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما وفقا لـ 60%، وغير واضحة تماما أو إلى حد ما لـ 36% منهم.
- مخرجات الحوار الوطني بخصوص العدالة الإنتقالية واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما لـ 52%، وغير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما لـ 33%.
- مخرجات الحوار الوطني بخصوص القضية الجنوبية واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما لـ 65%، وغير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما 27%.
- مخرجات الحوار الوطني بخصوص قضية صعدة واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما لـ 58% من المبحوثين، وغير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما لـ 26%.
- مخرجات الحوار الوطني بخصوص قضية الحكم الرشيد واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما لـ 49% من المبحوثين، وغير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما لـ 28%.
- مخرجات الحوار الوطني بخصوص الجيش والأمن واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما لـ 57% من المبحوثين، وغير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما لـ 30%.



- مخرجات الحوار الوطني بخصوص التنمية المستدامة واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما لـ 50% من المبحوثين، وغير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما لـ 33%.
- مخرجات الحوار الوطني بخصوص الحقوق والحريات واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما لـ 53% من المبحوثين، وغير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما لـ 29%.
- المغتربين والفئات الخاصة والمهمشين والعلماء والمستقلين والشباب هي الفئات التي لم تشارك في مؤتمر الحوار بحسب المبحوثين والأحزاب (67%) وقائمة الرئيس (15%) هي الأكثر تمثيلا في مؤتمر الحوار.
- يثق 57% من المبحوثين بشكل كبير أو إلى حد ما في قدرة مخرجات الحوار الوطني على حل مشاكل اليمن، ولا يثق بذلك 22% وفضل الحياد 21% من المبحوثين.
- يثق 54% من المبحوثين بشكل كبير أو إلى حد ما بأن مخرجات الحوار الوطني سوف تفضي إلى حل مشاكل محافظاتهم، ولا يثق بذلك 26%، ورفض الإجابة أو فضل الحياد 11% من المبحوثين.
- يثق 44% تماما أو إلى حد ما في أن مخرجات الحوار ستفضي إلى حلول لمشاكلهم الإسرية، ولا يثق 34% من المبحوثين مطلقا أو إلى حد ما بذلك. ورفض الإجابة أو فضل الحياد 21% من المبحوثين.
- يؤيد تماما أو إلى حد ما 44% من إجمالي المبحوثين تحول اليمن إلى دولة إتحادية، وبالذات في عدن، ويعارض تماما أو إلى حد ما 50% من إجمالي المبحوثين وأكثرهم في محافظة لحج. وعزى المعارضون سبب معارضتهم إلى الخوف بأن يؤدي ذلك إلى تقسيم اليمن أو لكونهم يفضلون بقاء الوضع على ما هو عليه.
- 28% من المبحوثين يؤيدون النظام الرئاسي و 23% يؤيدون النظام البرلماني، ويؤيد بقاء النظام الحالي 15% وأجاب 35% بـ "لا أعرف".
- يؤيد 21% التحول لنظام القائمة النسبية ويؤيد 9% نظام القائمة الفردية ويؤيد 4% كلا النظامين، فيما يفضل بقاء النظام الانتخابي الحالي 16%. أجاب بـ "لا أعرف" نصف المبحوثين (50%) تقريبا.
- وبالنسبة لتوزيع الثروة بعد تحول اليمن إلى الفيدرالية، يرى 30% أن تكون الثروات في الأقاليم سيادية وتتولى الحكومة المركزية توزيعها على الأقاليم بالتساوي، ويرى 17% بأن تدير الأقاليم ثرواتها مباشرة وتحت إشراف الحكومة المركزية، ويرى 15% بأن تكون الثروات من مسؤولية الحكومة المركزية والتي تتولى توزيعها على الإقليم مع إمتياز خاص للإقليم الذي توجد فيه الثروة. أجاب 39% من المبحوثين (وأغلبهم من النساء) بـ "لا أعرف".
- وحول النسبة التي تذهب إلى الإقليم، يرى ربع المبحوثين تقريبا (25%) بأن تكون أكثر من 60%، ويرى 37% بأن تكون 50%، ويرى 16% بأن تكون أقل من 40%. ويرى 9% من المبحوثين بأن تكون 60%، وأجاب 7% بـ "لا أعرف".

- يؤيد 37% من المبحوثين تماما أو إلى حد ما تمثيل الجنوب في مؤسسات الدولة الأساسية خلال الدورة الإنتخابية الأولى وبعد إقرار الدستور بنسبة 50% وأكثر المؤيدين هم من محافظتي عدن ولحج، ويعارض ذلك 43% وتراوحت أسباب المعارضة بين عدم المساواة مع الأقاليم والمحافظات الأخرى وتكريس التشطير والتمييز السلبي وغيرها.
- يؤيد 65% من المبحوثين تماما أو إلى حد ما إنشاء هيئة وطنية للعدالة الإنتقالية. وفضل الحياد 35% من المبحوثين.
- يؤيد 37% من المبحوثين تماما أو إلى حد ما إلغاء وزارة الإعلام وتشكيل هيئة مستقلة عليا للإشراف على الإعلام، فيما يعارض ذلك 13%. وفضل الحياد 11% وأجاب بـ "لا أعرف" 42%.
- يؤيد تماما أو إلى حد ما 66% عدم محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، ويؤيد محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية 6% من المبحوثين. وأجاب 20% بـ "لا أعرف"، وفضل الحياد 7% من المبحوثين.
- يؤيد 52% تماما أو إلى حد ما حظر مشاركة منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والإستخبارات في الإنتخابات والإستفتاء، ويعارض ذلك 17% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 23%.
- ويؤيد 63% تماما أو إلى حد ما منع منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والإستخبارات من العمل السياسي أثناء وجودهم على رأس عملهم، ويعارض ذلك 10% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 21%.
- ويؤيد 41% تماما أو إلى حد ما دمج جهازي الأمن السياسي والأمن القومي في جهاز واحد، ويعارض ذلك 7% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 43%، وفضل الحياد 9% من إجمالي المبحوثين .
- يؤيد 54% من المبحوثين تماما أو إلى حد ما تشكيل لجنة خاصة من المدنيين لمراقبة إحترام المخابرات لحقوق الإنسان وحرياته، ويعارض ذلك 5% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 63% وأكثرهم من النساء.
- يؤيد 85% من إجمالي المبحوثين تماما أو إلى حد ما منع منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والمخابرات من تعاطي القات في المعسكرات وأثناء أداء الواجب، ويعارض ذلك 6% من إجمالي المبحوثين.
- يؤيد تماما أو إلى حد ما نسبه 61% من إجمالي المبحوثين تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من القيام بمهامه الرقابية والمالية الإدارية والقانونية على كافة الأجهزة العسكرية والأمنية، ويعارض ذلك 5% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 29%، وفضل الحياد 6% من إجمالي المبحوثين.
- ويؤيد تماما أو إلى حد ما 70% من إجمالي المبحوثين عدم حصانة أي فرد أمام تقارير الرقابة المحاسبية للمال العام، ويعارض ذلك 2%. أجاب بـ "لا أعرف" 23%، وفضل الحياد 5% من المبحوثين.
- ويؤيد تماما أو إلى حد ما 62% من إجمالي المبحوثين رفع القيود عن سرية إقرارات الذمة المالية، ويعارض ذلك 3% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 30%، وفضل الحياد 5% من إجمالي المبحوثين.
- ويؤيد تماما أو إلى حد ما 52% من إجمالي المبحوثين إشراف اللجنة العليا للإنتخابات على وسائل الإعلام أثناء عملية الإنتخابات والإستفتاء، ويعارض ذلك 5% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 36%، وفضل الحياد 7% من إجمالي المبحوثين.

- يؤيد تماما أو إلى حد ما 51% من المبحوثين إنشاء هيئة لشؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، في حين يعارض ذلك تماما أو إلى حد ما ما نسبته 5% . أجاب بـ "لا أعرف" 37% و فضل الحياد 7%.
- ويؤيد تماما أو إلى حد ما 54% من المبحوثين حصر تولي المناصب العليا في البلاد لفترتين فقط، في حين يعارض ذلك تماما أو إلى حد ما ما نسبته 14% . أجاب بـ "لا أعرف" 24% و فضل الحياد 9%.

## 2.5 الدستور وحقوق الإنسان

- اعتبر 97% من المبحوثين وجود نص دستوري يتعلق بحماية وإحترام حقوق الإنسان مهما جدا.
- اعتبر 93% من المبحوثين وجود نص دستوري يكفل المواطنة المتساوية مهما جدا، وذكر 3% بأن ذلك مهم إلى حد ما، وأجاب بـ "لا أعرف" 3% أيضا.
- اعتبر 60% من المبحوثين بأن إحتواء الدستور على نص يتعلق بتمكين المرأة مهما جدا، وقال 22% بأن ذلك مهم إلى حد ما. في المقابل، يرى حوالي 9% بأن ذلك غير مهم إلى حد ما أو غير مهم إطلاقا.
- اعتبر 91% من إجمالي المبحوثين بأن إحتواء الدستور على نص يتعلق بتكافؤ الفرص مهم جدا أو مهم إلى حد ما، وأعتبر ذلك غير مهم 2% من المبحوثين، وأجاب بـ "لا أعرف" 7% من المبحوثين.
- اعتبر 89% من إجمالي المبحوثين بأن أحتواء الدستور على نص يمنع التمييز هو مهم جدا أو مهم إلى حد ما، وقال 3% بأن ذلك غير مهم، فيما أجاب 7% بـ "لا أعرف".
- اعتبر 64% من إجمالي المبحوثين بأن أحتواء الدستور على نص يكفل حق التظاهر السلمي مهما جدا أو مهما إلى حد ما، وأعتبر 15% بأن ذلك غير مهم مطلقا أو غير مهم إلى حد ما، فيما أجاب 7% بـ "لا أعرف".
- اعتبر 80% من المبحوثين بأن إحتواء الدستور على نص يتعلق بسيادة القانون مهم جدا، وقال 5% بأن ذلك مهم إلى حد ما، وأجاب 14% بـ "لا أعرف".
- اعتبر 77% من المبحوثين بأن إحتواء الدستور على نص يكفل حق الحصول على المعلومة مهما جدا أو مهما إلى حد ما، وأعتبر ذلك غير مهم مطلقا أو غير مهم إلى حد ما 5% من المبحوثين. وأجاب 15% من المبحوثين بـ "لا أعرف".
- اعتبر 82% من المبحوثين تضمين الدستور نص يتعلق بالعدالة الإجتماعية مهما جدا أو مهما إلى حد ما، ويعتبر ذلك غير مهم مطلقا أو غير مهم حوالي 2% من المبحوثين. وأجاب 15% من المبحوثين بـ "لا أعرف".
- اعتبر 89% من المبحوثين إشتمال الدستور على نصوص لتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل مهمة كثيرا أو مهمة إلى حد ما، وأجاب بـ "لا أعرف" 9% من المبحوثين.
- اعتبر الغالبية الساحقة من المبحوثين (91%) إحتواء الدستور على نص حول الحق في التعويض وجبر الضرر مهما جدا أو مهما إلى حد ما، وأجاب 9% بـ "لا أعرف".

- أجاب كل المبحوثين تقريبا (99%) بأن إحتواء الدستور على نصوص تتعلق بمجانبة التعليم هي مهمة جدا.
- ذكر الغالبية الساحقة من المبحوثين (94%) بأن إحتواء الدستور على نص حول إلزامية التعليم لغاية إكمال المرحلة الثانوية هو مهم جدا أو مهم إلى حد ما، ويرى في المقابل 4% من المبحوثين بأن ذلك غير مهم مطلقا أو غير مهم إلى حد ما.
- أعتبر 83% من المبحوثين إحتواء الدستور على نص لإصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين مهم جدا أو مهم إلى حد ما، وأجاب بـ "لا أعرف" 16% من المبحوثين.
- أعتبر 51% بأن إحتواء القانون على نص يضمن إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في عدم دستورية القوانين مهم جدا أو مهم إلى حد ما، فيما ذكر 7% بأن ذلك غير مهم إطلاقا أو إلى حد ما. وأجاب بـ "لا أعرف" 41% وأكثرهم من النساء.
- أفاد 66% من المبحوثين بأنهم سوف يصوتون للدستور إن نص على مدنية الدولة، وقال 15% بأنهم لن يفعلوا ذلك. وأجاب بـ "لا أعرف" 18% من المبحوثين.
- أفاد 40% من المبحوثين بأنهم سوف يصوتون للدستور إن نص على الدولة الفيدرالية (الإتحادية)، وقال 32% بأنهم لن يفعلوا ذلك. وأجاب بـ "لا أعرف" 28% من المبحوثين.

## 2.6 النساء والأطفال

- يؤيد 54% من المبحوثين مساواة المرأة بالرجل في العمل السياسي ويعارض ذلك 40%.
- أفاد 59% من المبحوثين بأنهم يؤيدون مساواة المرأة بالرجل في شغل الوظائف الحكومية، ويعارض ذلك 35%. وأجاب بـ "لا أعرف" 6% من المبحوثين.
- يرى 28% بأن تكون نسبة مشاركة المرأة في المناصب الحكومية 50%، ويرى 25% أن تكون النسبة 30%، ويرى 18% أن تكون النسبة 20%، ويرى 11% بأن تكون حصة النساء 10% ويرى 6% أن تكون حصتهن أكثر من 50%، ويرفض تمثيلهن 5% تقريبا.
- أجاب 40% من إجمالي المبحوثون بأنهم مع أن تكون حصة المرأة في المجالس المنتخبة (البرلمان والمجالس المحلية) 50%، ويرى 14% أن تكون 20% وترى نفس النسبة أن تكون 10% ويرفض تمثيلهن 12%.
- يرى 52% من المبحوثين بأن تمثيل النساء في مؤتمر الحوار كان كافيا، فيما يرى 7% بأنه لم يكن كذلك، وأجاب بـ "لا أعرف" 41% من المبحوثين.
- يعتقد 44% من المبحوثين بأن السن الأدنى للزواج هو بعد سن 18 سنة، وقال 33% بأنه 18 سنة، وقال 8% بأنه عند 16 سنة، كما ذكر 5% بأن سن 17 هو السن الأدنى وذكرت نفس النسبة بأن سن 15 هو السن الأدنى للزواج، فيما وذكر 4% بأن السن الأدنى للزواج عند 14 سنة أو أقل.

- ذكر 25% بأن الشخص يكون قاصرا وغير معرض للمساءلة القانونية عند 15 سنة، وقال 18% بأنها عند 18 سنة، وقال 16% بأنها عند أقل من 14 سنة وقال 14% بأنها عند 16 سنة، وقال 11% بأنها عند 17 سنة وقال 8% بأنها 14 سنة و أخيرا ذكر 7% بأنها بعد عمر ال 18 سنة.

### 3 المنهجية

#### 3.1 تطوير الإستبيان

قام مركز البحوث والتنمية المجتمعية بتطوير المسودة الأولى من الإستبيان وفقا لأهداف المشروع التي حددتها منظمة رعاية الأطفال العالمية والأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني الشامل والمدخلات التي قدمتها وزارة حقوق الإنسان. بمجرد الإنتهاء من تطوير المسودة الأولية، قام المركز بمشاركتها مع مسؤولي المشروع في منظمة رعاية الأطفال وكذا الأمانة العامة للحوار الوطني ووزارة حقوق الإنسان لإبداء الرأي والملاحظة وقد تم لاحقا إستيعاب هذه الملاحظات. تم تطوير الإستبيان خلال الفترة ما بين 12-25 فبراير 2014م.

#### 3.2 الإختبار التجريبي

تم عمل الأختبار التجريبي على الإستبيان خلال الفترة 23 - 25 فبراير 2014، قام خلالها أربعة باحثين م بعمل 30 مقابلة مع محوثين في مدينة صنعاء، وتم إستبعاد بعض الأسئلة أو تعديل بعض الخيارات وفقا للملاحظات التي دونها الباحثون في الميدان. إجمالا، كانت النتيجة الكلية مرضية والتعديلات المطلوبة طفيفة. في المتوسط، تطلب إجراء مقابلة الأختبار التجريبي حوالي 15 دقيقة.

#### 3.3 تصميم العينة

أثناء تصميم العينة، أعتمد المركز وبالتعاون مع مسؤول سحب العينات في مؤسسة برسنت على نتائج أحدث تعداد عام للمساكن والسكان والمنشآت في اليمن والذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عام 2004. وقد مرت عملية سحب العينة بالمراحل التالية:

1. توزيع العينة على المحافظات المستهدفة وفقا لعدد السكان في كل محافظة
2. تم أختيار وحدات العينة الأساسية في كل محافظة بشكل عشوائي بناء على سجلات تتضمن بيانات أصغر وحدة سكانية. وحدة العينة الأساسية هي أصغر وحدة إدارية تتوفر حولها البيانات، وفي حالتنا كانت القرية (في الريف) أو الحارة (في المدن) هي وحدة العينة الأساسية.

إجمالا، تم إجراء 10 مقابلات في كل وحدة من وحدات العينة الأساسية والتي بلغ عددها 50 وحدة عينة.

المحافظة	عدد السكان	النسبة	عدد المقابلات المنفذة	عدد وحدات العينة الأساسية
عدن	654099	%14	70	7
الحديدة	2,370,444	%50	250	25
صنعاء (المحافظة)	987,056	%20	100	10
لحج	784,412	%16	80	8
الإجمالي	4,796,011	100	500	50

جدول رقم 1: سجل العينة وتوزيع المقابلات على المحافظات المستهدفة

### 3.4 الإستبيان

أحتوى الإستبيان على خمسة محاور رئيسية وتشمل:

- الأسئلة العامة
  - الوضع المعيشي الحالي للمبحوث وأسرته
  - الوضع المبحوث المعيشي وأسرته في المستقبل
  - التحديات التي تواجه البلد حالياً
- الحوار الوطني
  - مستوى متابعة فعاليات الحوار الوطني
  - تمثيل الفئات/المجموعات المختلفة في الحوار
  - الفئات/الأشخاص التي لم تمثل
  - قدرة الحوار الوطني على حل المشاكل المختلفة
  - مستوى المعرفة بمخرجات الحوار الوطني
  - مستوى الرضا عن مخرجات الحوار الوطني
- مصادر المعلومات
- الدستور وحقوق الإنسان
- النساء والأطفال
- تمثيل النساء في مؤتمر الحوار الوطني

- مساواة الرجال والنساء بالنسبة للمشاركة السياسية، شغل المناصب الحكومية وفي المجالس المنتخبة
- تمثيل الأطفال في مؤتمر الحوار الوطني
- قضايا الطفولة التي يجب تناولها في مؤتمر الحوار الوطني

### 3.5 العمل الميداني

خلال الفترة من 22 – 25 يناير 2014م، تم عقد ورشة تدريبية للفرق الأربع المشاركة في عملية جمع البيانات (يشمل كل فريق باحث وباحثة). وأستمرت فترة العمل الميداني لـ 25 يوما (26 فبراير – 10 مارس 2014م)، وكانت متوسط الوقت اللازم لتنفيذ المقابلة 15 دقيقة.

### 3.6 المراجعة وضبط الجودة

لأغراض هذا المشروع، تعاون مركز البحوث والتنمية المجتمعية مع مؤسسة برسنت لبحوث الرأي وتعزيز الشفافية في عملية جمع ومعالجة البيانات، حيث والأخيرة لديها برنامج خاص بجمع البيانات من خلال الأجهزة اللوحية. وبهذا إنتفت الحاجة لطباعة الإستبيان على الورق والإدخال اليدوي للبيانات. وقد تمت عملية جمع البيانات آليا وكذا المعالجة، كما أن إستخدام الأجهزة اللوحية قلل من وجود الأخطاء في جمع ومعالجة وإدخال البيانات بدرجة كبيرة.

بمجرد أن ينتهي الباحث من عمل المقابلة، يقوم بإرسالها بشكل مباشر إلى قاعدة البيانات الخاصة بالمشروع، وفي حال تعذر إرسال المقابلة من المنطقة التي تجرى فيها المقابلات، يقوم الباحث بإرسال نتائج اليوم كاملا حال عودته من المنطقة المستهدفة إلى المدينة وبمجرد عثوره على أقرب مقهى للإنترنت.

يقوم فريق المراجعة في المؤسسة بمراجعة البيانات بمجرد إرسالها من الباحث بغرض التأكد من عدم وجود بيانات ناقصة وكذا التأكد بأن الإجراءات السليمة قد أتبعته. وفي حال وجدت بعض البيانات المفقودة أو الناقصة، يقوم المراجع بالتواصل مع الباحث بغرض تصحيحها، كما يقوم المراجعون بالتواصل مع بعض الباحثين الذين أعطوا أرقام تلفوناتهم طواعية وطرح بعض الأسئلة الأساسية بغرض التأكد من البيانات التي أدلى بها الباحث.

### 3.7 إدخال البيانات

نظرا لإستخدام الأجهزة اللوحية في عملية جمع ومعالجة البيانات، فقد إنتفت الحاجة لوجود مدخلي بيانات، كون البرنامج يسمح بإدخال البيانات وإدراجها ضمن القاعدة الخاصة بالمشروع. وعند نهاية المشروع، يمكن تحويل البيانات إلى أي صيغة لأغراض المراجعة والتحليل. وقد ساهم هذا وإلى حد كبير في أختصار الوقت والجهد التي تتطلبها عملية إدخال البيانات وكذلك الجوانب المتصلة بالأمور اللوجستية كتوصيل الإستمارات من المحافظات وخلافه.

## 3.8 نسبة الإستجابة

أجرى الباحثون 90% من المقابلات (451 مقابلة) في المنازل الأساسية، فيما أجريت حوالي 10% من المقابلات (49 مقابلة) في منازل بديلة، وبلغت نسبة الإستجابة وفقا لمعايير الجمعية الأمريكية لبحوث الرأي العام (AAPOR) 90%.

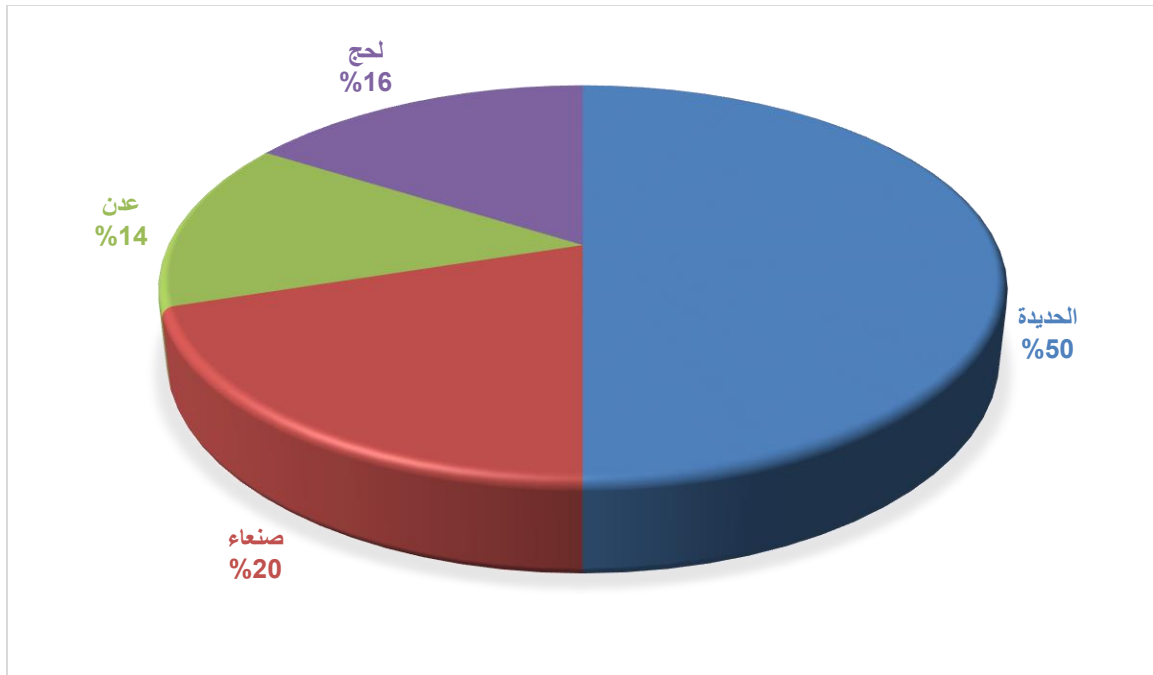
## 4 النتائج بالتفصيل

يحتوي هذا الجزء النتائج التفصيلية للإستطلاع. ويعتمد التقرير النتائج الكلية لإجابات الباحثين، كما أنه يعرض للنتائج بحسب الجنس والمحافظة في الأسئلة التي ظهر فيها فروق جوهرية بين إجابات الباحثين حسب الجنس أو على مستوى المحافظة.

\* ملاحظة: تم تقريب كل النسب في التقرير إلى أقرب عدد صحيح.

## 4.1 خصائص العينة

تم توزيع العينة على المحافظات المستهدفة (عدن والحديدة ولحج وصنعاء) وفقا لثقلها السكاني وروعي أن تكون العينة عشوائية وممثلة للمجتمعات المستهدفة. وتم إجراء 50% من المقابلات في محافظة الحديدة و 20% في محافظة صنعاء و 16% في محافظة لحج و 14% في محافظة لحج.



شكل 1: توزيع العينة حسب المحافظات

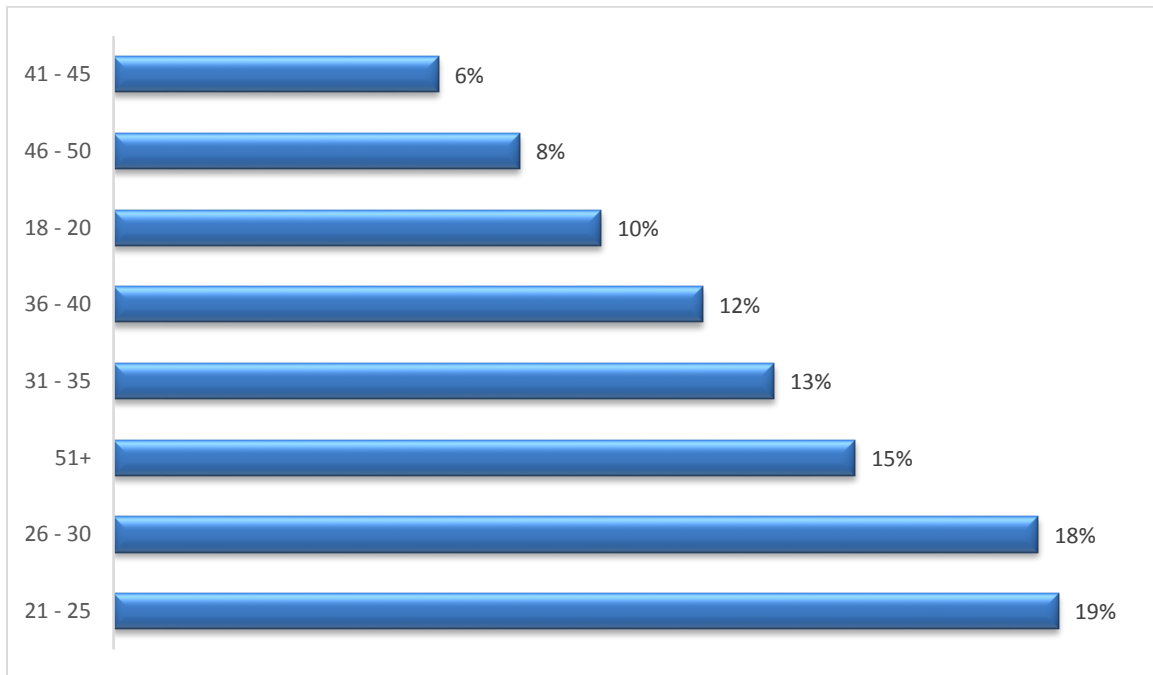


## 4.1.1 الجنس

وحسب الجنس، تم توزيع العينة بالتساوي بين الرجال والنساء (50% للرجال و50% للنساء).

## 4.1.2 العمر

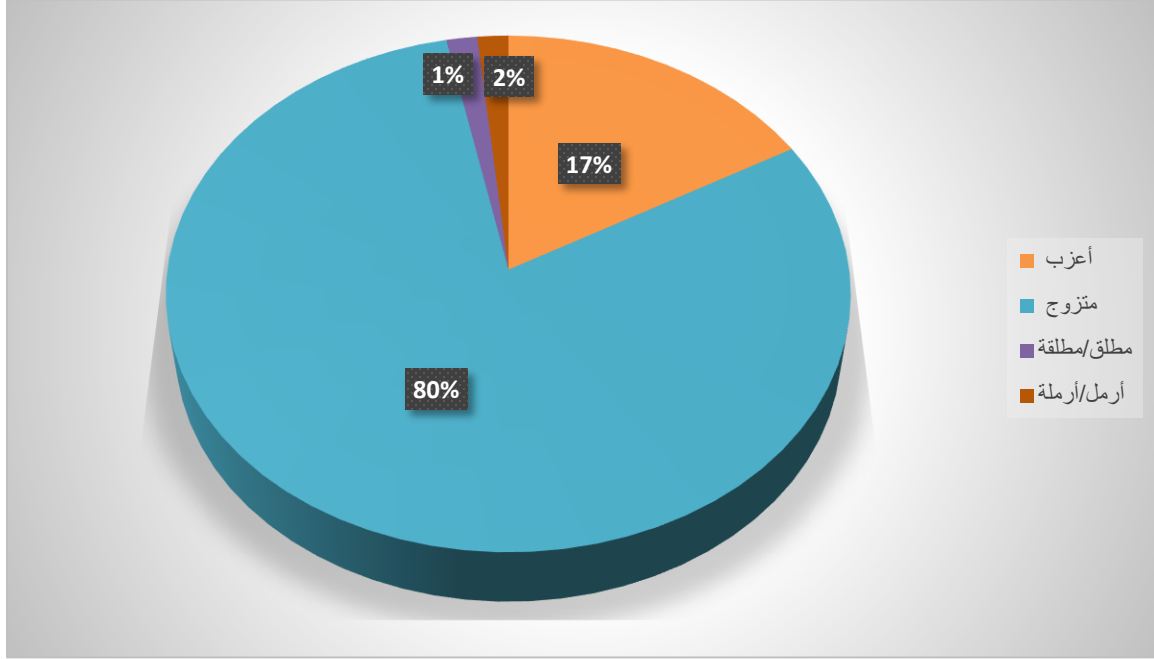
كما هو مبين في الشكل أدناه، شكل المبحوثون ضمن الفئة العمرية 21 - 25 سنة ما نسبته 19%، وحل في المرتبة الثانية المبحوثون ضمن الفئة العمرية 26 - 30 سنة ونسبة 18%، متبوعا بالفئة العمرية 51 سنة فأكثر ونسبة 15%، تليها الفئة العمرية 31 - 35 سنة ونسبة 13% و 12% على الترتيب. وحلت تاليا الفئة العمرية 18 - 20 سنة ونسبة 10% ومن ثم الفئة العمرية 46 - 50 سنة ونسبة 8% وأخيرا الفئة العمرية 41 - 45 سنة ونسبة 6%.



شكل 2: العمر

## 4.1.3 الحالة الاجتماعية

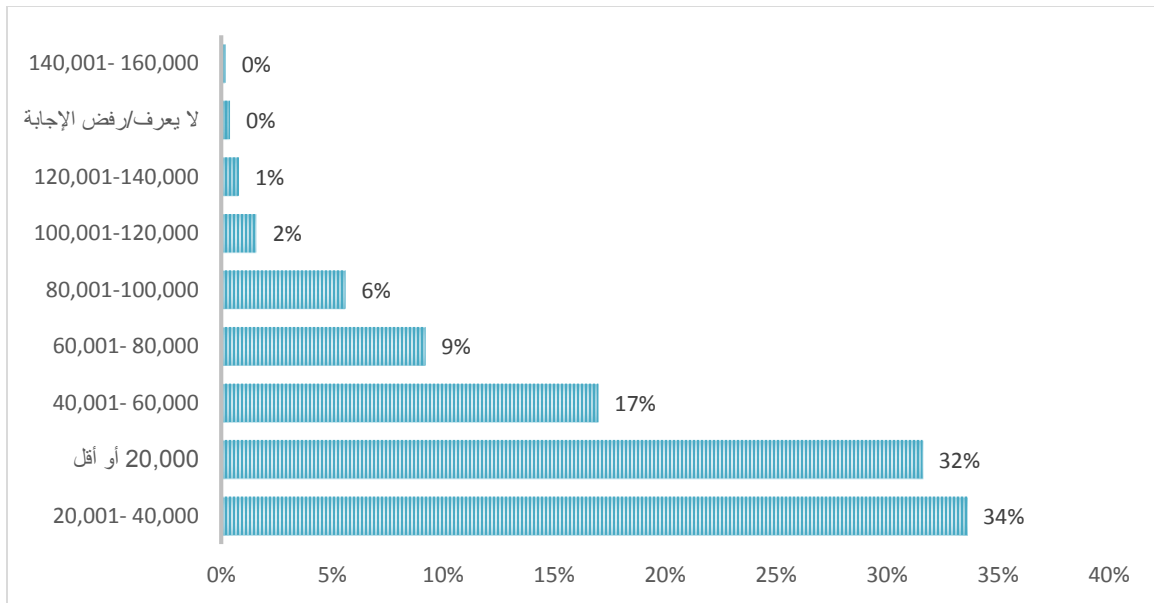
شكل المتزوجون ما نسبته 80% من المبحوثين، يليه المبحوثون العزبان ونسبة 17%، فيما شكل غير المتزوجين (المطلقين والأرامل) ما نسبته 3%.



شكل 3: الحالة الاجتماعية

#### 4.1.4 مستوى الدخل

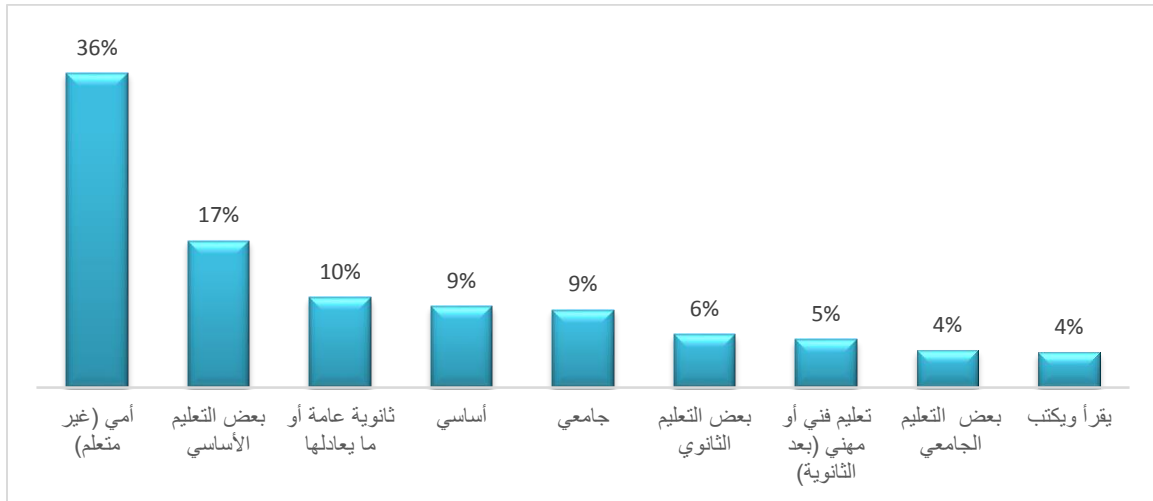
شكل المبحوثون ضمن فئتي الدخل 20,000 الف ريال يعني أو أقل و 20,0001 – 40,000 ريال يعني ثلثي المبحوثين وبنسبة 66%، يليه المبحوثون ضمن فئة الدخل 40,001 – 60,000 ريال يعني وبنسبة 17% ومن ثم المبحوثون ضمن فئة الدخل 60,001 – 80,000 ريال يعني وبنسبة 9%، وتوزعت باقي النسب على الخيارات الأخرى.



شكل 4: مستوى الدخل

#### 4.1.5 التعليم

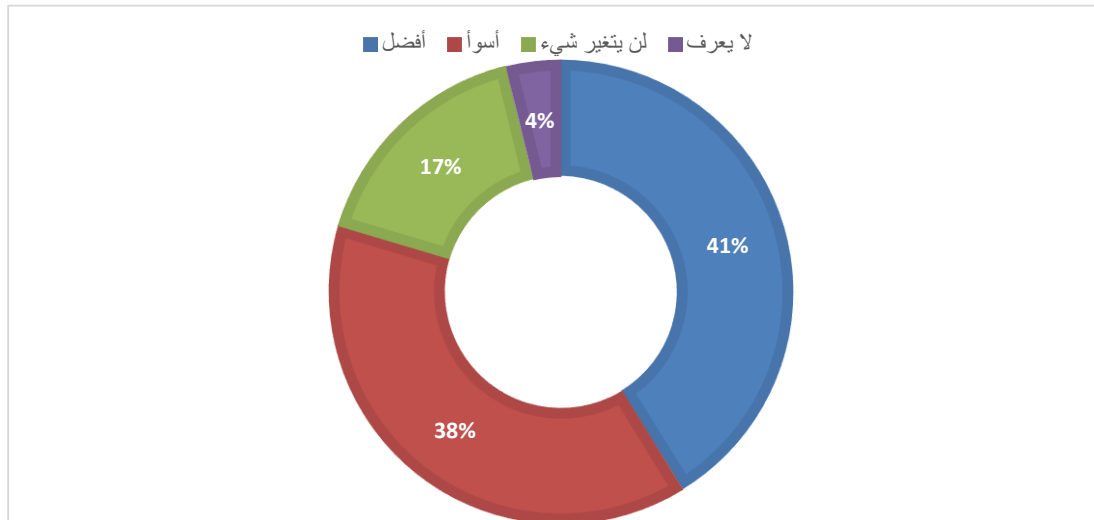
شكل الأميون أكثر من ثلث الباحثين بقليل (36%)، فيما يشكل من لديهم بعض التعليم الأساسي أو أكملوا التعليم الأساسي ما نسبته 26% من الباحثين، يليه الباحثون الذين أكملوا التعليم الثانوي أو لديهم بعض التعليم الثانوي ونسبة 19%. شكل من أكملوا تعليمهم الجامعي ومن لديهم بعض التعليم الجامعي ما نسبته 13%، فيما شكل الحاصلون على تعليم مهني أو تقني ما نسبته 5% وقرأ ويكتب ما نسبته 4%.



شكل 5: مستوى التعليم

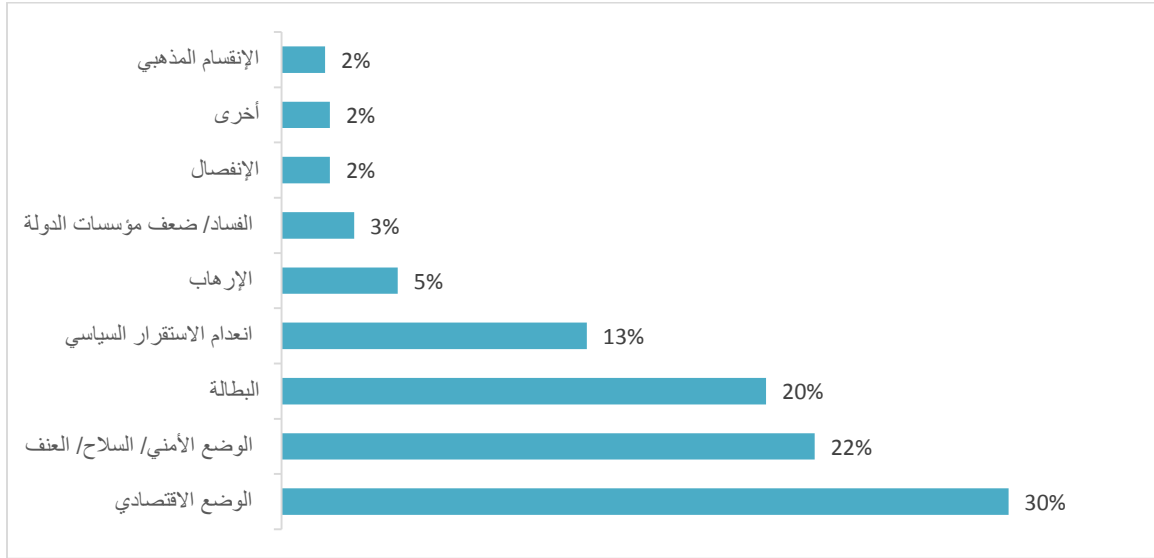
#### 4.2 الأسئلة العامة

يرى 41% من الباحثين بأن مستقبل اليمن سيكون أفضل، ويرى في المقابل 38% من الباحثين بأن وضع اليمن في المستقبل سوف يكون أسوأ، وقال 17% بأن الأمور لن تتغير، وأجاب 4% بـ "لا أعرف".



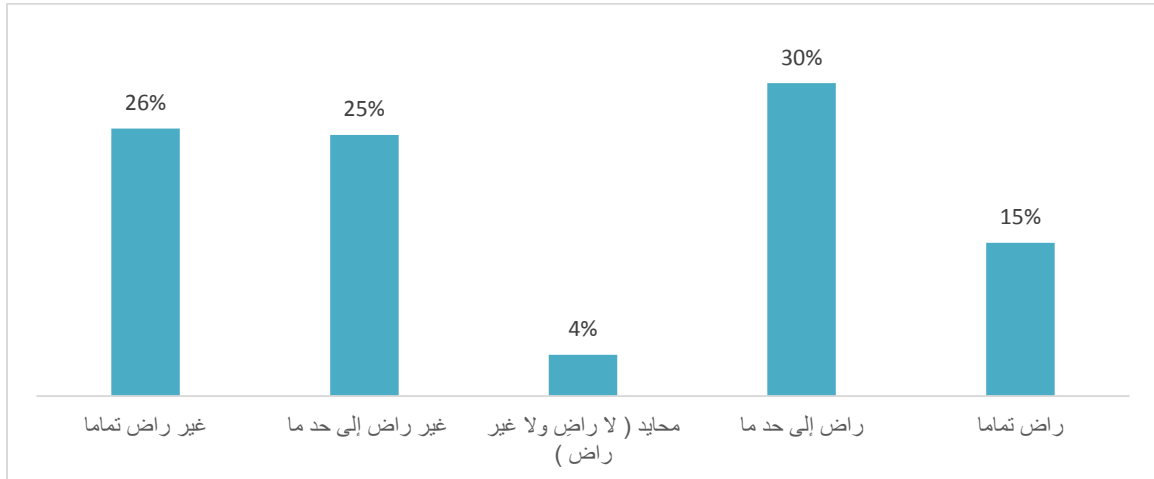
شكل 6: كيف ترى وضع اليمن في المستقبل؟

يرى أقل من ثلث المبحوثين تقريبا (30%) بأن أهم مشكلة تواجه اليمن حاليا تتمثل في الوضع الإقتصادي بما في ذلك غلاء الأسعار وتوفر السلع والضروريات وغيرها، ويرى 22% بأن أهم مشكلة تتمثل في الوضع الأمني والعنف، يليه البطالة وبنسبة 20%، ومن ثم إنعدام الإستقرار السياسي وبنسبة 13%. وأعتبر 5% الإرهاب أهم مشكلة تواجه اليمن حاليا وذكر آخرون وبنسب قليلة لا تتجاوز 2% أشياء من قبيل الإنفصال والتوتر المذهبي وتدهور الخدمات العامة وغيرها.



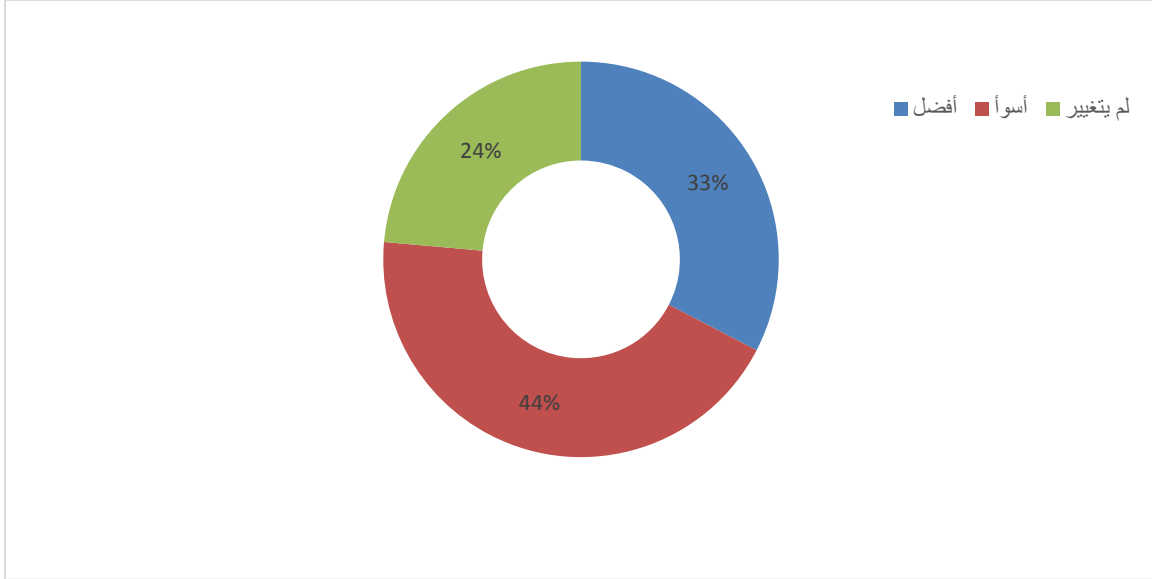
شكل 7: أهم مشكلة تواجه اليمن حاليا؟

بسؤال المبحوثين عن مدى رضاهم أو عدم رضاهم حول وضعهم ووضع أسرهم المعيشي، أفاد ما نسبته 51% تقريبا بأنهم غير راضين تماما أو غير راضين إلى حد ما بالنسبة لوضعهم ووضع أسرهم المعيشي. وذكر، في المقابل، 45% من المبحوثين بأنهم راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن وضعهم ووضع أسرهم المعيشي.



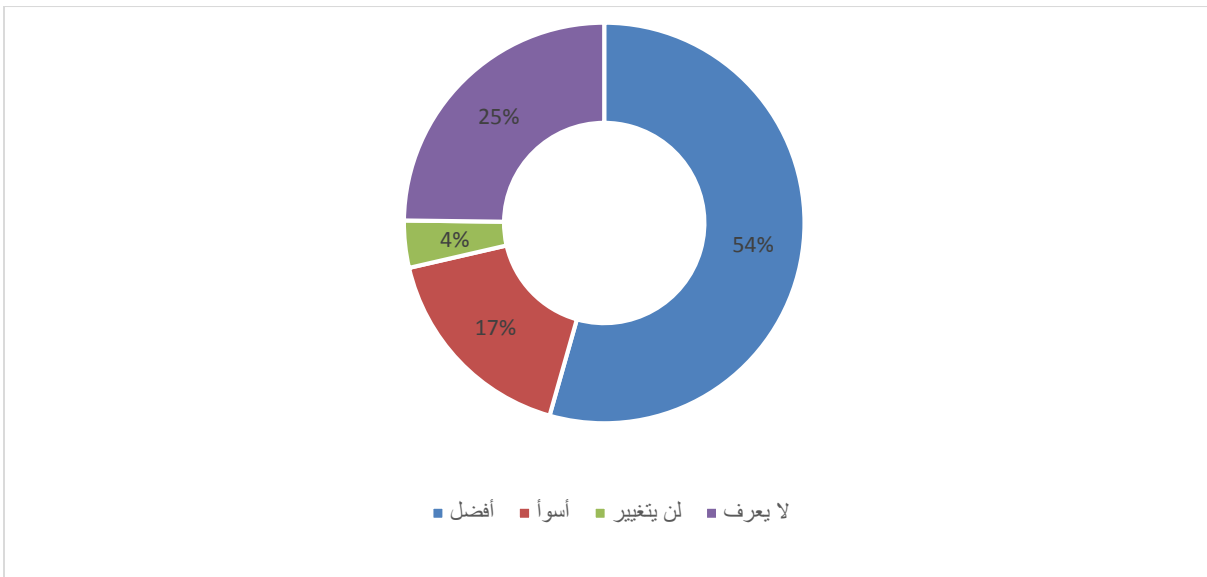
شكل 8: مدى رضا المبحوث عن وضع أسرته المعيشي

وحول الوضع المعيشي للأسرة حالياً مقارنة بالعام الماضي، أفاد ثلث المبحوثين (33%) وأكثرهم من النساء بأن الوضع أفضل، فيما ذكر أقل من نصف المبحوثين بقليل (44%) بأن وضع أسرهم المعيشي أسوأ مما كان عليه في العام السابق، وأجاب 24% بأنه لم يتغير شيء.



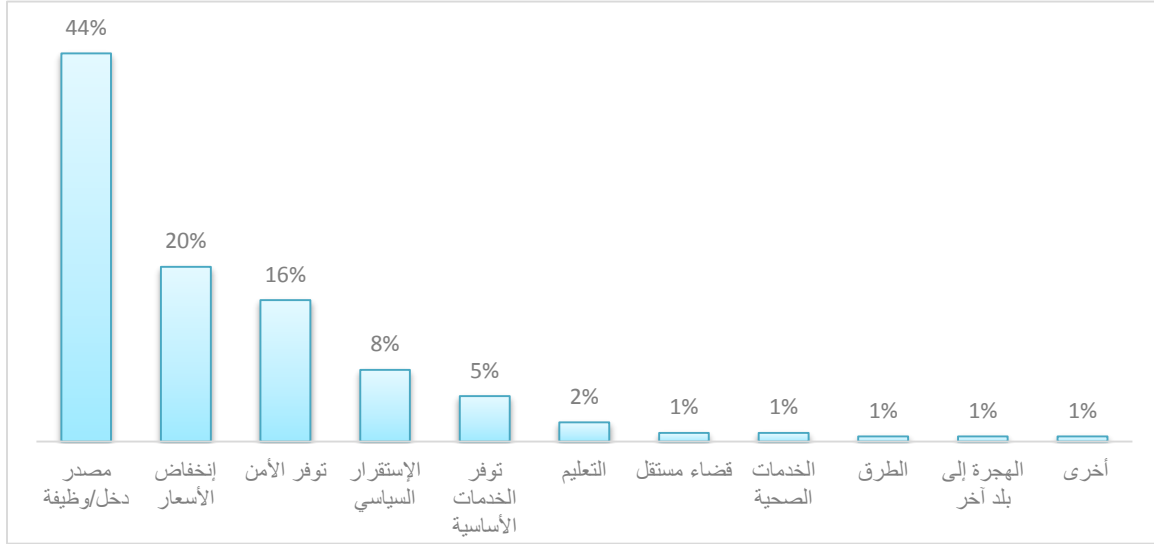
شكل 9: الوضع الحالي للأسرة مقارنة بالسنة الفاتئة

وحول توقعات المبحوث بخصوص وضع الأسرة المعيشي في العام القادم، أجاب أكثر من نصف المبحوثين (54%) وأكثرهم من النساء بأن وضع أسرهم المعيشي بعد عام من الآن سيكون أفضل، وتوقع 17% بأن وضع أسرهم المعيشي سيكون أسوأ، وقال 4% بأن الوضع لن يتغير وأجاب 25% بـ "لا أعرف".



شكل 10: وضع الاسرة بعد سنة من الآن

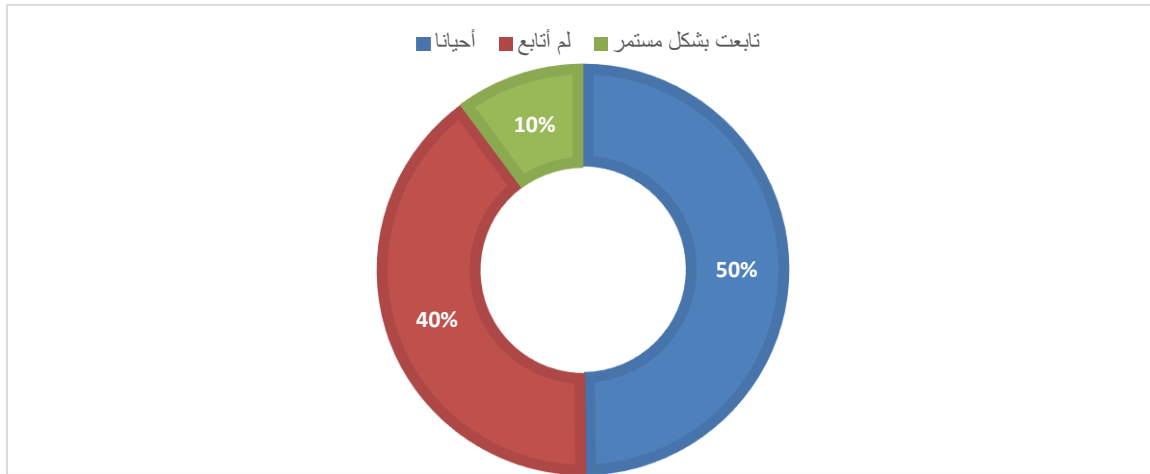
وبسؤال المبحوثين عما يمكن أن يجعل وضعهم ووضع أسرهم أفضل، ذكر 44% منهم، وبالذات في لحج والحديدة، بأن وجود مصدر دخل أو وظيفة يمكن أن يجعل وضع أسرهم المعيشي أفضل، يليه إنخفاض الأسعار ونسبة 20% ومن ثم توفر الأمن بنسبة 16% فالإستقرار السياسي ونسبة 8% وتوفر الخدمات الأساسية ونسبة 5% وتوزعت النسب الأخرى على باقي الخيارات كما يوضح الشكل التالي.



شكل 11: الأشياء التي قد تجعل حياة المبحوث وأسرته أفضل في حال توفرت

### 4.3 الحوار الوطني

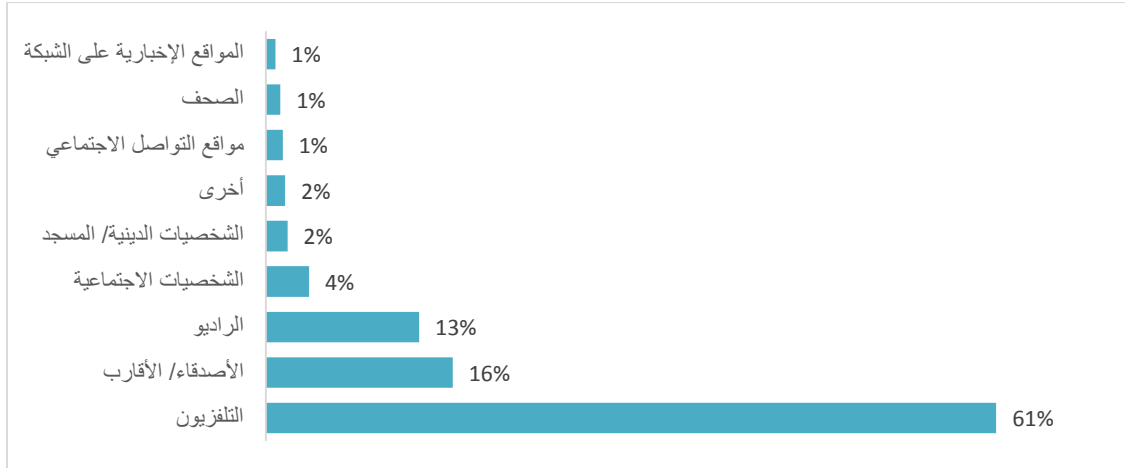
تابع فعاليات مؤتمر الحوار الوطني بشكل مستمر 10% من المبحوثين فقط، وتابع فعاليات مؤتمر الحوار الوطني قليلا أو أحيانا 50%، ولم يتابع فعاليات مؤتمر الحوار الوطني 40% من المبحوثين وأكثرهم من النساء. وحسب المحافظة، أكثر من لم يتابع فعاليات مؤتمر الحوار الوطني هم من عدن ومن ثم الحديدة.



شكل 12: متابعة الحوار الوطني

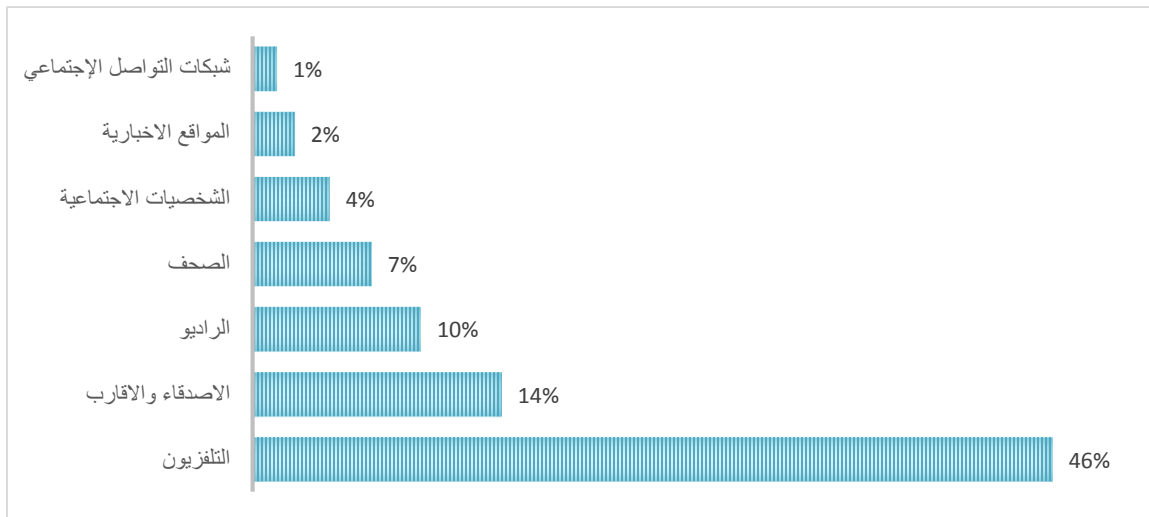
### 4.3.1 مصادر المعلومات

حل التلفزيون في طليعة المصادر التي يستقى منها المبحوثون الأخبار والمعلومات بشكل عام وبنسبة 60%، يلي ذلك الأقارب والأصدقاء وبنسبة 16% ومن ثم الراديو وبنسبة 13%، فالشخصيات الإجتماعية وبنسبة 4% والمسجد وبنسبة 2% وتوزعت باقي النسبة على الخيارات الأخرى.



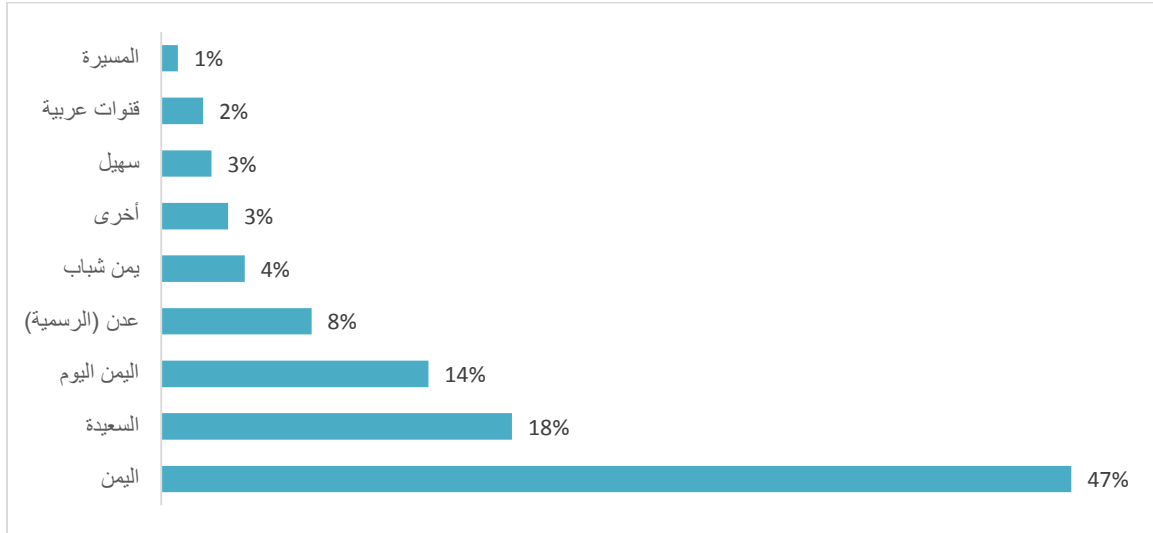
شكل 13: مصادر الأخبار والمعلومات العامة

جاء التلفزيون في طليعة المصادر التي أستقى من المبحوثون أو تابع من خلالها الأخبار والمعلومات المتعلقة بفعاليات مؤتمر الحوار الوطني وبنسبة 46%، يليه الأصدقاء والأقارب وبنسبة 14%، وأحتل الراديو المرتبة الثالثة وبنسبة 10% ومن ثم الصحف وبنسبة 7%، والشخصيات الإجتماعية وبنسبة 4%، وأخيرا المواقع الإخبارية وشبكات التواصل الاجتماعي وبنسبة 2% و 1% على الترتيب.



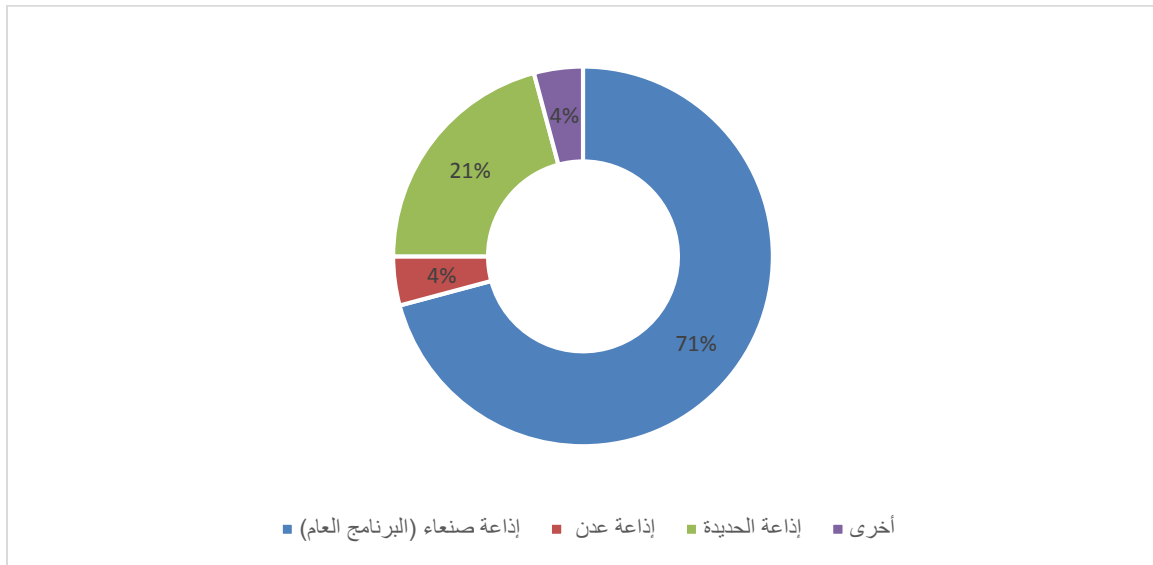
شكل 14: مصادر الأخبار والمعلومات حول الحوار الوطني

وبالنسبة للمبحوثين الذي تابعوا فعاليات مؤتمر الحوار الوطني عبر التلفزيون، ذكر أقل من نصف المبحوثين (47%) بأنهم تابعوا مؤتمر الحوار الوطني عبر قناة اليمن الفضائية، وذكر 18% بأنهم تابعوا ذلك من خلال قناة السعيدة الفضائية وذكر 14% بأنهم تابعوا فعاليات المؤتمر عبر قناة اليمن اليوم وتابع 8% عبر قناة عدن الفضائية (الرسمية) وتابع 4% فعاليات المؤتمر عبر قناة يمن شباب و 3% عبر قناة سهيل وتوزعت باقي النسبة على الخيارات الأخرى.



شكل 15: أهم قناة تابع المبحوث فعاليات الحوار من خلالها

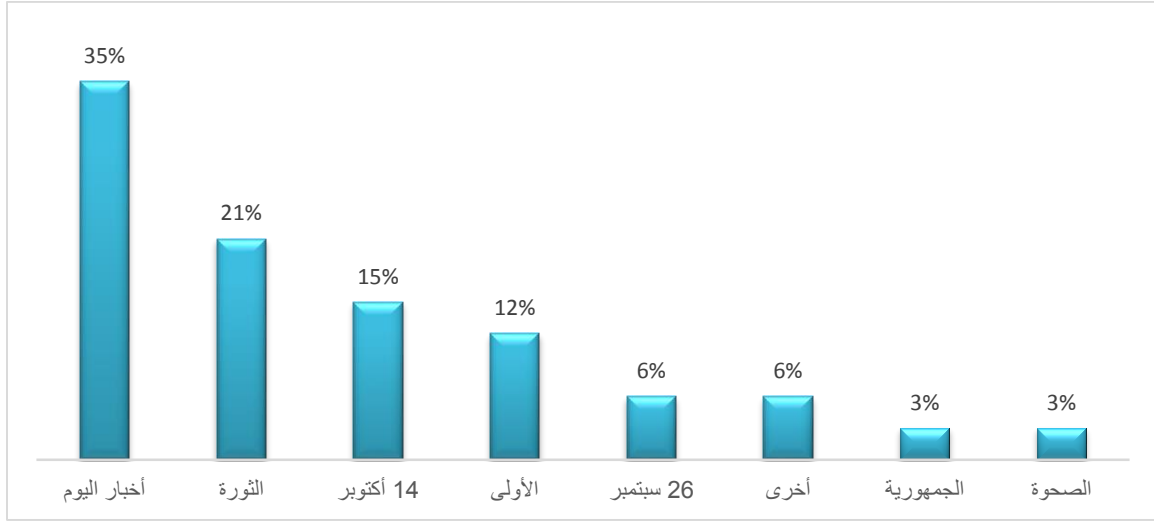
وبالنسبة لمن تابعوا فعاليات مؤتمر الحوار الوطني عبر الإذاعة، ذكر 71% تقريبا بأنهم تابعوا فعاليات مؤتمر الحوار الوطني المختلفة من خلال إذاعة صنعاء (البرنامج العام)، وتابع 21% عبر إذاعة الحديدة وتابع 4% فعاليات المؤتمر عبر إذاعة عدن (البرنامج الثاني) وذكر 4% خيارات أخرى.



شكل 16: أهم إذاعة تابع المبحوث مجريات الحوار الوطني من خلالها

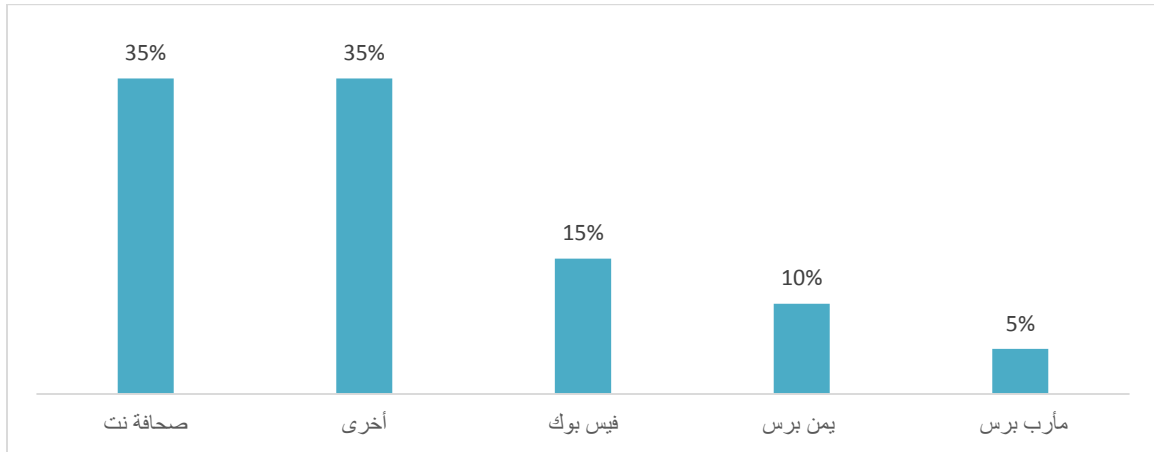


ذكر 35% ممن واکبوا فعاليات مؤتمر الحوار عبر الصحف بأنهم فعلوا ذلك من خلال أخبار اليوم، تليها صحيفة الثورة وبنسبة 21% ومن ثم صحيفة 14 أكتوبر وبنسبة 15%. وحلت صحيفة الأولى في المرتبة الرابعة وبنسبة 12%، وحلت صحيفة 26 سبتمبر تاليا وبنسبة 6%، فالجمهورية والصحوة وبنسبة 3% لكل واحدة منهما.



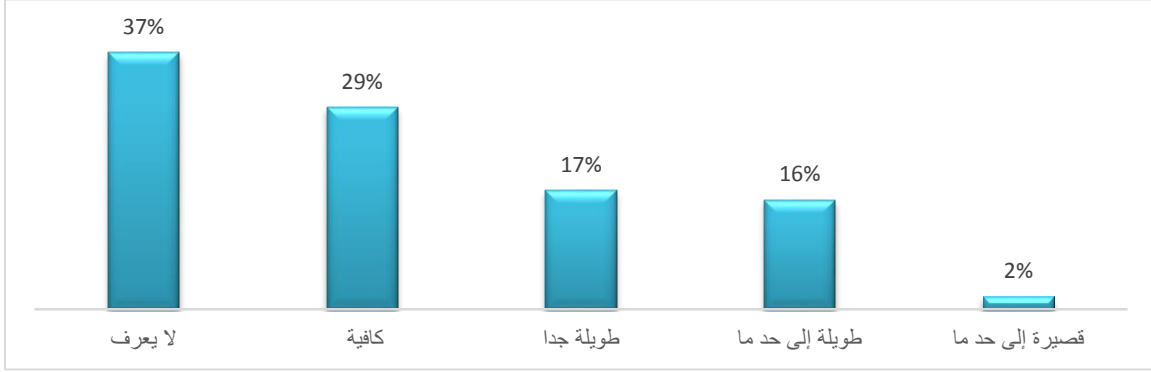
شكل 17: الصحيفة التي تابع المبحوث من خلالها مجريات الحوار

وبالنسبة لمن تابعوا فعاليات مؤتمر الحوار الوطني عبر المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الإجتماعي، ذكر 35% منهم بأنهم تابعوا فعاليات المؤتمر عبر صحافة نت (قارئ أخبار)، وأفاد 15%، وبنسبة كبيرة في عدن، بأنهم تابعوا فعاليات المؤتمر عبر الفيس بوك وذكر 10% بأنهم تابعوا مجريات الحوار من خلال موقع يمن برس وذكر 5% موقع مارب برس.



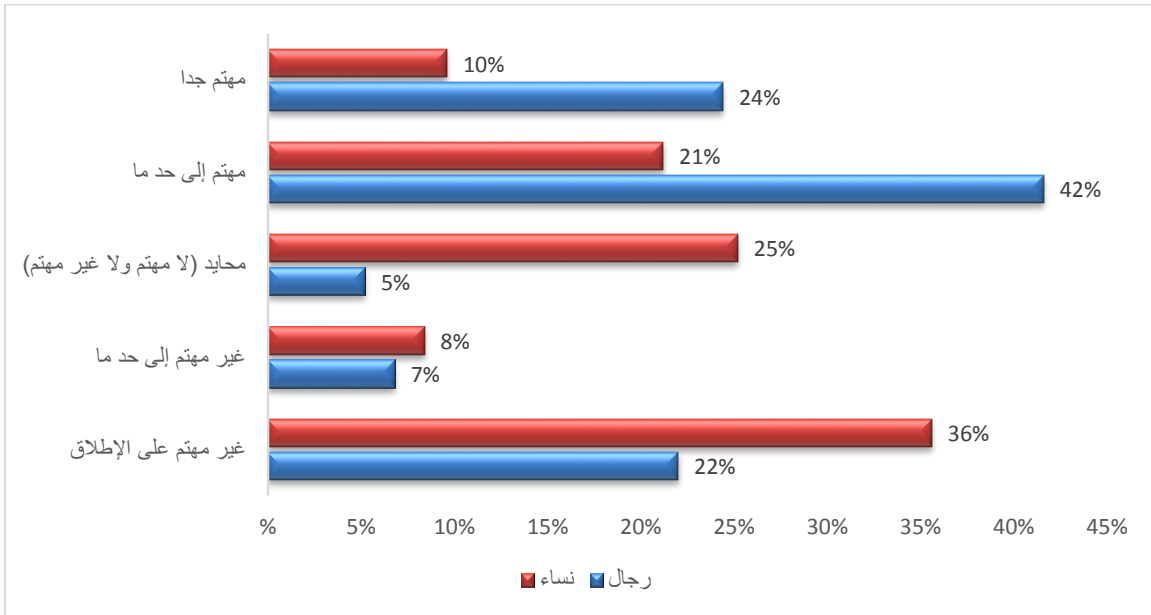
شكل 18: أهم موقع إلكتروني تابع المبحوث مجريات الحوار من خلاله

وحول الفترة التي أخذها الحوار الوطني، أفاد 29% من المبحوثين بأن الفترة كانت كافية، وقال 33% بأنها طويلة جدا أو طويلة إلى حد ما، فيما قال 2% بأنها قصيرة إلى حد ما وأجاب 37% بـ "لا أعرف" وكانت نسبة عدم المعرفة أعلى بين الرجال منه بين الإناث.



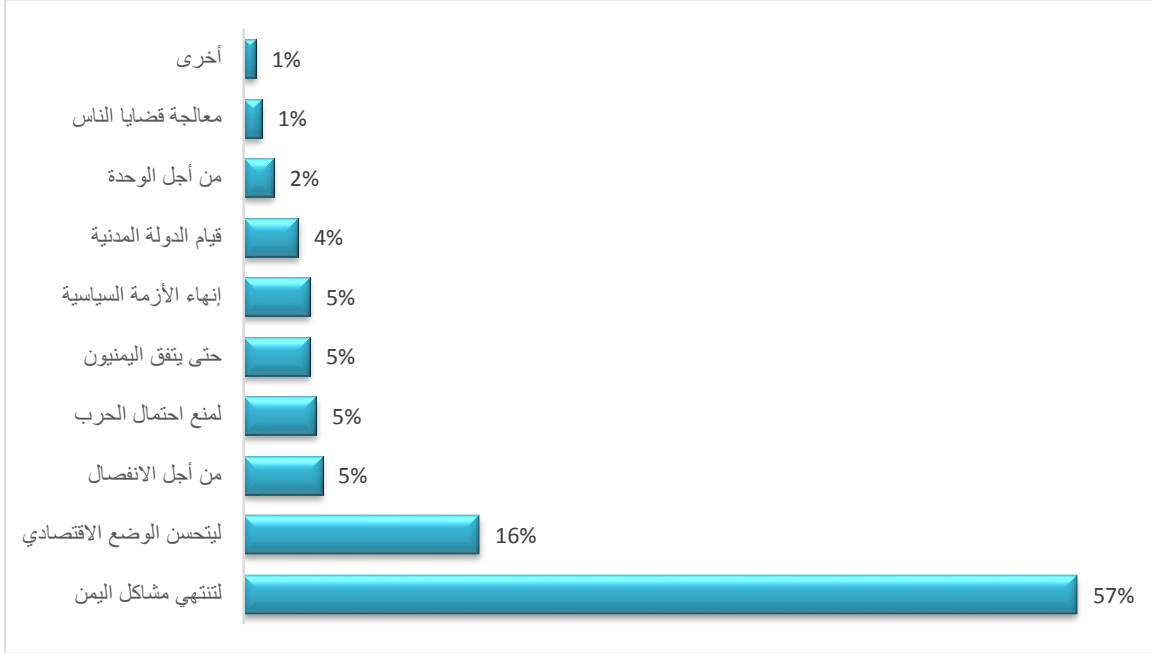
شكل 19: طول أو قصر فترة الحوار

وحول الإهتمام بالحوار الوطني من عدمه، ذكر 17% من المبحوثين (24% رجال، 10% نساء) بأنهم كانوا مهتمين جدا بالحوار الوطني وذكر 31% من المبحوثين (42% رجال، 21% نساء) بأنهم كانوا مهتمين إلى حد ما بالحوار الوطني. في المقابل، ذكر 36% من المبحوثين (29% ذكور، 44% من الإناث) بأنهم غير مهتمين بالحوار الوطني، وذكر 15% (7% رجال، 8% نساء) بأنهم لا مهتمين ولا غير مهتمين بالحوار الوطني.



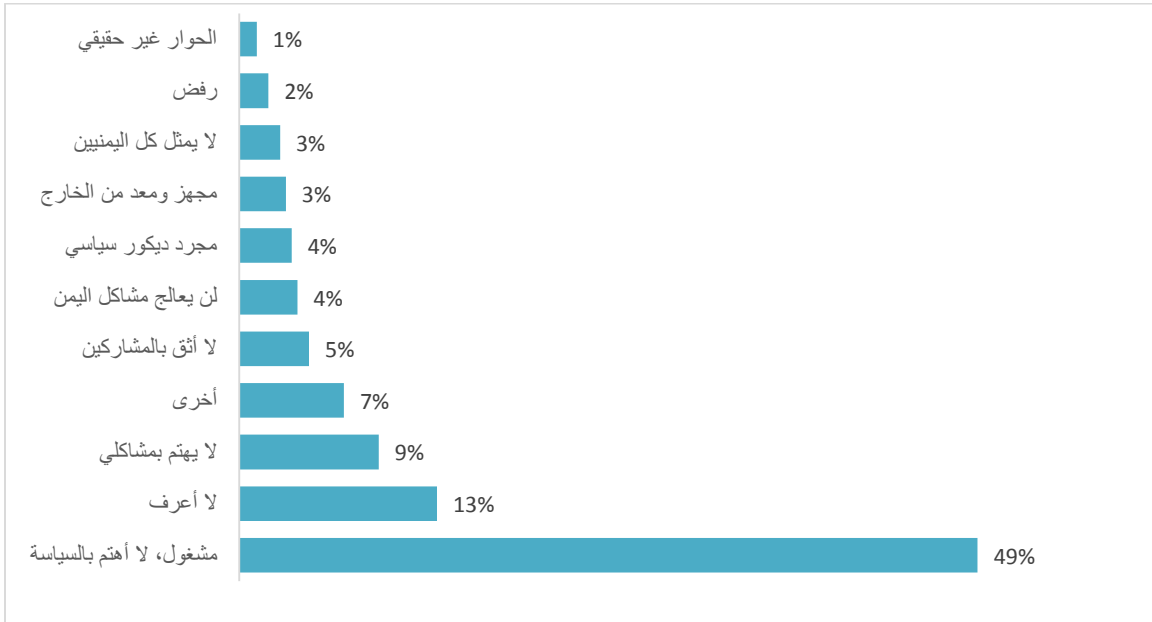
شكل 20: هل كنت مهتم بالحوار الوطني؟

تفاوتت أسباب الأهتمام بالحوار بين المبحوثين الذين أجابوا سابقا بأنهم مهتمون جدا أو مهتمون إلى حد ما، حيث ذكر 57% من المبحوثين بأن الحوار سوف يقود إلى حل مشاكل اليمن وأفاد 16% بأن الحوار سيؤدي إلى تحسين الوضع الإقتصادي وقال 5% (وكلهم من محافظة لحج) بأنهم مهتمون بالحوار كونه سيقود في النهاية إلى الإنفصال. وتساوت النسب فيما يخص الخيارات منع قيام الحرب ومن أجل الإتفاق بين اليمنيين وإنهاء الأزمة السياسية وبنسبة 5% من المبحوثين لكل خيار. وذكر آخرون أشياء من قبيل قيام الدولة المدنية ومن أجل الوحدة ومعالجة قضايا الناس وبنسبة أقل من 5%.



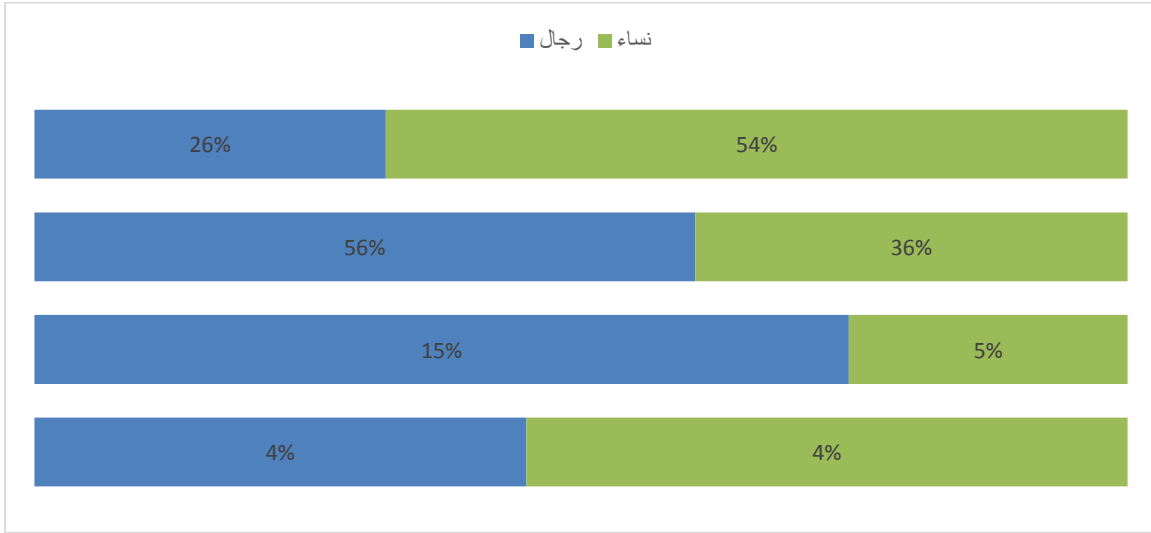
شكل 21: سبب الإهتمام بالحوار

وبالنسبة لمن قال بأنهم غير مهتمين بالحوار، أرجع حوالي نصف المبحوثين تقريبا (49%) السبب إلى الإنشغال وكذلك كونهم غير مهتمين بالسياسة، فيما أرجع 9% السبب إلى كون الحوار لا يهتم بمشاكلهم، فيما قال 5% بأنهم لا يثقون بالمشاركين. ويرى 4% بأن الحوار ليس سوى ديكور سياسي وترى نفس النسبة من المبحوثين بأن الحوار لن يعالج مشاكل اليمن. وتوزعت باقي النسب على الخيارات الأخرى.



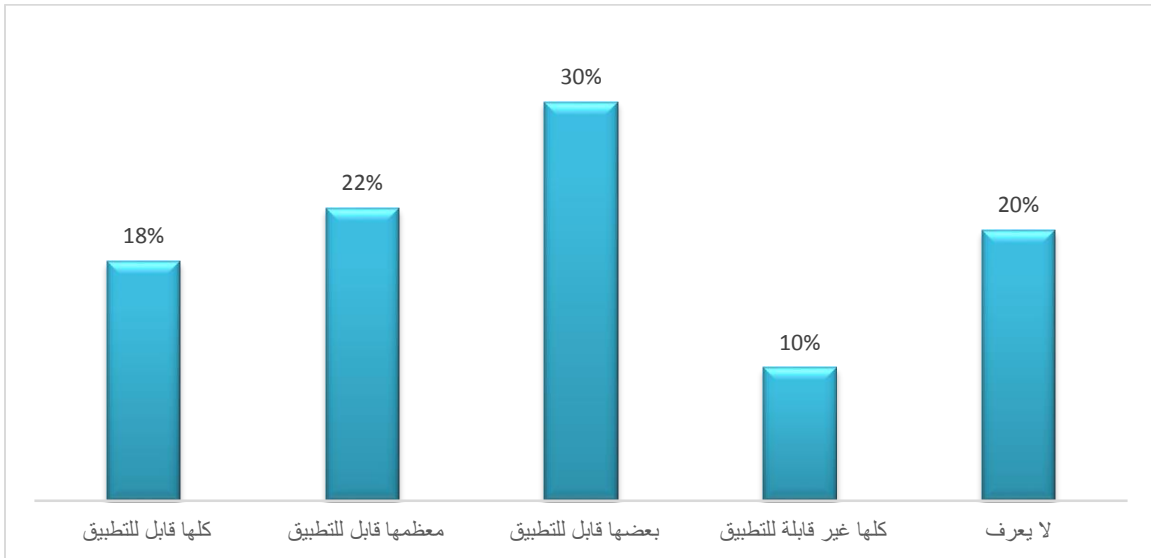
شكل 22: أسباب عدم الأهتمام بالحوار الوطني

وحول مستوى معرفة المبحوثين بمخرجات الحوار الوطني، أجاب حوالي 46% من المبحوثين (56% رجال، 36% نساء) بأن لديهم معرفة بسيطة بمخرجات الحوار الوطني، وأفاد 10% (15% رجال، 5% نساء) بأن لديهم معرفة متوسطة بمخرجات الحوار الوطني وقال 4% فقط (4% رجال، 4% نساء) بأن لديهم معرفة كاملة بمخرجات الحوار الوطني. في المقابل، ذكر 40% بأنه ليس لديهم أي معرفة بمخرجات الحوار الوطني، وكان مستوى عدم المعرفة بمخرجات الحوار أعلى بين النساء منه بين الرجال.



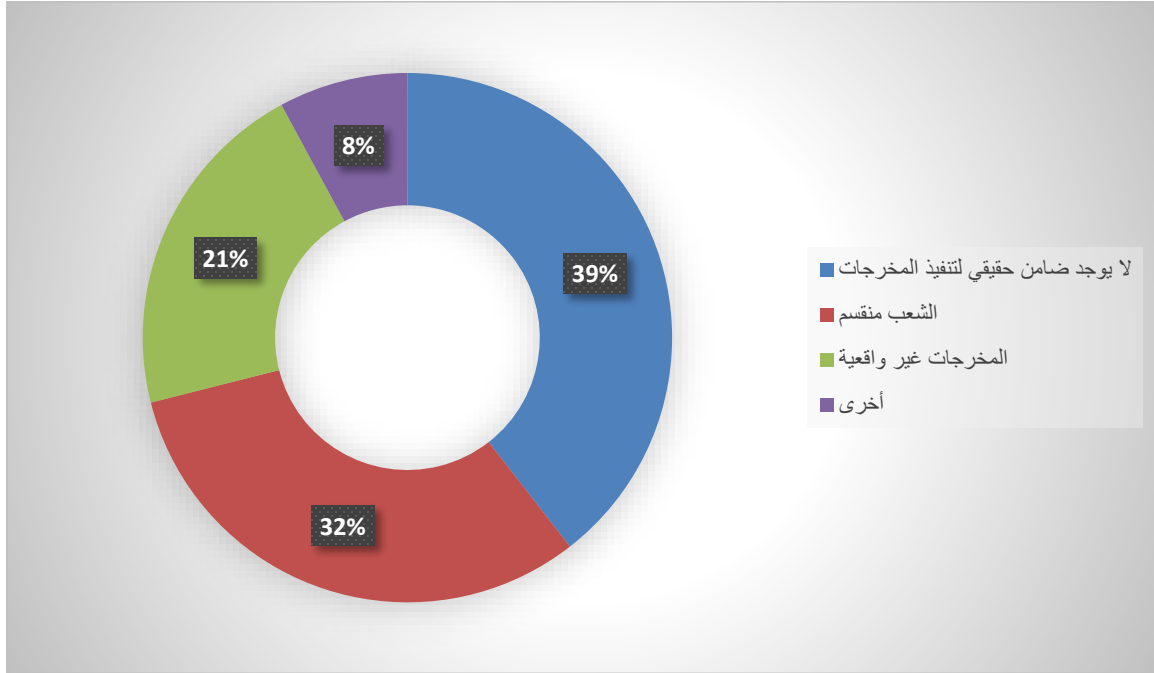
شكل 23: تقييم معرفة المبحوث بمخرجات الحوار

وحول قابلية مخرجات الحوار الوطني للتطبيق، أجاب 18% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني كلها قابلة للتطبيق، وأفاد 22% بأن معظم مخرجات الحوار الوطني قابلة للتطبيق وقال 30% بأن بعض مخرجات الحوار الوطني قابلة للتطبيق، فيما قال 10% بأن مخرجات الحوار الوطني غير قابلة للتطبيق وأجاب بـ "لا أعرف" 20% من المبحوثين.



شكل 24: قابلية مخرجات الحوار للتطبيق

وبسؤال من أجابوا بأن كل مخرجات الحوار الوطني غير قابلة للتطبيق عن السبب، أرجع 39% منهم السبب إلى عدم وجود ضامن حقيقي لمخرجات الحوار، وأرجع 32% منهم السبب إلى كون الشعب منقسم على نفسه، وأرجع 21% السبب إلى كون المخرجات غير واقعية.

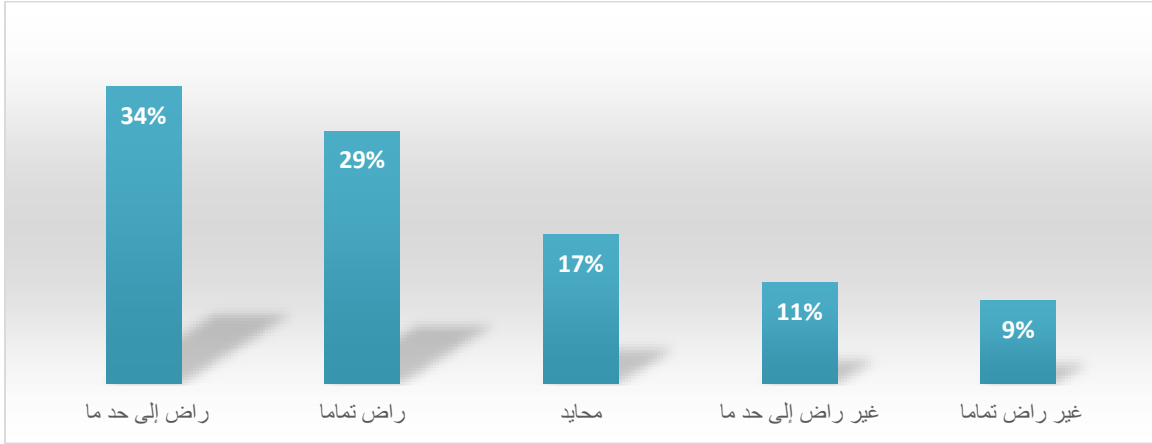


شكل 25: الأسباب التي تجعل المخرجات غير قابلة للتطبيق

بسؤال المبحوثين عن مستوى رضاهم بالنسبة لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني، أجاب ما يقرب من ثلثي المبحوثين (63%) بأنهم راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار الوطني. في المقابل، ذكر 20% تقريبا من المبحوثين بأنهم غير راضين إطلاقا أو غير راضين إلى حد ما عن مخرجات الحوار. وفضل الحياد 17% من المبحوثين.

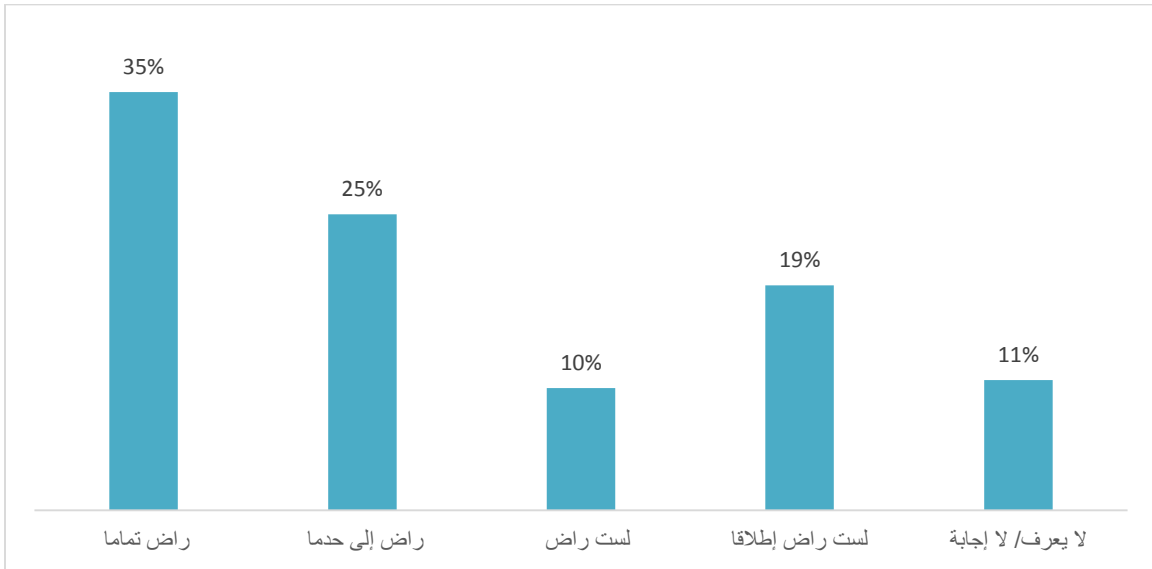
على مستوى المحافظة، أكثرية من قال بأنهم راضون عن مخرجات مؤتمر الحوار هم المبحوثون في محافظات صنعاء والحديدة، في حين أن المبحوثين في محافظتي عدن ولحج هم أكثرية من قالوا بعدم رضاهم عن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

وأرجع من قالوا بأنهم غير راضين تماما أو غير راضين إلى حد ما عن مخرجات الحوار الأسباب إلى كون الحوار الوطني فاشل أو لكون الحوار سيؤدي إلى تقسيم اليمن أو لكون الحوار لم يمثل الجميع.



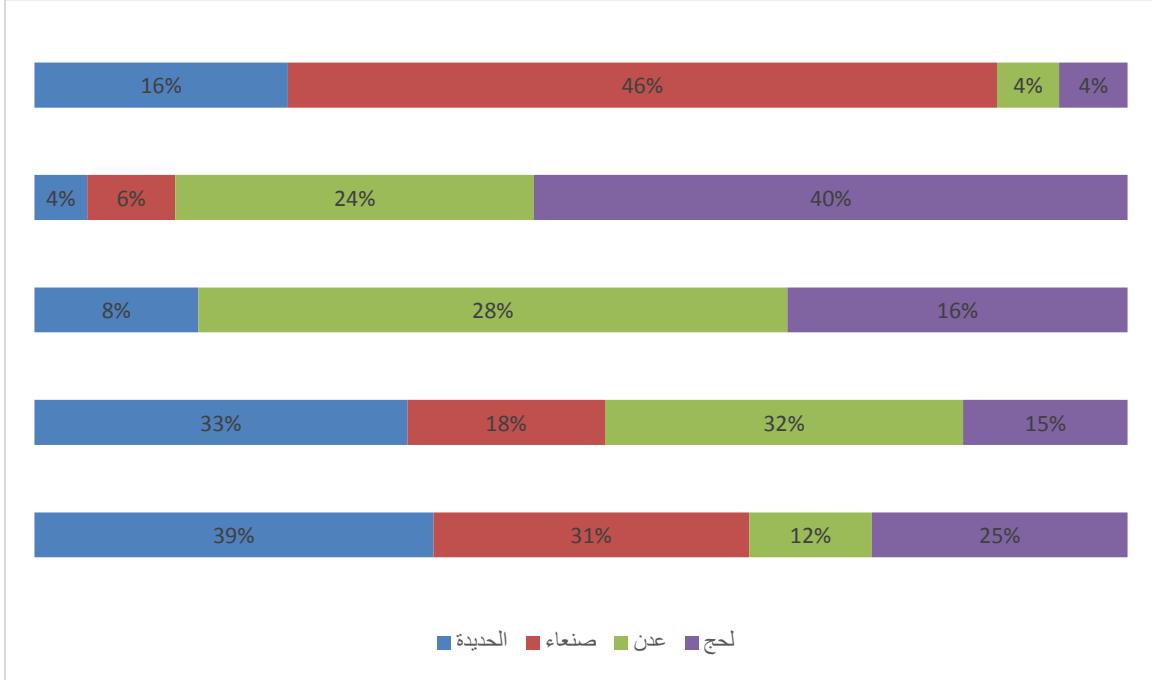
شكل 26: مستوى رضا المبحوث بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني

وبالنسبة لمخرجات الحوار حول شكل الدولة، أجاب 60% تقريبا من المبحوثين، وبالذات في محافظتي عدن والحديدة، بأنهم راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار فيما يخص بناء الدولة وتحول اليمن إلى دولة فيدرالية، وأجاب 19% بأنهم غير راضين مطلقا أو غير راضين إلى حد ما بالنسبة لمخرجات الحوار بخصوص شكل الدولة وأكثر من قال بذلك هم المبحوثون في محافظتي لحج وصنعاء.



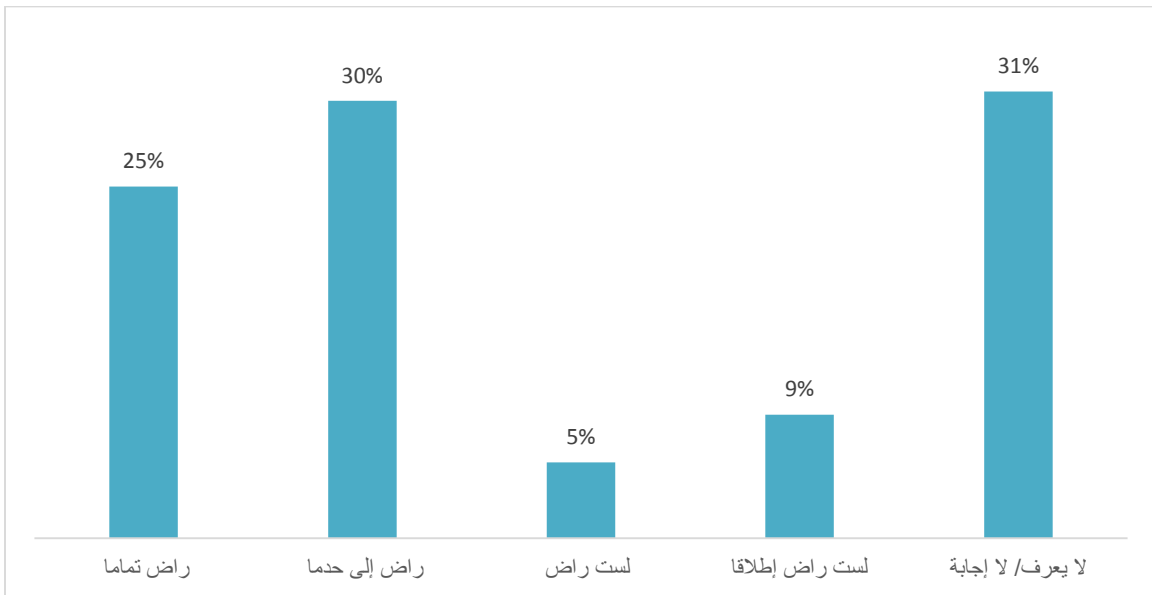
شكل 27: رضا المبحوث عن مخرجات بناء الدولة

وبالنسبة لمخرجات الحوار الوطني بخصوص القضية الجنوبية، أجاب حوالي 32% من المبحوثين بأنهم راضون تماما عن مخرجات الحوار فيما يخص القضية الجنوبية وأغلبهم من الحديدة (39%) و صنعاء (31%)، وذكر 25% تقريبا بأنهم راضون إلى حد ما. في المقابل، أفاد 33% تقريبا (غير راضون مطلقا وغير راضون إلى حد ما) من المبحوثين بأنهم غير راضين عن مخرجات الحوار الوطني فيما يخص القضية الجنوبية وأغلبهم من محافظتي لحج (56%) و عدن (52%).



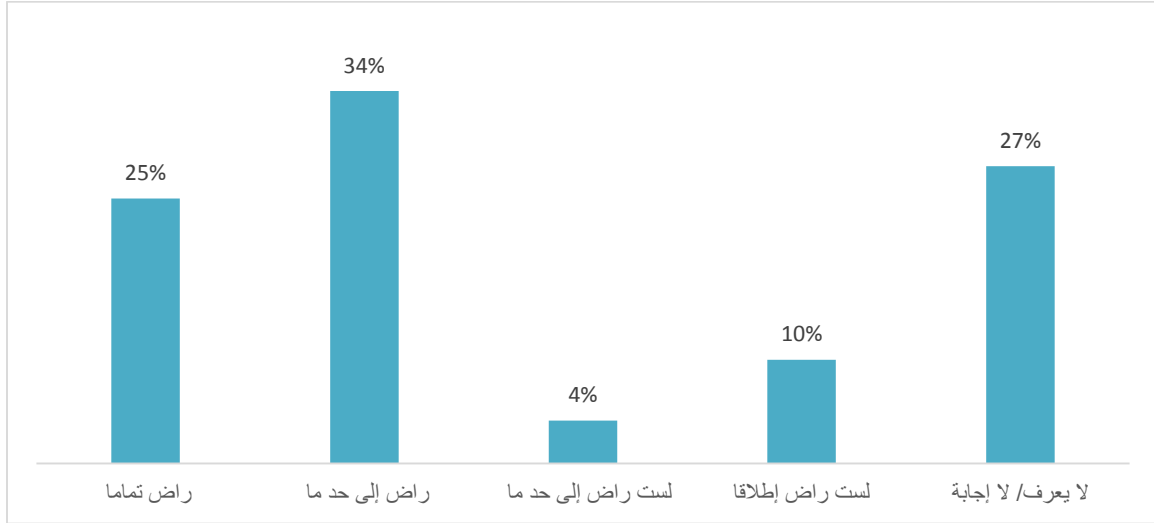
شكل 28: رضا المبحوث عن مخرجات الحوار بخصوص القضية الجنوبية

وبالنسبة لمخرجات الحوار بخصوص قضية صعدة، أجاب 25% من المبحوثين بأنهم راضون تماما عن مخرجات الحوار بخصوص قضية صعدة، وذكر 30% تقريبا بأنهم راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار بخصوص صعدة. في المقابل، ذكر 14% بأنهم غير راضين مطلقا أو غير راضين إلى حد ما عن مخرجات الحوار بخصوص قضية صعدة. ورفض الإجابة أو فضل الحياد 31% من المبحوثين وأكثرهم من محافظة عدن.



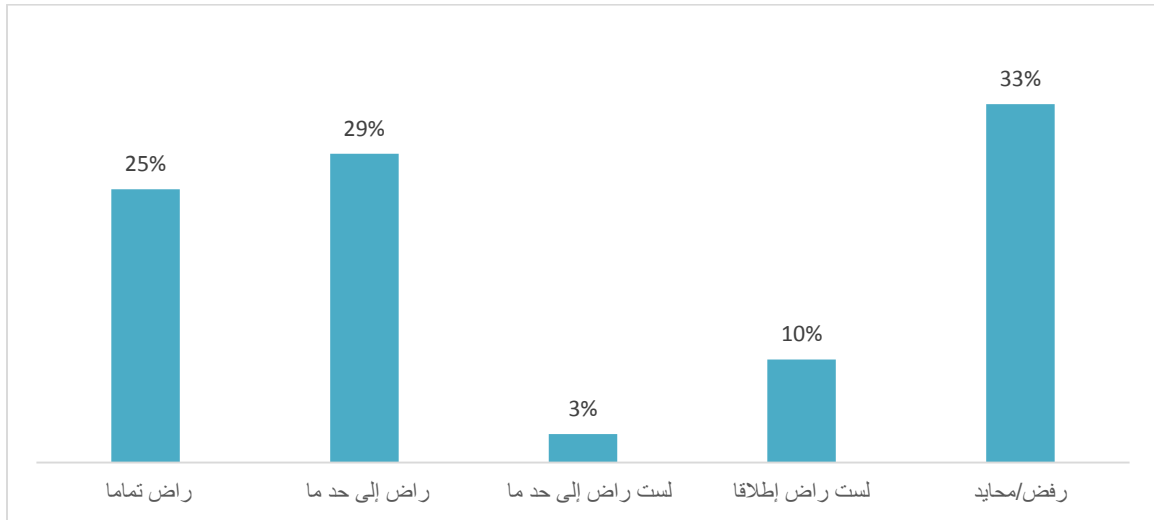
شكل 29: رضا المبحوث عن مخرجات الحوار بخصوص قضية صعدة

60% تقريبا من المبحوثين هم راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار الوطني فيما يخص الجيش والأمن، في حين أن 14% غير راضين مطلقا أو غير راضين إلى حد ما عن مخرجات الحوار الوطني بخصوص الجيش والأمن. وفضل الحياد أو رفض الإجابة 27% من المبحوثين.



شكل 30 : رضا المبحوث عن مخرجات الحوار حول الأمن والجيش

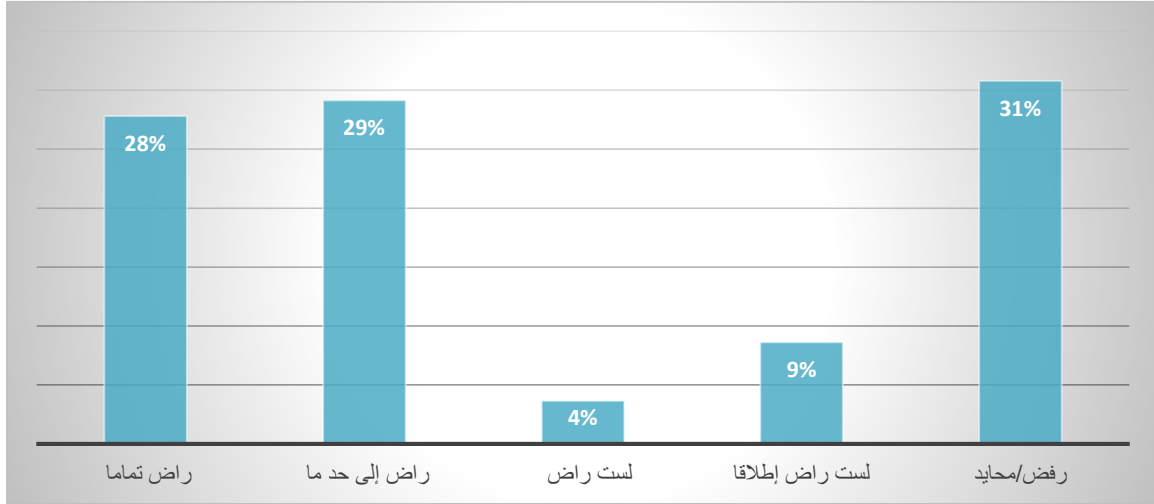
وبالنسبة لمخرجات الحوار الوطني بخصوص التنمية الشاملة، أجاب 54% بأنهم راضون تماما أو راضون إلى حد ما بمخرجات الحوار الوطني فيما يخص التنمية الشاملة، وذكر 13% بأنهم غير راضين تماما أو غير راضين إلى حد ما عن مخرجات الحوار بخصوص التنمية الشاملة. ورفض الإجابة أو فضل الحياد ما نسبته 33% وأكثرهم في محافظة عدن.



شكل 31 : رضا المبحوث عن مخرجات الحوار حول التنمية المستدامة

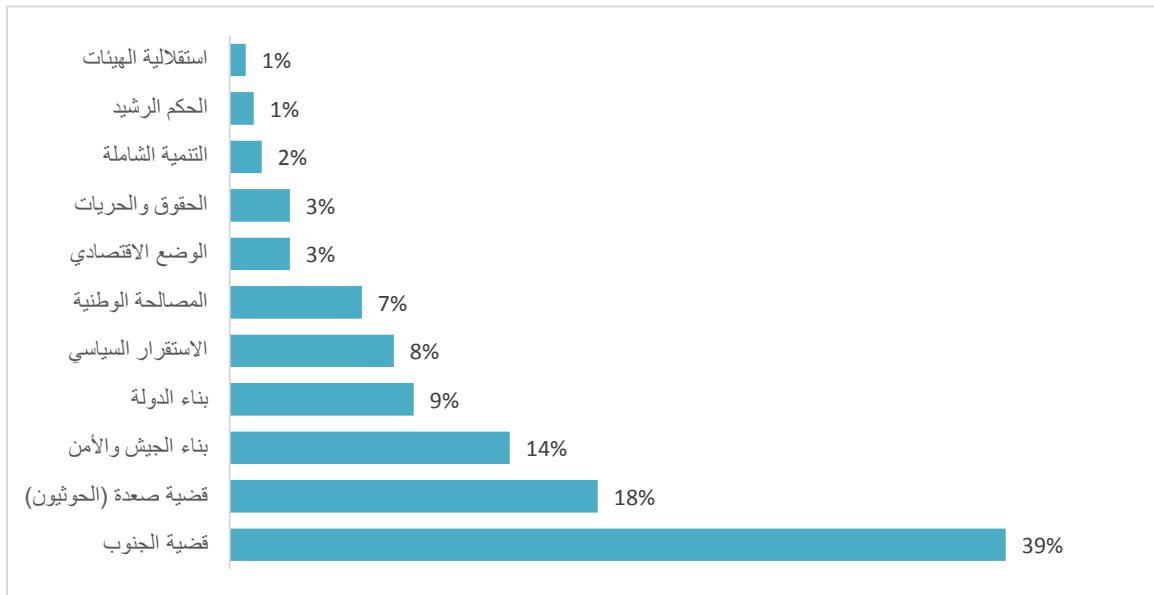


بالنسبة لمخرجات الحوار الوطني حول الحقوق والحريات، أجاب 57% بأنهم راضون تماما أو راضون إلى حد ما عن مخرجات الحوار بخصوص الحقوق والحريات، فيما ذكر 13% بأنهم غير راضين عن مخرجات الحوار المتعلقة بالحقوق والحريات. ورفض الإجابة أو فضل الحياد 31% من المبحوثين.



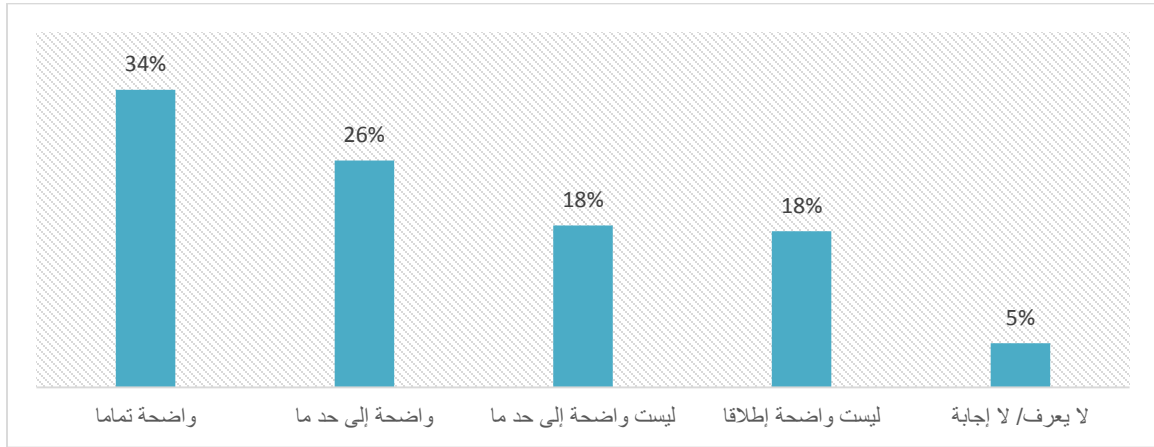
شكل 32: رضا المبحوث عن مخرجات الحوار حول الحقوق والحريات

قضية الجنوب كانت القضية الأبرز التي ركز عليها مؤتمر الحوار الوطني وفقا لـ 39% من المبحوثين، تليها قضية صعدة وفقا لـ 18% من المبحوثين، ومن ثم بناء الجيش والأمن وبنسبة 14%، ثم بناء الدولة بـ 9% والإستقرار السياسي بنسبة 8% و المصالحة الوطنية بنسبة 7% وتوزعت النسبة الأخرى على باقي الخيارات.



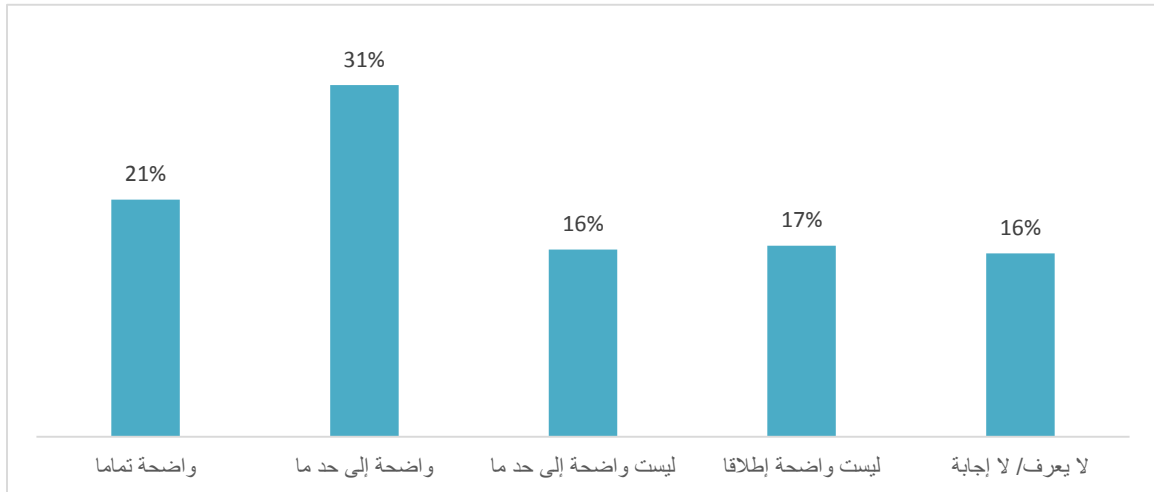
شكل 33: القضايا التي ركز عليها مؤتمر الحوار أكثر حسب المبحوثين

أفاد 60% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني بخصوص شكل الدولة واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما، فيما ذكر 36% منهم بأن المخرجات الخاصة بشكل الدولة غير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما.



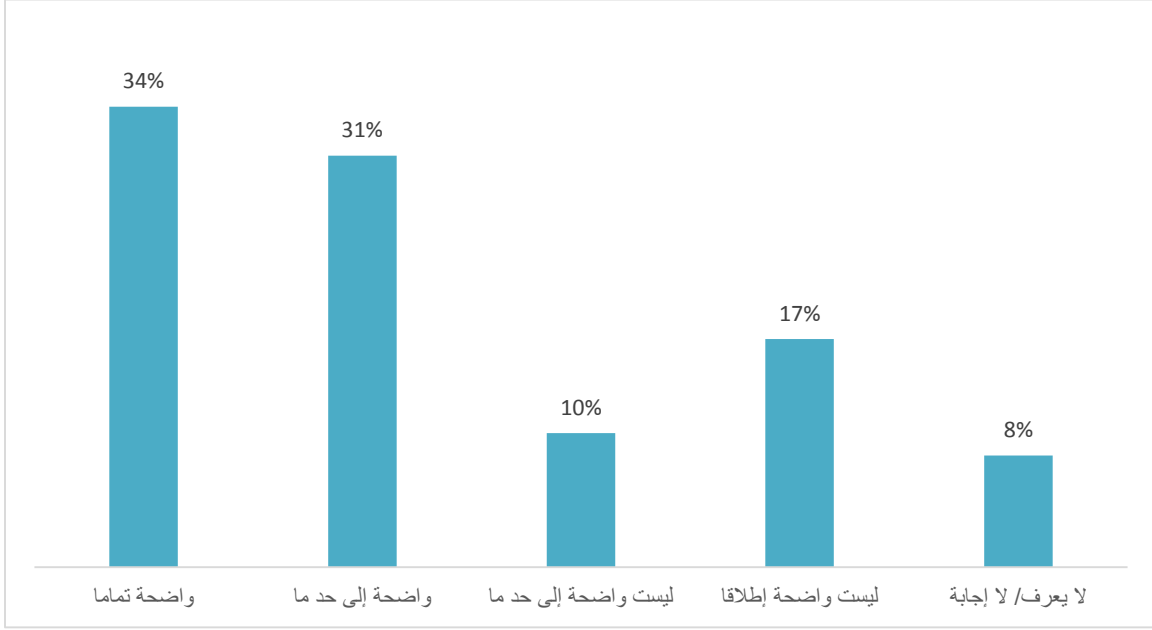
شكل 34 : مدى وضوح مخرجات الحوار الوطني بخصوص بناء الدولة

وحول مخرجات الحوار بخصوص العدالة الإنتقالية، أفاد 52% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني بخصوص شكل العدالة الإنتقالية واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما، فيما ذكر 33% منهم بأن المخرجات الخاصة بشكل نظام الحكم غير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما.



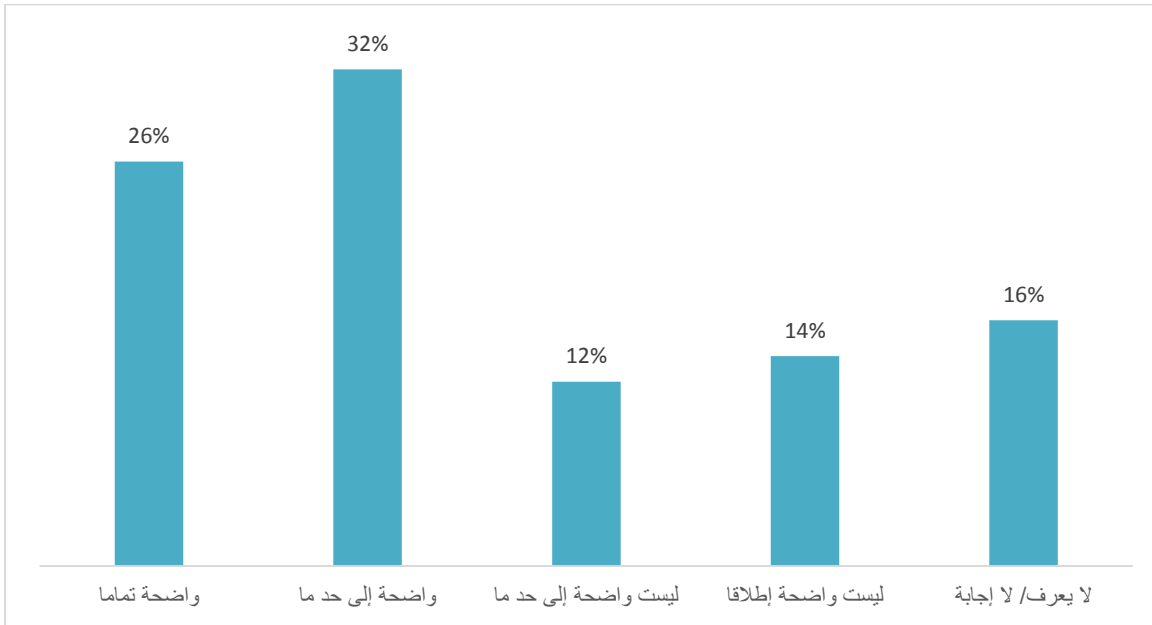
شكل 35 : مدى وضوح مخرجات مؤتمر الحوار الوطني المتعلقة بالعدالة الإنتقالية

وبالنسبة لمدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص القضية الجنوبية، أفاد 65% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني بخصوص القضية الجنوبية واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما، فيما ذكر 27% منهم بأن المخرجات الخاصة بالقضية الجنوبية غير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما.



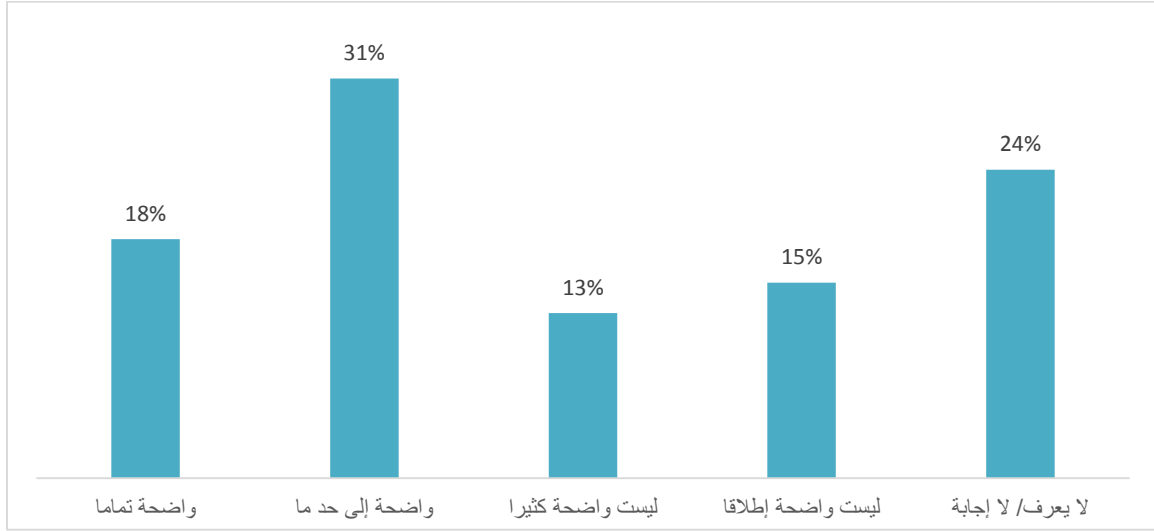
شكل 36 : مدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص القضية الجنوبية

وبالنسبة لمدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص قضية صعدة، أفاد 58% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني بخصوص قضية صعدة واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما، فيما ذكر 26% منهم بأن المخرجات الخاصة بقضية صعدة غير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما.



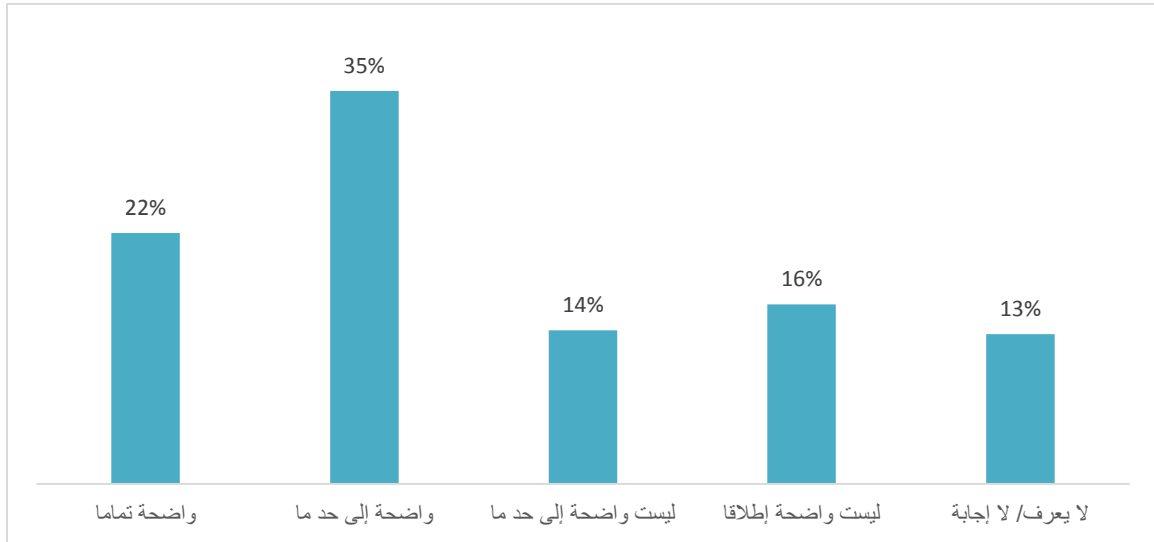
شكل 37 : مدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص قضية صعدة

وفيما يخص مدى وضوح مخرجات الحوار حول قضية الحكم الرشيد، أفاد 49% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني بخصوص قضية الحكم الرشيد واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما، فيما ذكر 28% منهم بأن المخرجات الخاصة بقضية الحكم الرشيد غير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما.



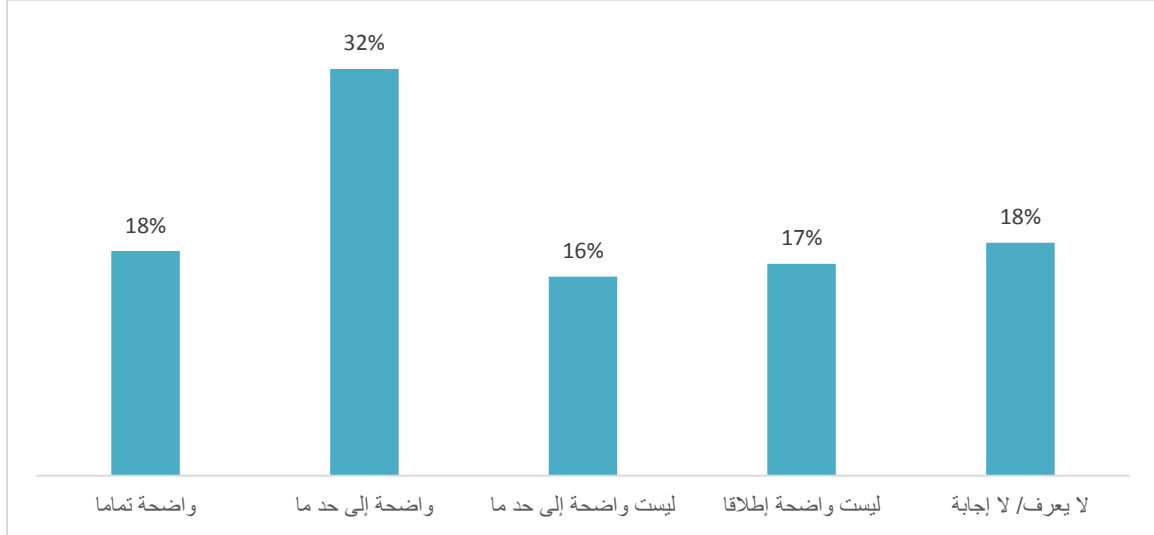
شكل 38: مدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص الحكم الرشيد

وفيما يتعلق بمدى وضوح مخرجات الحوار حول الجيش والأمن، أفاد 57% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني بخصوص الجيش والأمن واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما، فيما ذكر 30% منهم بأن المخرجات الخاصة بقضية الحكم الرشيد غير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما.



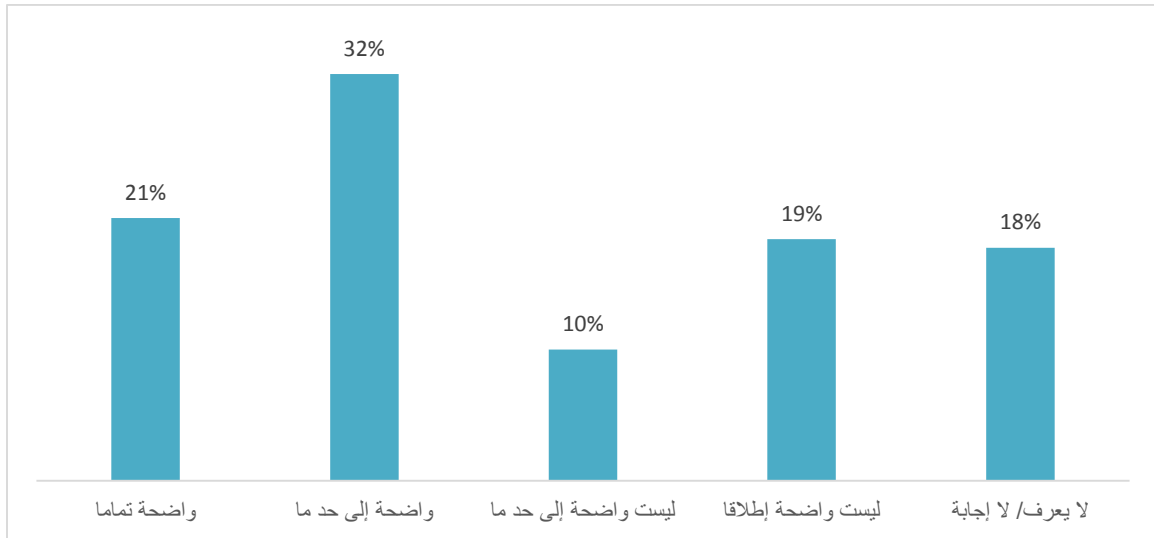
شكل 39: مدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص الأمن والجيش

وحول مدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص التنمية المستدامة، أفاد 50% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني بخصوص التنمية المستدامة واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما، فيما ذكر 33% منهم بأن المخرجات الخاصة بالتنمية المستدامة واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما.



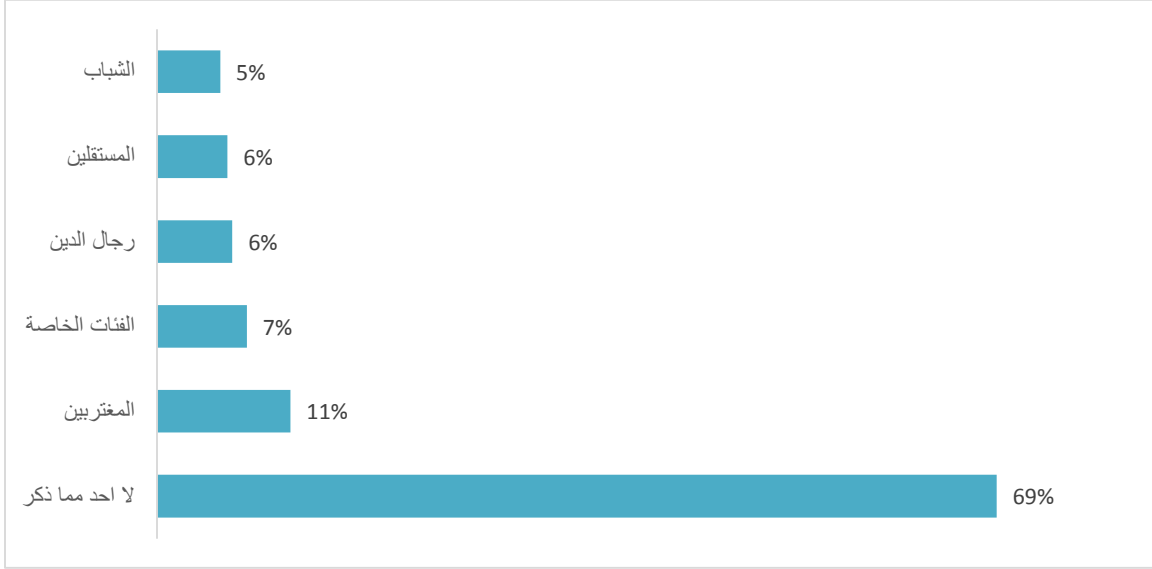
شكل 40: مدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص التنمية المستدامة

وبالنسبة لمدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص الحقوق والحريات، أفاد 53% من المبحوثين بأن مخرجات الحوار الوطني بخصوص الحقوق والحريات واضحة تماما أو واضحة إلى حد ما، فيما ذكر 29% منهم بأن المخرجات الخاصة بالحقوق والحريات غير واضحة إطلاقا أو غير واضحة إلى حد ما.



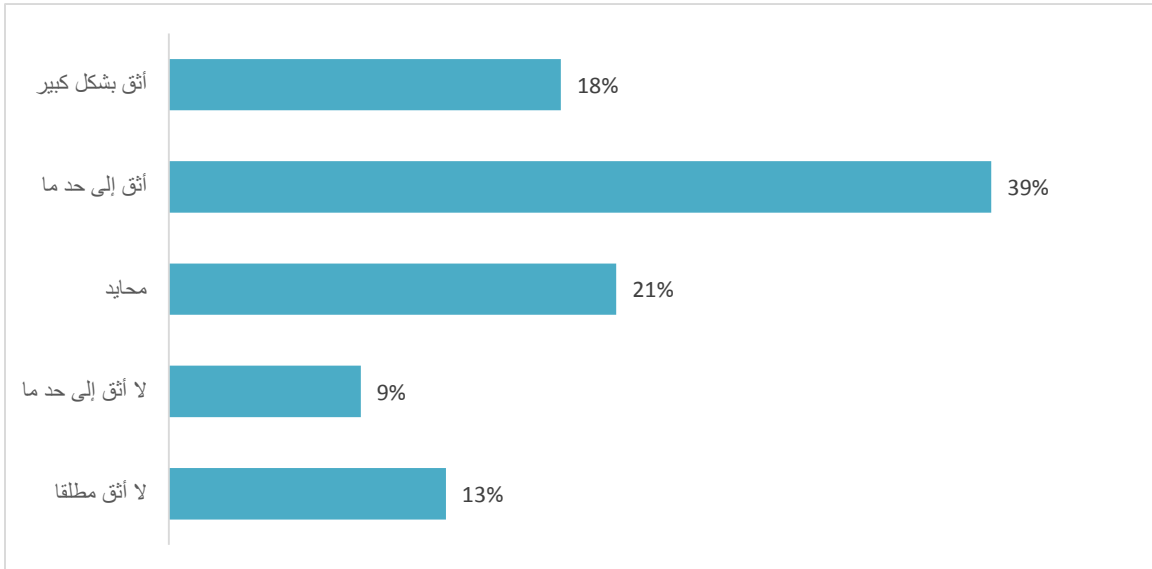
شكل 41: مدى وضوح مخرجات الحوار بخصوص الحقوق والحريات

وحول الفئات التي لم تشارك في مؤتمر الحوار، ذكر بعض المبحوثين فئات من قبيل المغتربين ونسبة 11% والفئات الخاصة والمهمشين ونسبة 7%، ومن ثم رجال الدين ونسبة 6% ومثلها للمستقلين والشباب. وكانت الأحزاب (67%) ومن ثم قائمة الرئيس (15%) هي الأكثر تمثيلاً في مؤتمر الحوار.



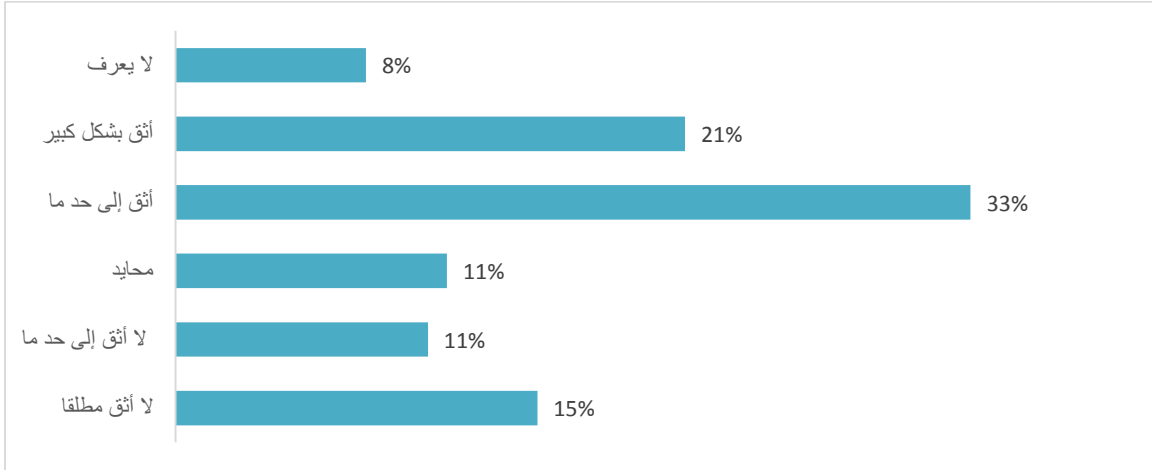
شكل 42: الفئات التي لم تشارك في مؤتمر الحوار

يثق 57% من المبحوثين بشكل كبير أو إلى حد ما في قدرة مخرجات الحوار الوطني على حل مشاكل اليمن، في حين أن 22% لا يثقون مطلقاً أو إلى حد ما في قدرة مخرجات الحوار الوطني على حل مشاكل اليمن. وفضل الحياد 21% من المبحوثين.



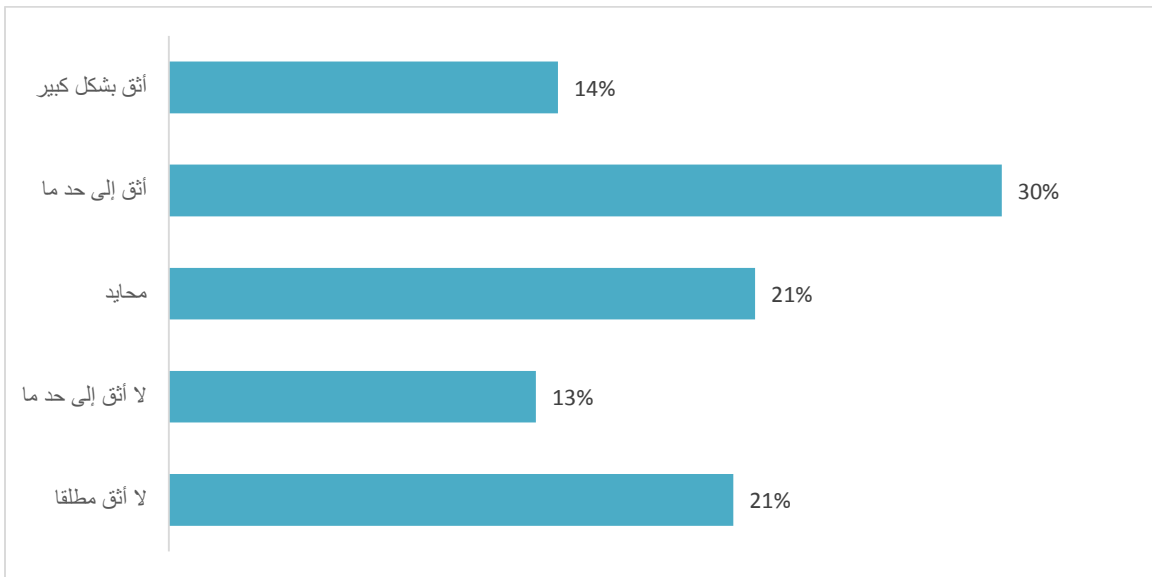
شكل 43: الثقة في أن مخرجات الحوار ستفضي إلى حل مشاكل اليمن

بالمثل، يثق 54% من المبحوثين بشكل كبير أو إلى حد بأن مخرجات الحوار الوطني سوف تفضي إلى حل مشاكل محافظاتهم، في حين أن 26% لا يثقون مطلقاً أو إلى حد ما في أن مخرجات الحوار الوطني سوف تفضي إلى حل مشاكل محافظاتهم. ورفض الإجابة أو فضل الحياد 11% من المبحوثين.



شكل 44: الثقة في أن مخرجات مؤتمر الحوار ستفضي إلى حل مشاكل المحافظة

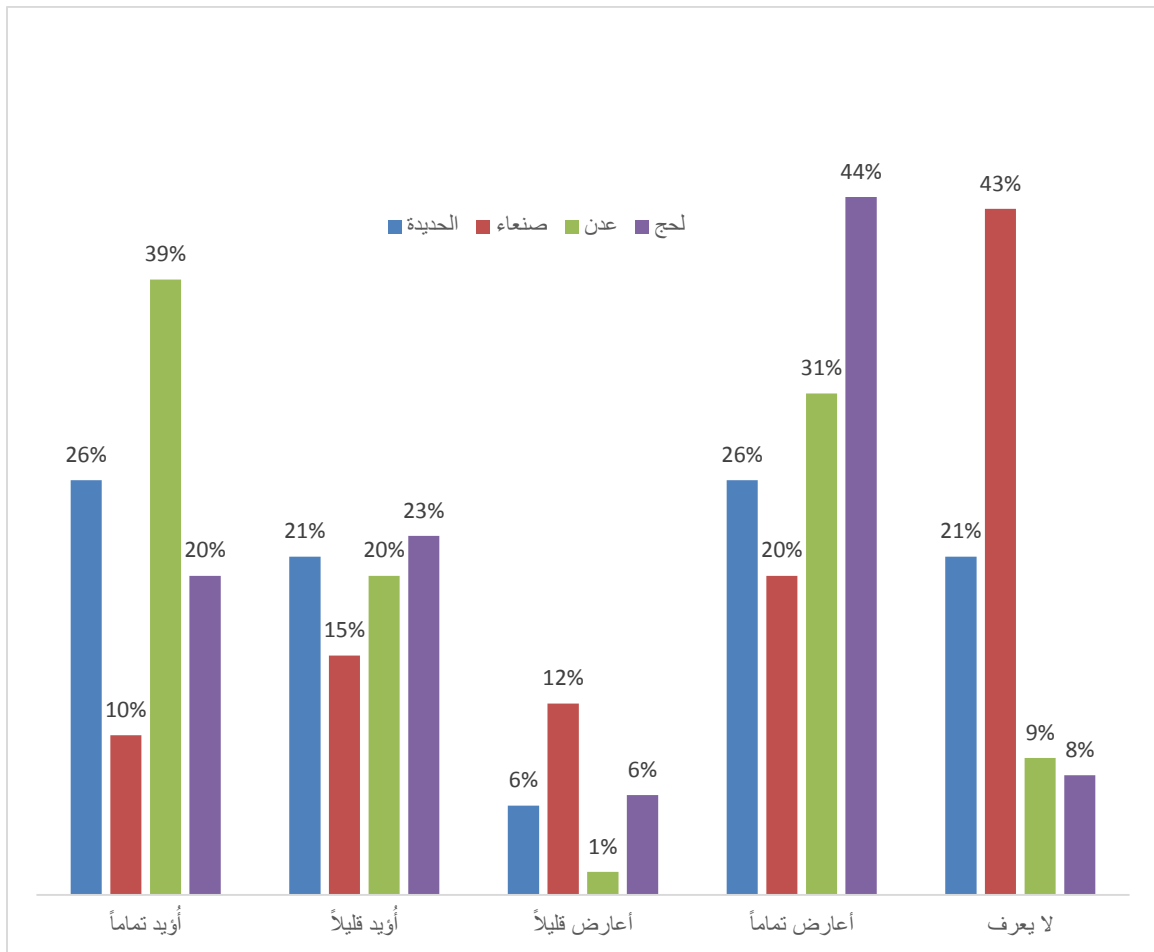
لدى 44% ثقة كاملة أو ثقة إلى حد ما في أن مخرجات الحوار ستفضي إلى حلول لمشاكلهم الأسرية، ولا يثق 34% من المبحوثين مطلقاً أو إلى حد ما في قدرة مخرجات الحوار الوطني على حل مشاكلهم الأسرية. ورفض الإجابة أو فضل الحياد 21% من المبحوثين.



شكل 45: الثقة في أن مخرجات مؤتمر الحوار ستفضي إلى حل مشاكل المبحوث وأسرته

يؤيد 44% من إجمالي المبحوثين تماماً أو إلى حد ما تحول اليمن إلى دولة إتحادية. عدن، على مستوى المحافظة، جاءت في المرتبة الأولى بالنسبة لتأييد تحول اليمن إلى دولة إتحادية ونسبة 59%، يليها محافظة الحديدة ونسبة 47%. في المقابل، يعارض تماماً أو إلى حد ما تحول اليمن إلى دولة إتحادية ما نسبته 50% من إجمالي المبحوثين وأكثر من يعارض ذلك هم المبحوثون من محافظة لحج ونسبة 50% أيضاً من إجمالي المبحوثين في المحافظة. ورفض الإجابة حوالي 43% من المبحوثين في محافظة صنعاء و 21% في الحديدة، و 9% في عدن و 8% في لحج.

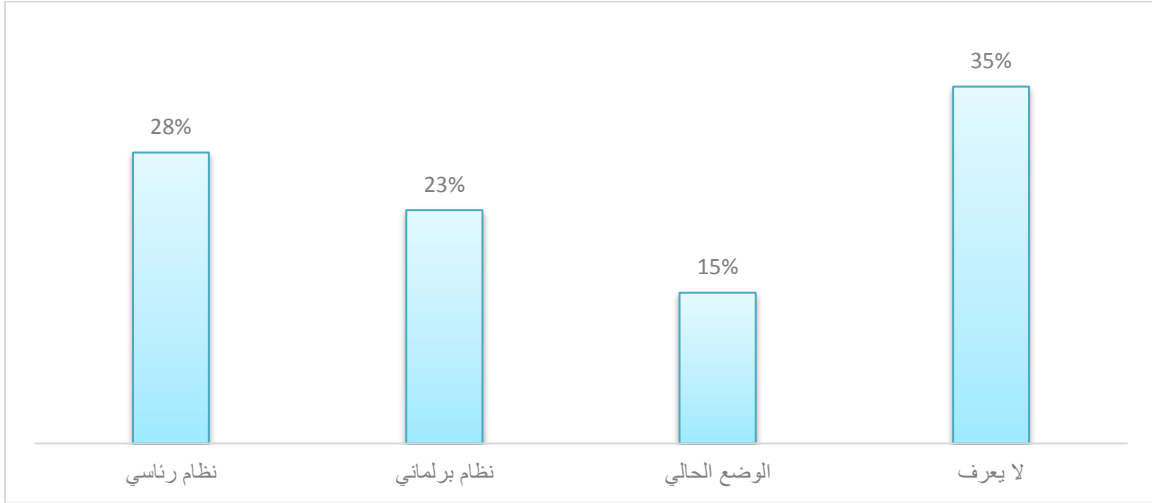
وبسؤال من عارضوا تماماً أو إلى حد ما تحول اليمن إلى دولة إتحادية، أجاب 61% منهم بأن ذلك قد يؤدي إلى تقسيم اليمن، وقال 21% بأنهم يؤيدون بقاء الوضع على ما هو عليه الآن (دولة مركزية) وذكر باقي المعارضون أسباب أخرى.



شكل 46: الموقف من تحول اليمن إلى دولة إتحادية (فيدرالية) - حسب المحافظة

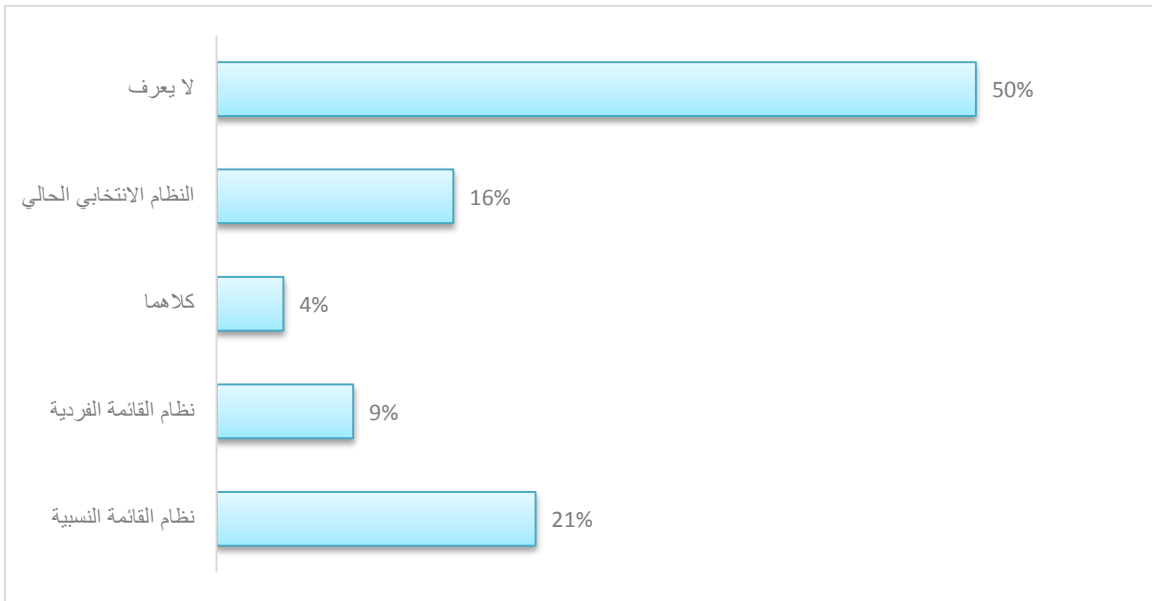
وحول نظام الحكم، أوضح 28% من المبحوثين بأنهم يؤيدون النظام الرئاسي وقال 23% بأنهم يؤيدون النظام البرلماني، فيما يؤيد بقاء النظام الحالي 15% وأجاب 35% بـ "لا أعرف".





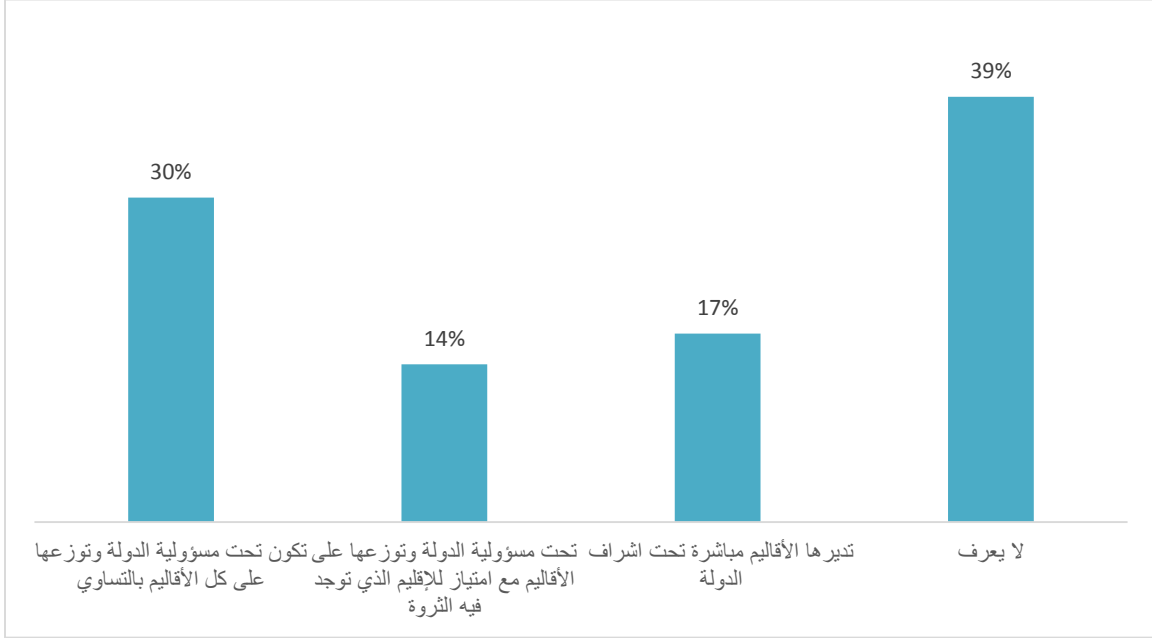
شكل 47: نوع نظام الحكم الذي يؤيده المبحوث

وبالنسبة للنظام الانتخابي، يؤيد 21% التحول لنظام القائمة النسبية ويؤيد 9% نظام القائمة الفردية ويؤيد 4% كلا النظامين، فيما يفضل بقاء النظام الانتخابي الحالي 16%. أجاب بـ "لا أعرف" نصف المبحوثين (50%) تقريبا.



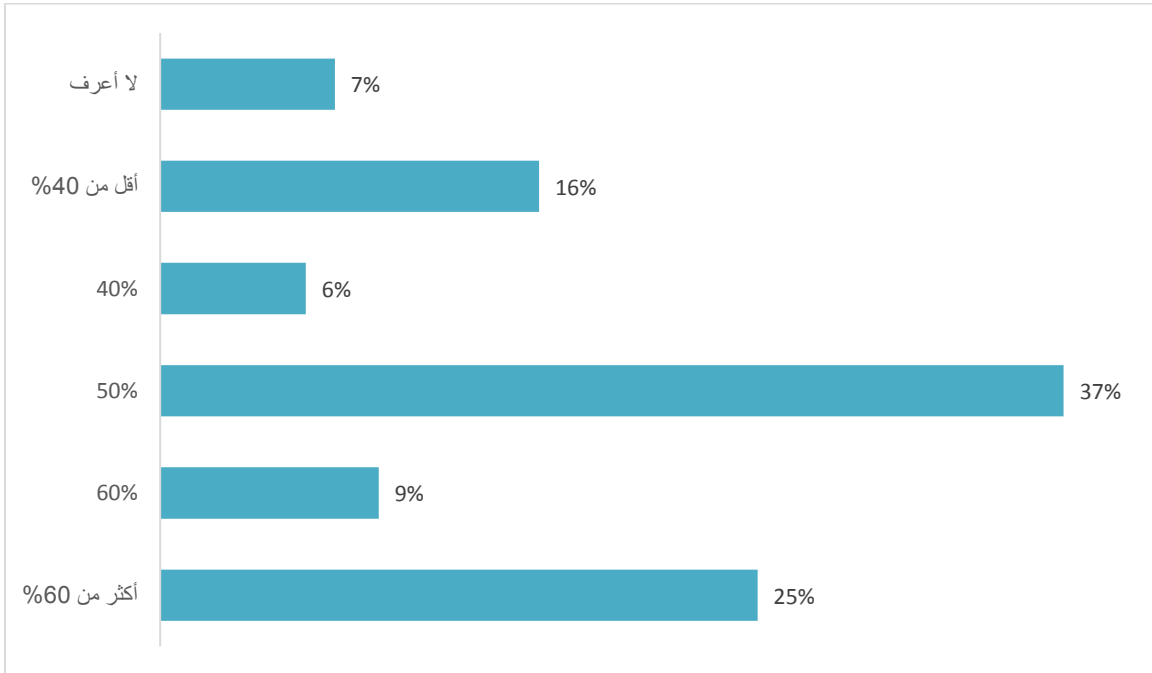
شكل 48: نوع النظام الانتخابي المفضل من قبل المبحوث

وبالنسبة لتوزيع الثروة بعد تحول اليمن إلى الفيدرالية ونظام الأقاليم، يرى 30% أن تكون الثروات في الأقاليم سيادية وتتولى الحكومة المركزية توزيعها على الأقاليم بالتساوي، ويرى 17% بأن تدير الأقاليم ثرواتها مباشرة وتحت إشراف الحكومة المركزية، ويرى 15% بأن تكون الثروات من مسؤولية الحكومة المركزية والتي تتولى توزيعها على الإقليم مع إمتياز خاص للإقليم الذي توجد فيه الثروة. أجاب 39% من المبحوثين (وأغلبهم من النساء) بـ "لا أعرف". ويميل المبحوثون بشكل أكبر في محافظتي عدن ولحج نحو تولي الأقاليم إدارة ثرواتها بنفسها وتحت إشراف الحكومة المركزية.



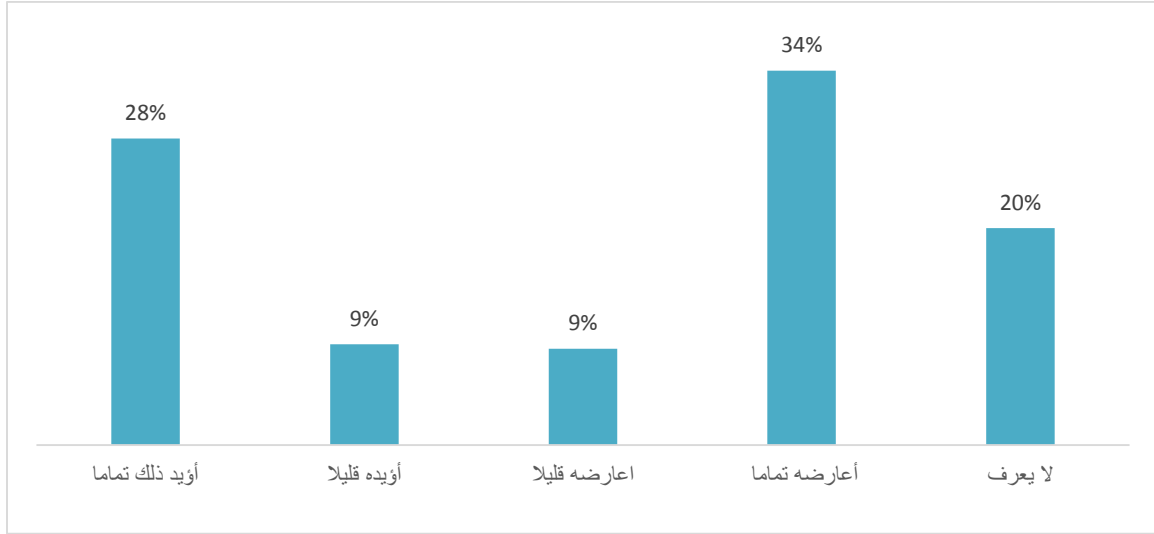
شكل 49: إدارة الثروات المنتجة في الأقاليم

وبسؤال المبحوثين عن مقدار النسبة التي يجب ان تذهب لصالح الإقليم من ريع الثروات المنتجة فيه، يرى ربع المبحوثين تقريبا (25%) بأن تكون أكثر من 60%، ويرى 37% بأن تكون 50%، ويرى 16% بأن تكون أقل من 40%. ويرى 9% من المبحوثين بأن تكون 60%، وأجاب 7% بـ "لا أعرف".



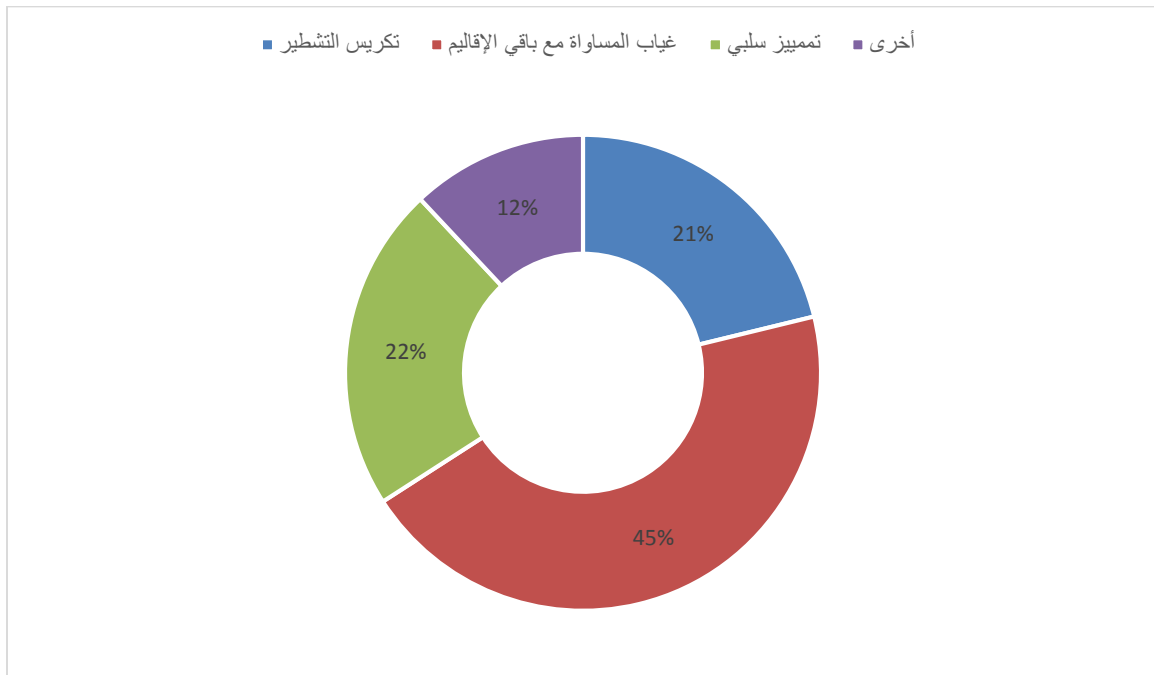
شكل 50: النسبة التي يرى المبحوثون تخصيصها للإقليم المنتج

يؤيد 37% من المبحوثين تماما أو إلى حد ما تمثيل الجنوب في مؤسسات الدولة الأساسية خلال الدورة الإنتخابية الأولى بعد إقرار الدستور وأكثر المؤيدين هم من محافظتي عدن ولحج، ويعارض ذلك 43% من إجمالي المبحوثين. وقد عارض ذلك نصف المبحوثين تقريبا في محافظتي صنعاء والحديدة. أجاب بـ "لا أعرف" ما نسبته 20% من المبحوثين.



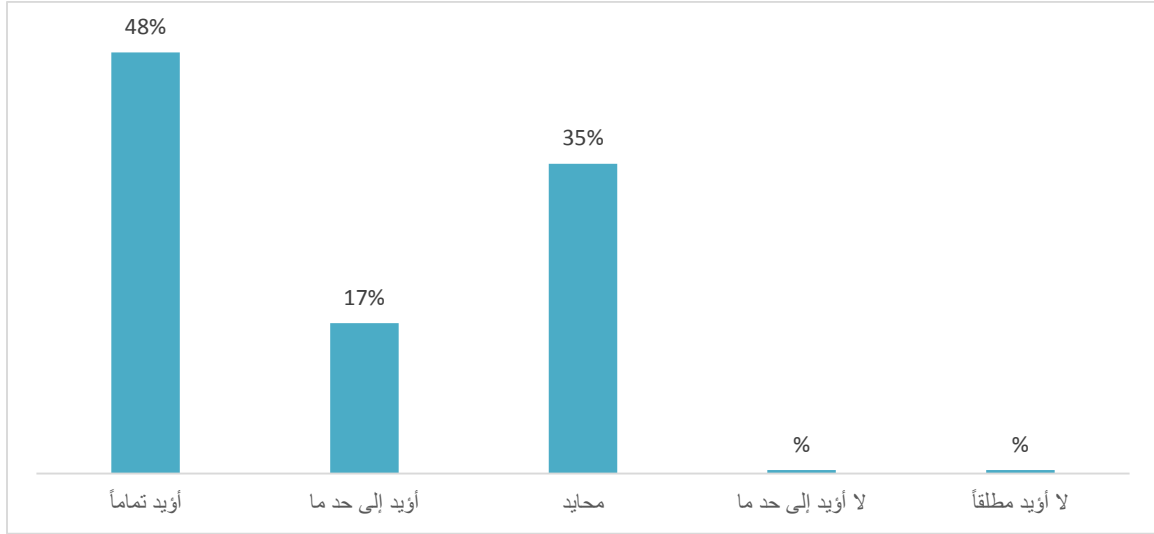
شكل 51: موقف المبحوثين من تمثيل الجنوب بـ 50% بعد الدورة الإنتخابية الأولى

وبسؤال المعارضين عن السبب، أجاب 45% بأن هذا يعني عدم المساواة مع باقي الأقاليم والمحافظات، وعد 22% ذلك بأنه تمييز سلبي وقال 21% بأنه تكريس للتشطير، وذكر 12% أسباب أخرى.



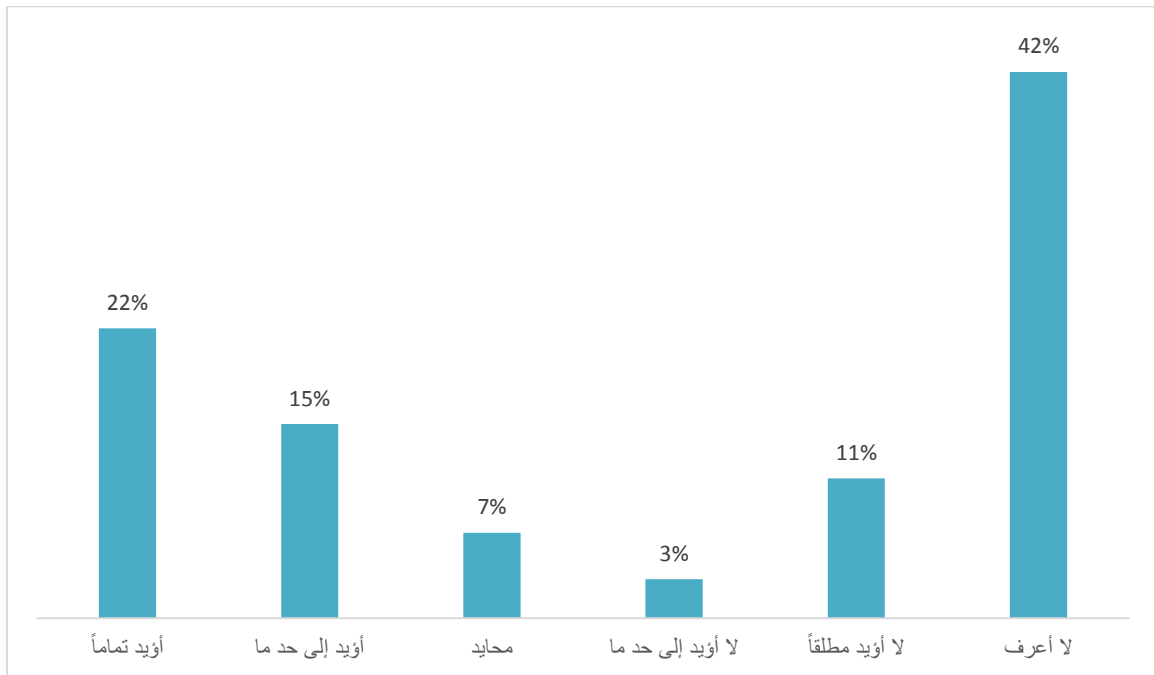
شكل 52: أسباب معارضة تخصيص 50% من المناصب للجنوب

يؤيد نصف المبحوثين تقريباً (48%) تماماً إنشاء هيئة وطنية للعدالة الإنتقالية، ويؤيد ذلك إلى حد ما 17% من المبحوثين، وذكر ما نسبته 1% فقط من المبحوثين بأنهم يعارضون تماماً أو إلى حد ما إنشاء هيئة وطنية للعدالة الإنتقالية. وفضل الحياد 35% من المبحوثين.



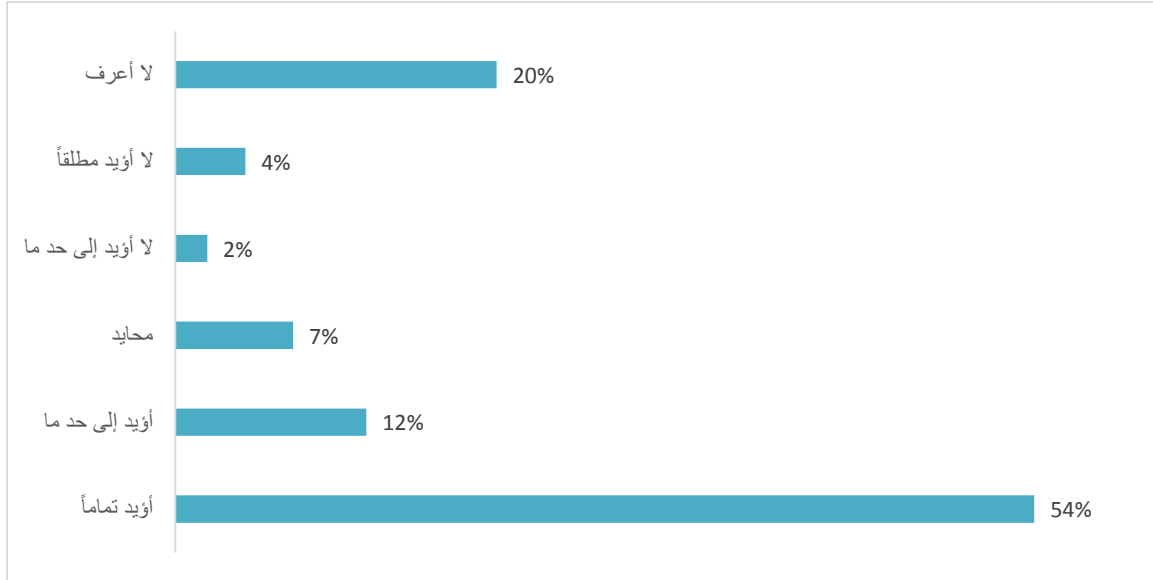
شكل 53: إنشاء هيئة وطنية للعدالة الإنتقالية

يؤيد 37% من المبحوثين تماماً أو إلى حد ما إلغاء وزارة الإعلام وتشكيل هيئة مستقلة عليا للإشراف على الإعلام، فيما يعارض ذلك 13%. وفضل الحياد 11% وأجاب بـ "لا أعرف" 42%.



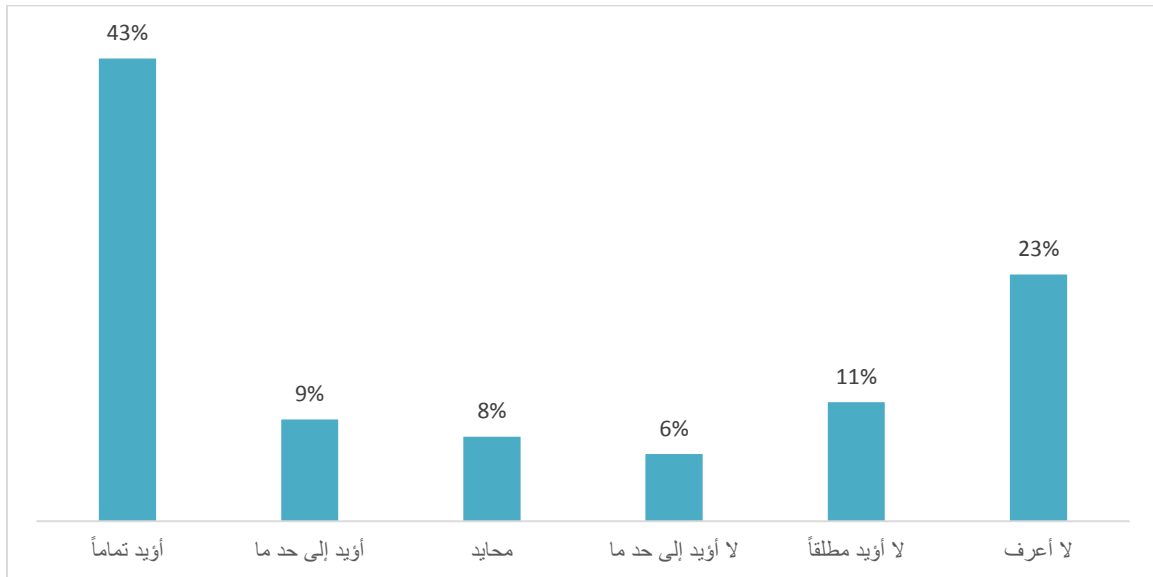
شكل 54: الغاء وزارة الإعلام وتشكيل هيئة مستقلة بدلا عنها

أكثر من نصف المبحوثين (54%) يؤيدون تماماً عدم محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، ويؤيد ذلك إلى حد ما 12% من المبحوثين، فيما ويؤيد محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية 6% من المبحوثين. وأجاب 20% بـ "لا أعرف"، وفضل الحياد 7% من المبحوثين.



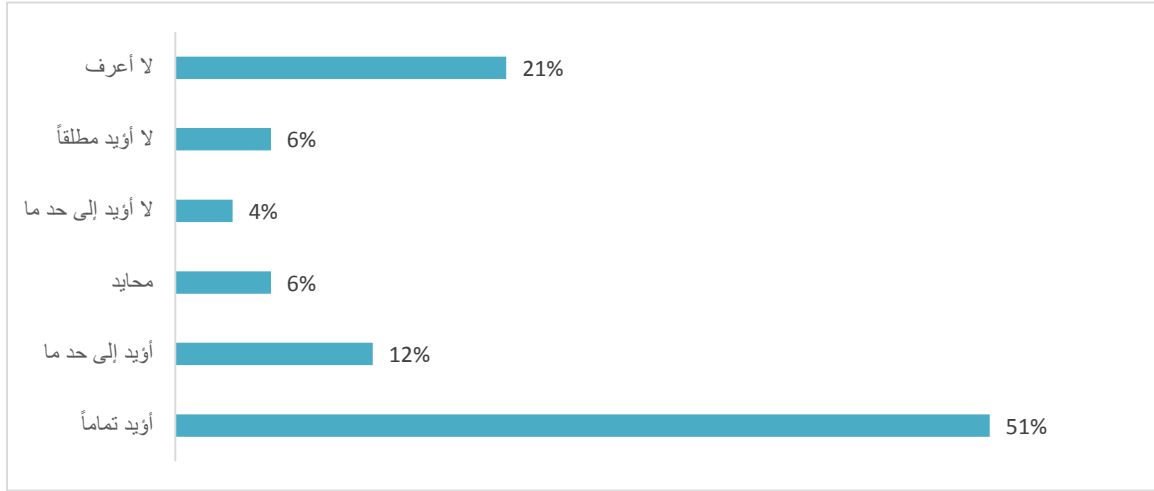
شكل 55: محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية

ويؤيد أكثر من نصف المبحوثين (52%) تماماً أو إلى حد ما حظر مشاركة منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والإستخبارات في الإنتخابات والإستفتاء، ويعارض ذلك 17% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 23% من المبحوثين وفضل الحياد 6%.



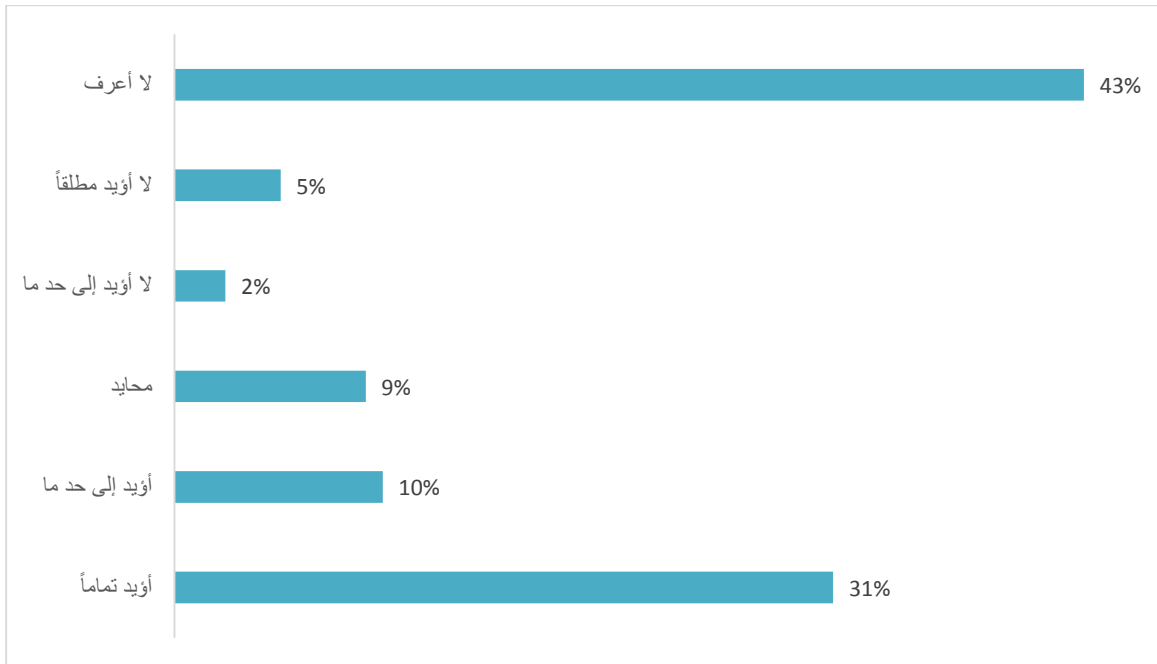
شكل 56: حظر منتسبي المؤسسات العسكرية والأمنية من المشاركة في الإنتخابات والإستفتاء

ويؤيد ثلثا المبحوثين (63%) تماماً أو إلى حد ما منع منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والإستخبارات من العمل السياسي أثناء وجودهم على رأس عملهم، ويعارض ذلك 10% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 21% من المبحوثين وفضل الحياد 6%.



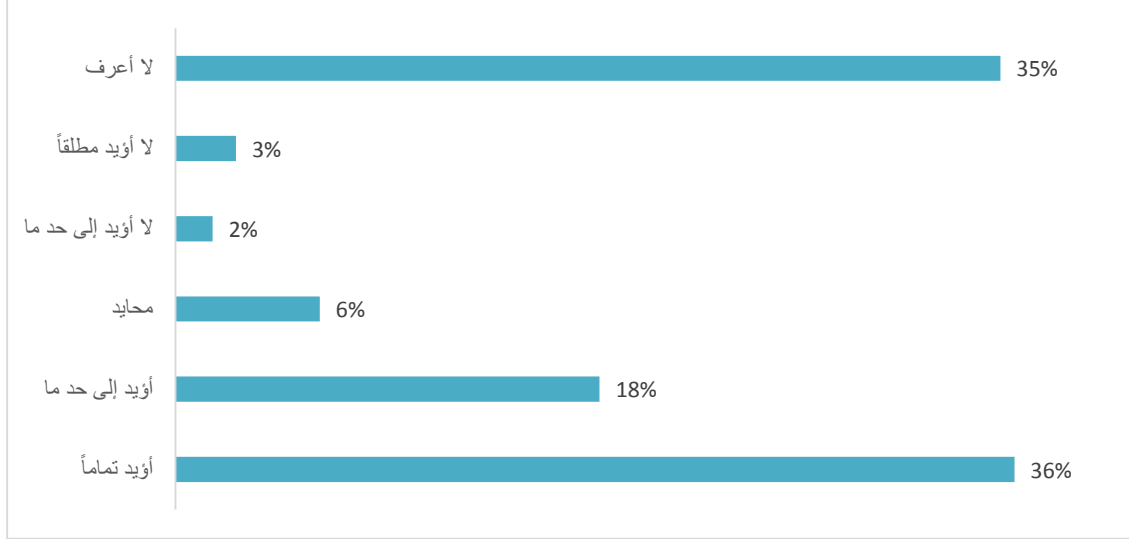
شكل 57: حظر ممارسة العمل السياسي على منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية

ويؤيد ثلثا المبحوثين (41%) تماماً أو إلى حد ما دمج جهازي الأمن السياسي والأمن القومي في جهاز واحد، ويعارض ذلك 7% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 43%، وفضل الحياد 9% من إجمالي المبحوثين



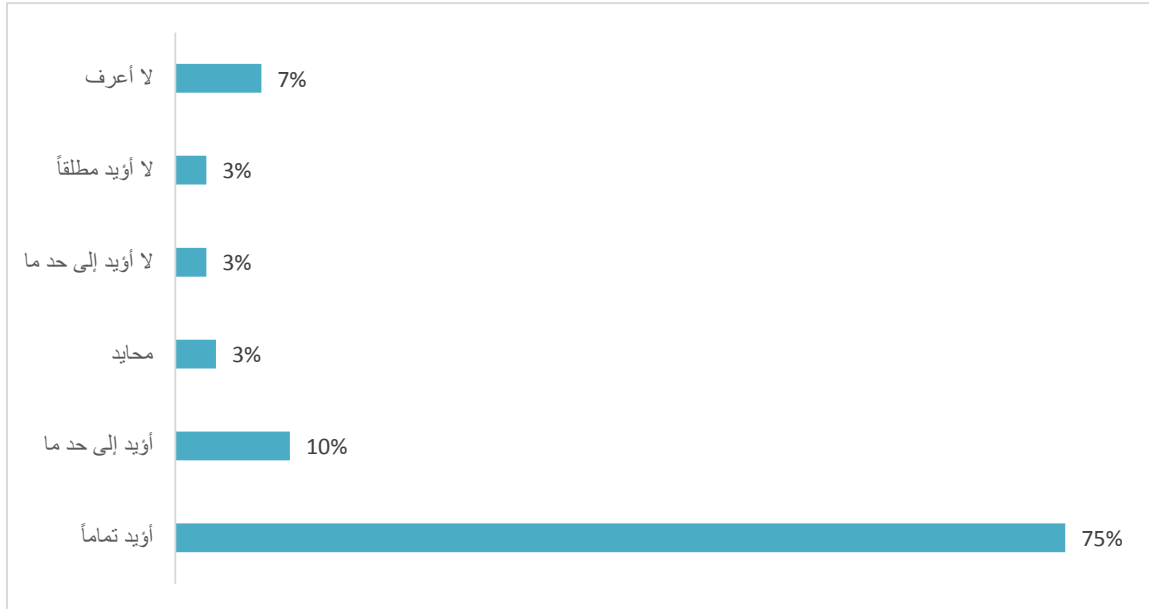
شكل 58: دمج جهازي الأمن السياسي والقومي في جهاز واحد

ويؤيد أكثر من نصف المبحوثين (54%) تماماً أو إلى حد ما تشكيل لجنة خاصة من المدنيين لمراقبة إحترام المخابرات لحقوق الإنسان وحرياته، ويعارض ذلك 5% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 63% وأكثرهم من النساء، وفضل الحياد 6% من إجمالي المبحوثين.



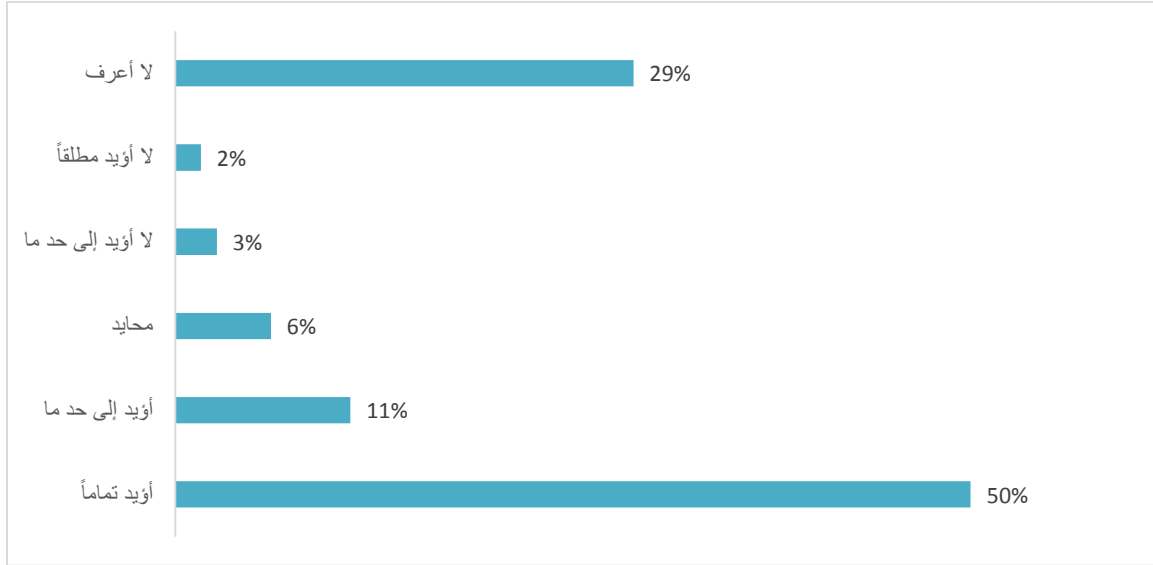
شكل 59: تشكيل لجنة خاصة من المدنيين لمراقبة إحترام المخابرات لحقوق الإنسان وحرياته

يؤيد 85% من إجمالي المبحوثين تماماً أو إلى حد ما منع منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية والمخابرات من تعاطي القات في المعسكرات وأثناء أداء الواجب، ويعارض ذلك 6% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 6% ، وفضل الحياد 3% من إجمالي المبحوثين.



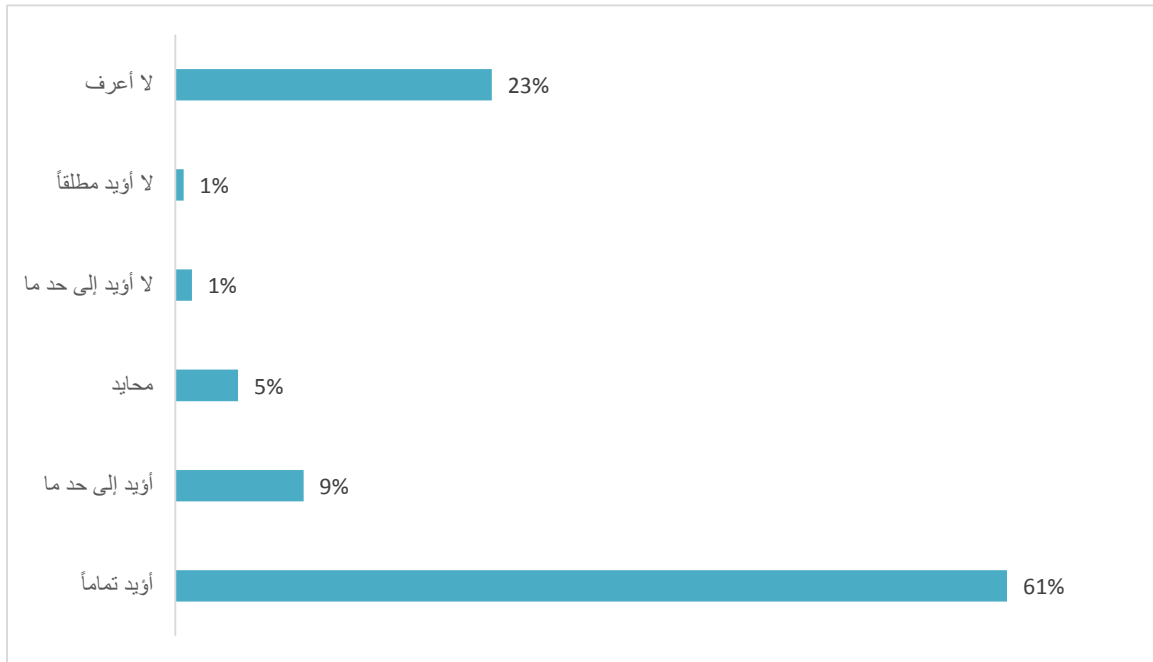
شكل 60: منع القات على منتسبي المؤسسة العسكرية والأمنية في المعسكرات وأثناء الواجب

يؤيد تماماً أو إلى حد ما 61% من إجمالي المبحوثين تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من القيام بمهامه الرقابية والمالية الإدارية والقانونية على كافة الأجهزة العسكرية والأمنية، ويعارض ذلك 5% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 29%، وفضل الحياد 6% من إجمالي المبحوثين.



شكل 61: تمكين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من القيام بمهامه الرقابية والمالية الإدارية والقانونية على كافة الأجهزة العسكرية والأمنية

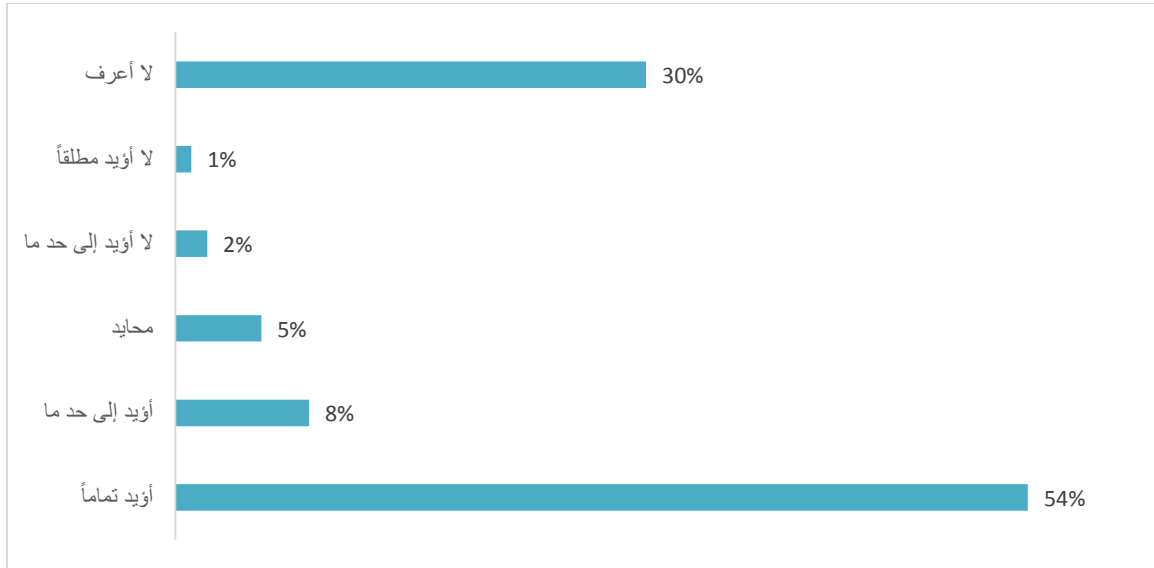
ويؤيد تماماً أو إلى حد ما 70% من إجمالي المبحوثين عدم حصانة أي فرد أمام تقارير الرقابة المحاسبية للمال العام، ويعارض ذلك 2% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 23%، وفضل الحياد 5% من إجمالي المبحوثين.



شكل 62: عدم حصانة أي فرد أمام تقارير الرقابة المحاسبية للمال العام

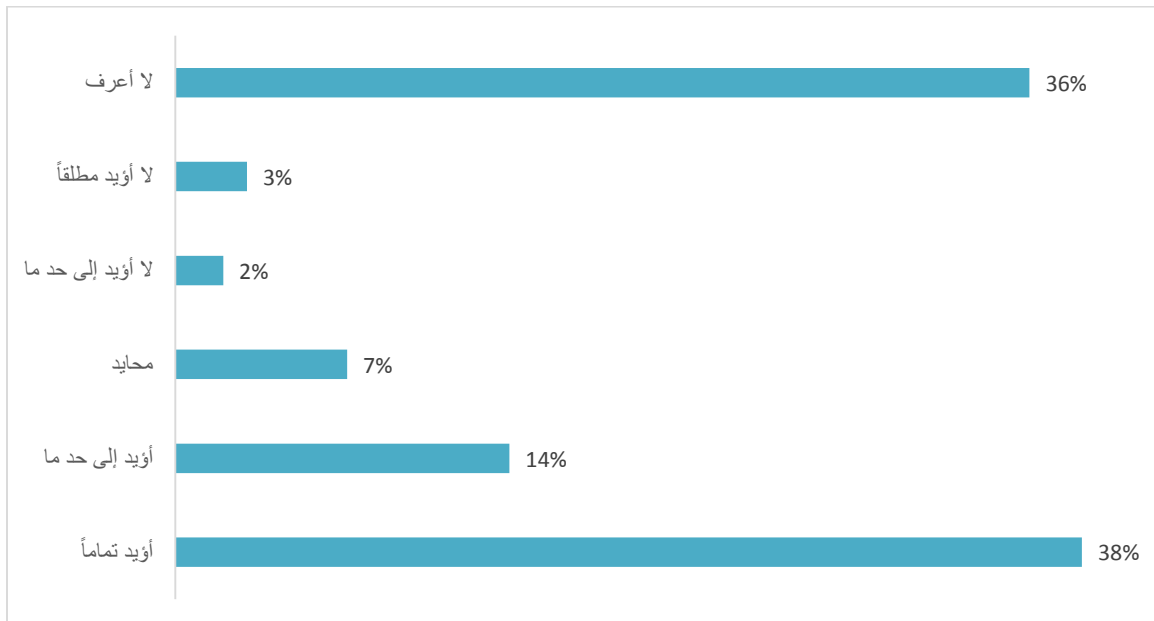


ويؤيد تماماً أو إلى حد ما 62% من إجمالي المبحوثين رفع القيود عن سرية إقرارات الذمة المالية، ويعارض ذلك 3% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 30% ، وفضل الحياد 5% من إجمالي المبحوثين.



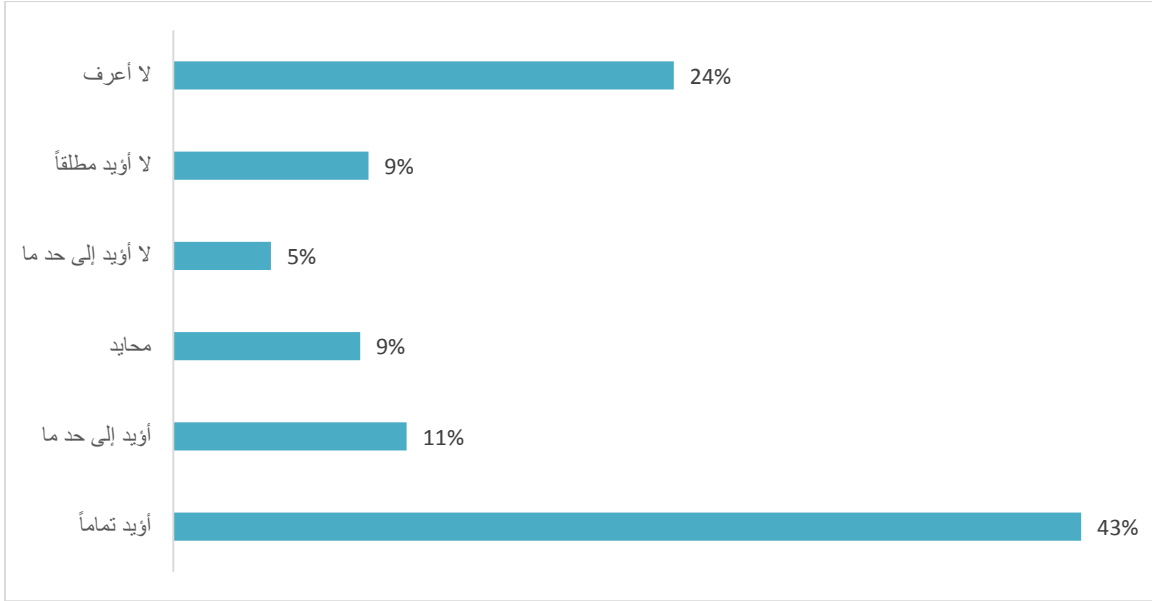
شكل 63: رفع القيود عن سرية إقرارات الذمة المالية

ويؤيد تماماً أو إلى حد ما 52% من إجمالي المبحوثين إشراف اللجنة العليا للإنتخابات على وسائل الإعلام أثناء عملية الإنتخابات والإستفتاء، ويعارض ذلك 5% من إجمالي المبحوثين. أجاب بـ "لا أعرف" 36% ، وفضل الحياد 7% من إجمالي المبحوثين.



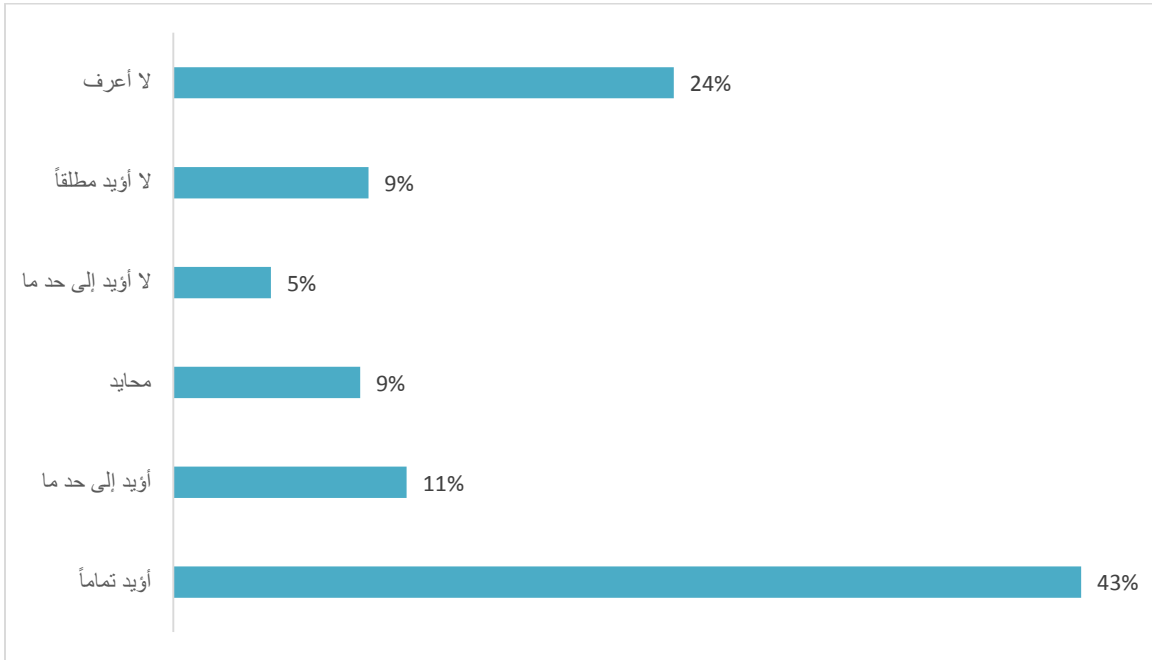
شكل 64: إشراف اللجنة العليا للإنتخابات على وسائل الإعلام أثناء عملية الإنتخابات والإستفتاء

يؤيد تماماً أو إلى حد ما 51% من المبحوثين إنشاء هيئة لشؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، في حين يعارض ذلك تماماً أو إلى حد ما ما نسبته 5%. أجاب بـ "لا أعرف" 37% و فضل الحياد 7%.



شكل 65: إنشاء هيئة لشؤون الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني

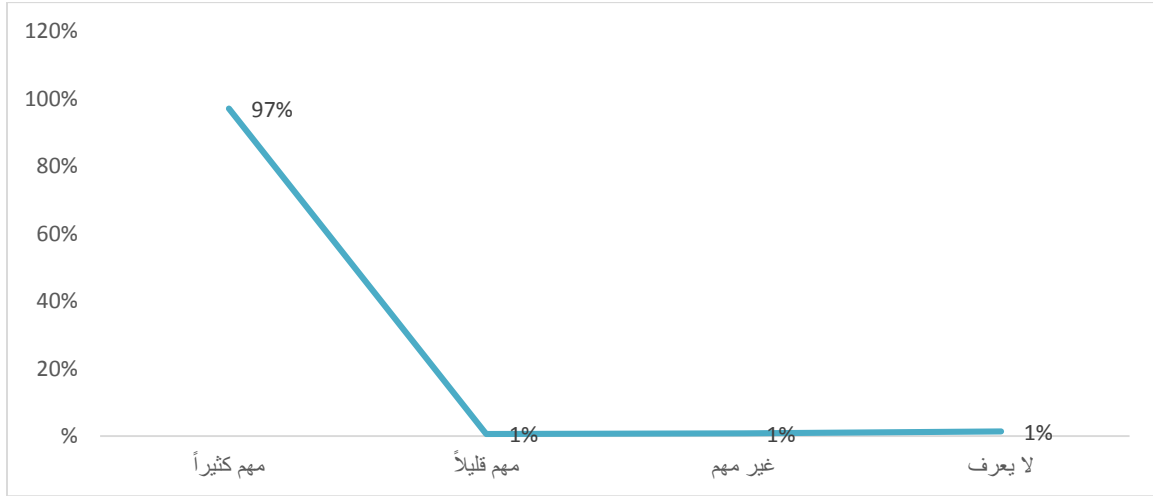
ويؤيد تماماً أو إلى حد ما 54% من المبحوثين قصر فترة تولي المناصب العليا في البلاد على فترتين فقط، في حين يعارض ذلك تماماً أو إلى حد ما ما نسبته 14%. أجاب بـ "لا أعرف" 24% و فضل الحياد 9%.



شكل 66: قصر فترة تولي المناصب العليا في البلاد على فترتين فقط

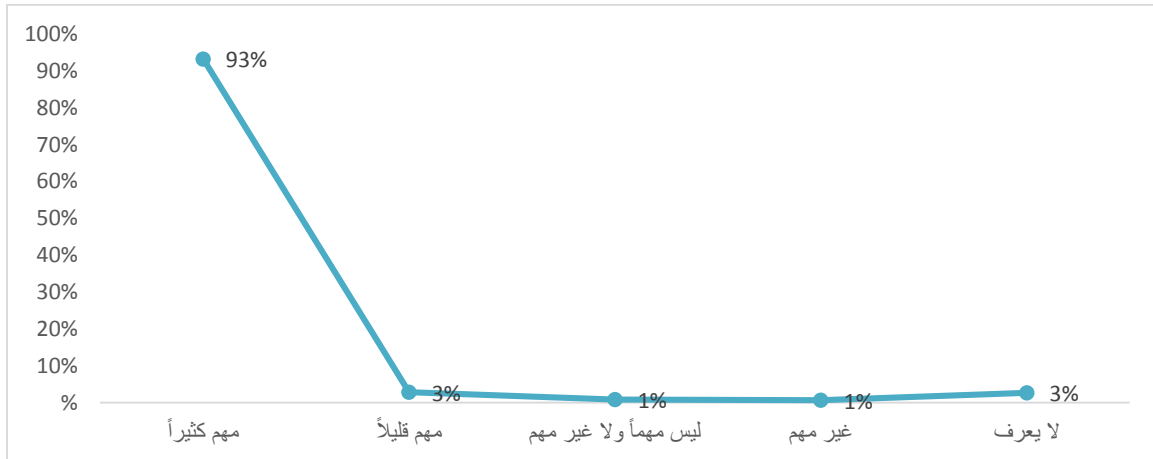
#### 4.4 الدستور وحقوق الإنسان

وبسؤال المبحوثين حول مدى أهمية تضمن القانون نصاً حول حماية وإحترام حقوق الإنسان، أجابت الأغلبية الساحقة من المبحوثين (97%) بأن ذلك مهم جداً.



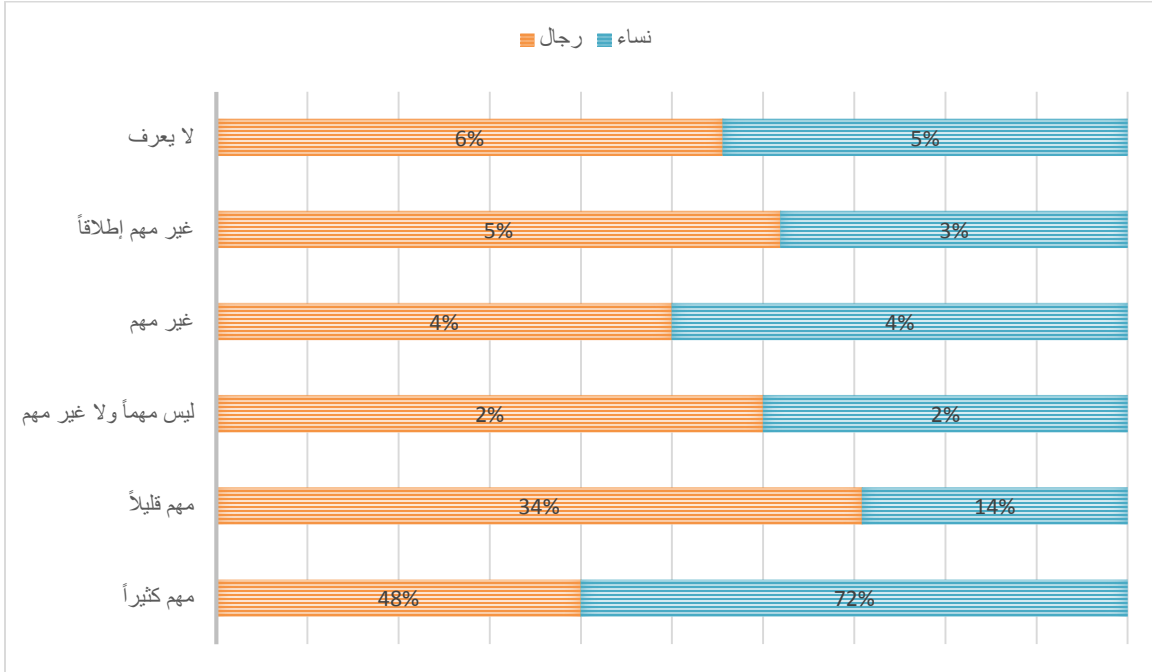
شكل 67: نص دستوري حول حماية وإحترام حقوق الإنسان

وحول إحتواء الدستور على نص يضمن المواطنة المتساوية، أجابت الإغلبية الساحقة من المبحوثين (93%) من المبحوثين بأن ذلك مهم جداً، وذكر 3% بأن ذلك مهم إلى حد ما، وأجاب بـ "لا أعرف" 3% أيضاً.



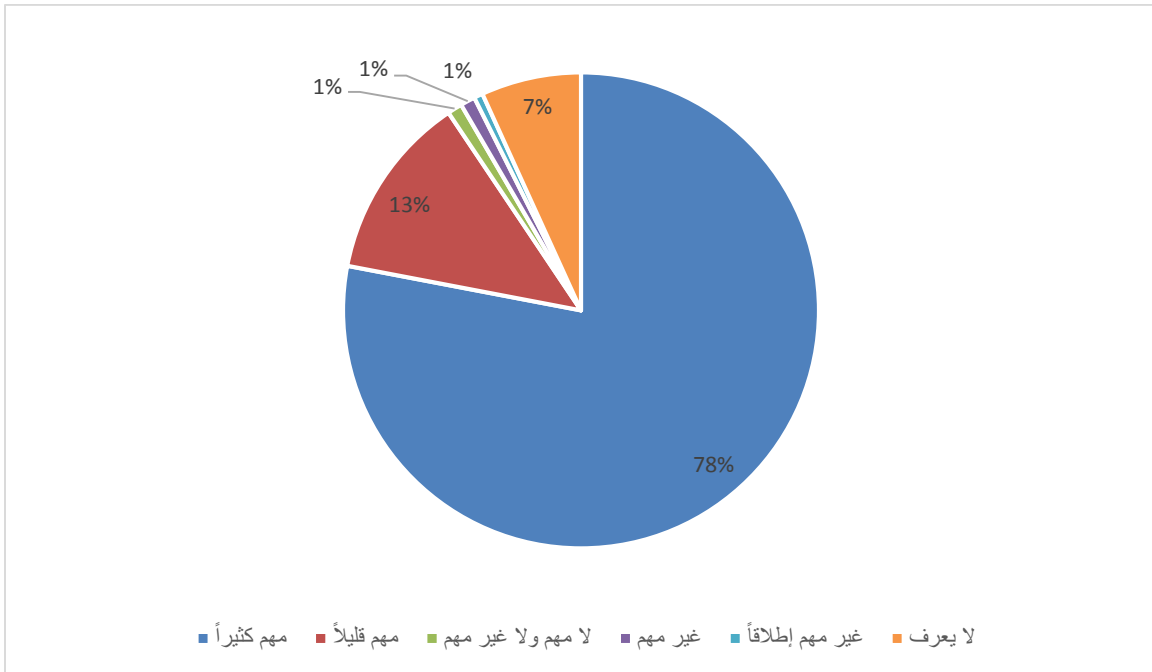
شكل 68: نص دستوري حول المواطنة المتساوية

وبالنسبة لإشتمال الدستور على نص بخصوص تمكين النساء، أجاب 60% من المبحوثين (72% نساء، 48% رجال) بأن ذلك مهماً جداً، وقال 22% (34% رجال مقابل 14% من النساء) بأن ذلك مهم إلى حد ما. في المقابل، يرى حوالي 9% (9% من الرجال و 7% من النساء) بأن إشتمال الدستور على نص بخصوص تمكين النساء غير مهم إلى حد ما أو غير مهم إطلاقاً.



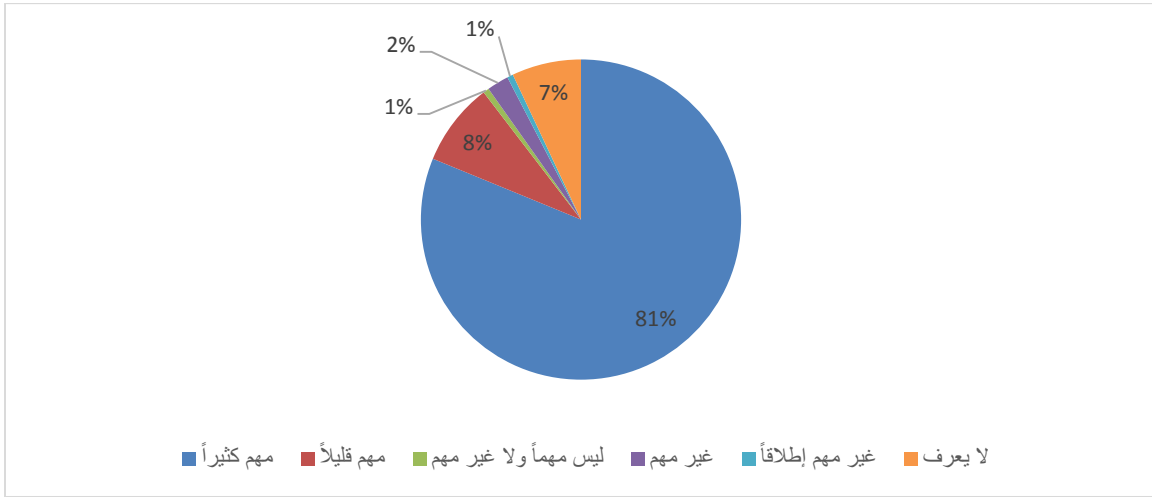
شكل 69: نص دستوري يكفل تمكين النساء

وحول إهتمام الدستور على نص يكفل تكافؤ الفرص، أجاب 91% من إجمالي المبحوثين بأن ذلك مهم جداً أو مهم إلى حد ما، وأعتبر ذلك غير مهم 2% من المبحوثين، وأجاب بـ "لا أعرف" 7% من المبحوثين.



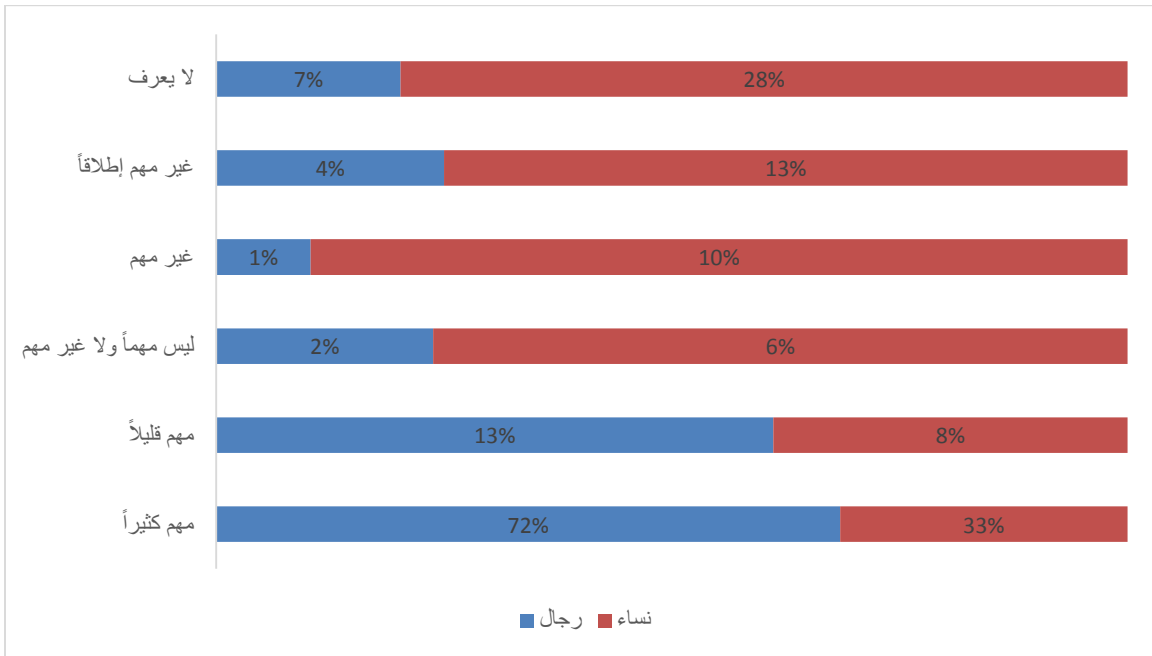
شكل 70: نص دستوري يضمن تكافؤ الفرص

أعتبر 89% من إجمالي المبحوثين بأن أحتواء الدستور على نص يمنع التمييز هو مهم جداً أو مهم إلى حد ما، وقال 3% بأن ذلك غير مهم، فيما أجاب 7% بـ "لا أعرف".



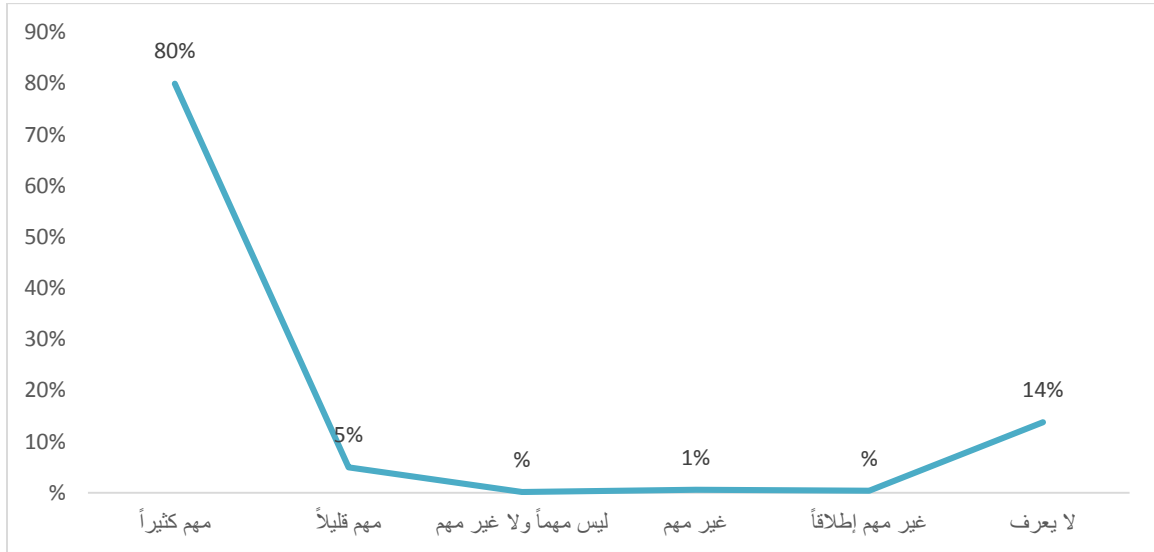
شكل 71: نص دستوري يحظر التمييز

وبالنسبة لحق التظاهر السلمي، أجاب 53% من المبحوثين وأكثرهم من الرجال (72% رجال و 33% نساء) (بأن إشمال الدستور على نص حول حق التظاهر السلمي مهم جداً، وأجاب 11% وأكثرهم مرة أخرى من الرجال بأن ذلك مهم إلى حد ما. في المقابل، إعتبر ذلك غير مهم مطلقاً أو غير مهم إلى حد ما حوالي 15% من إجمالي المبحوثين، والمفارقة أن أكثر من قال ذلك من النساء.



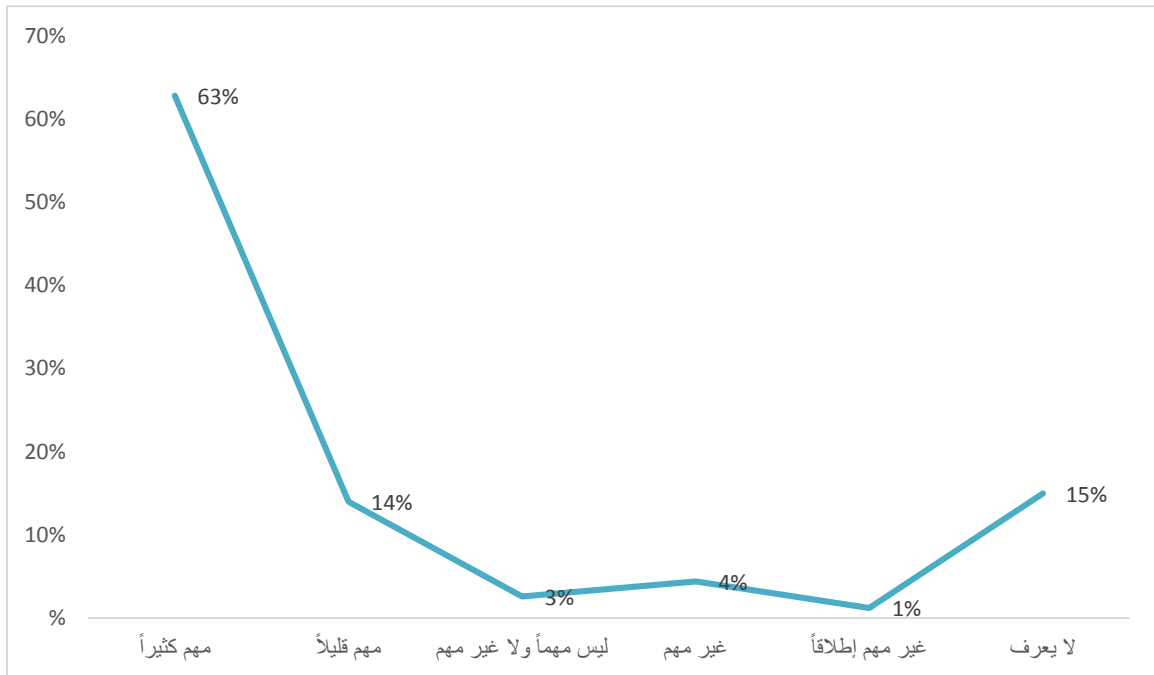
شكل 72: نص دستوري يكفل حق التظاهر السلمي

وحول سيادة القانون، أجاب 80% من المبحوثين بأن إحتواء الدستور على نص يتعلق بسيادة القانون مهم جداً، وقال 5% بأن ذلك مهم إلى حد ما، وأجاب 14% بـ "لا أعرف".



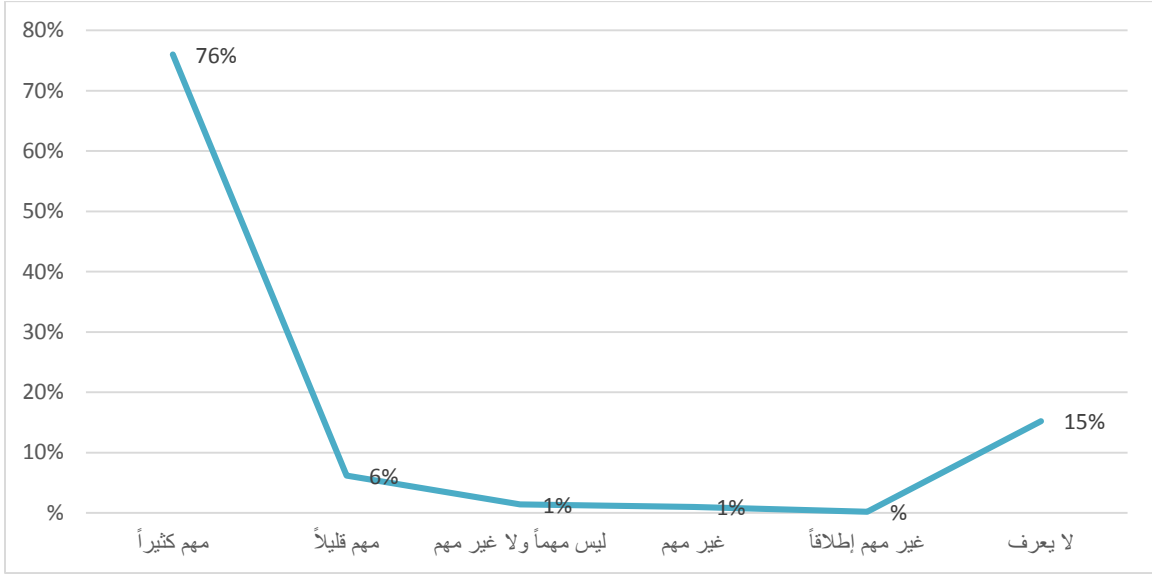
شكل 73: نص دستوري حول سيادة القانون

وحول حق الحصول على المعلومة، أعتبر 77% من المبحوثين بأن إشماتل الدستور على نص يضمن حق الحصول على المعلومة مهماً جداً أو مهماً إلى حد ما، ويعتبر ذلك غير مهم مطلقاً أو غير مهم إلى حد ما 5% من المبحوثين. وأجاب 15% من المبحوثين بـ "لا أعرف".



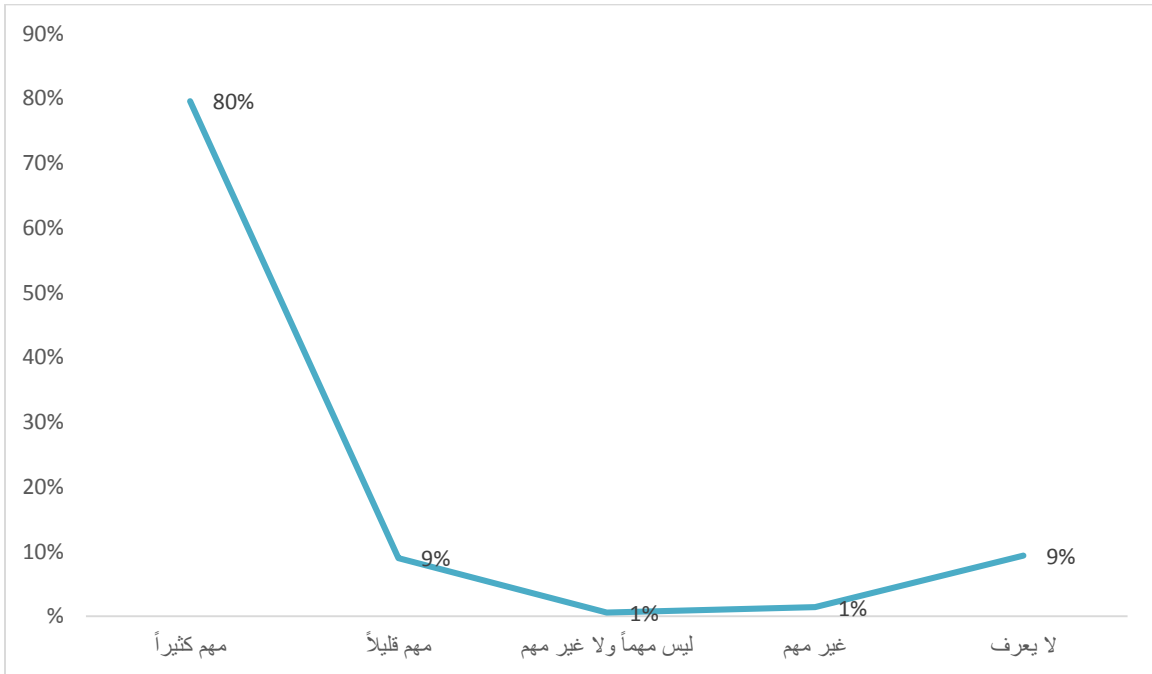
شكل 74: نص دستوري يكفل حق الحصول على المعلومة

وبالنسبة للعدالة الإجتماعية، أعتبر 82% من المبحوثين تضمين الدستور نص يتعلق بالعدالة الإجتماعية مهماً جداً أو مهماً إلى حد ما، ويعتبر ذلك غير مهم مطلقاً أو غير مهم حوالي 2% من المبحوثين. وأجاب 15% من المبحوثين بـ "لا أعرف".



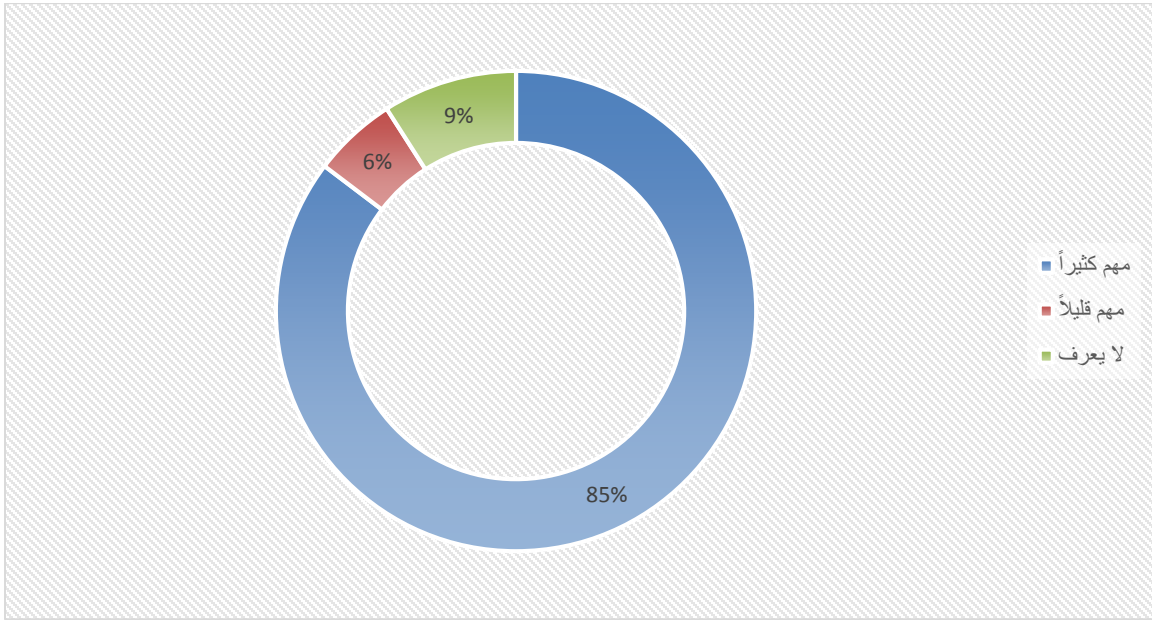
شكل 75: نص دستوري حول العدالة الإجتماعية

أعتبر 89% من المبحوثين إشمال الدستور على نصوص لتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل مهمة كثيراً أو مهمة إلى حد، وأجاب بـ "لا أعرف" 9% من المبحوثين.



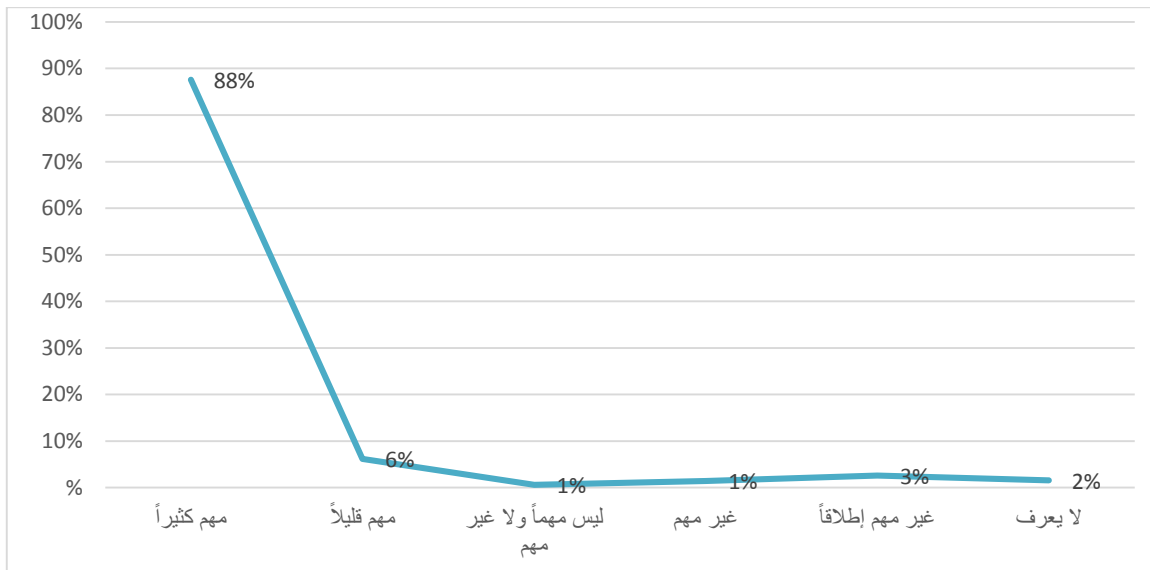
شكل 76: نص دستوري ينظم العلاقة بين العامل ورب العمل

وبالنسبة للتعويض وجبر الضرر، يرى الغالبية الساحقة من المبحوثين (91%) بأن إحتواء الدستور على نص حول الحق في التعويض وجبر الضرر مهم جداً أو مهم إلى حد ما، وأجاب 9% بـ "لا أعرف".



شكل 77: نص دستوري حول حق التعويض وجبر الضرر

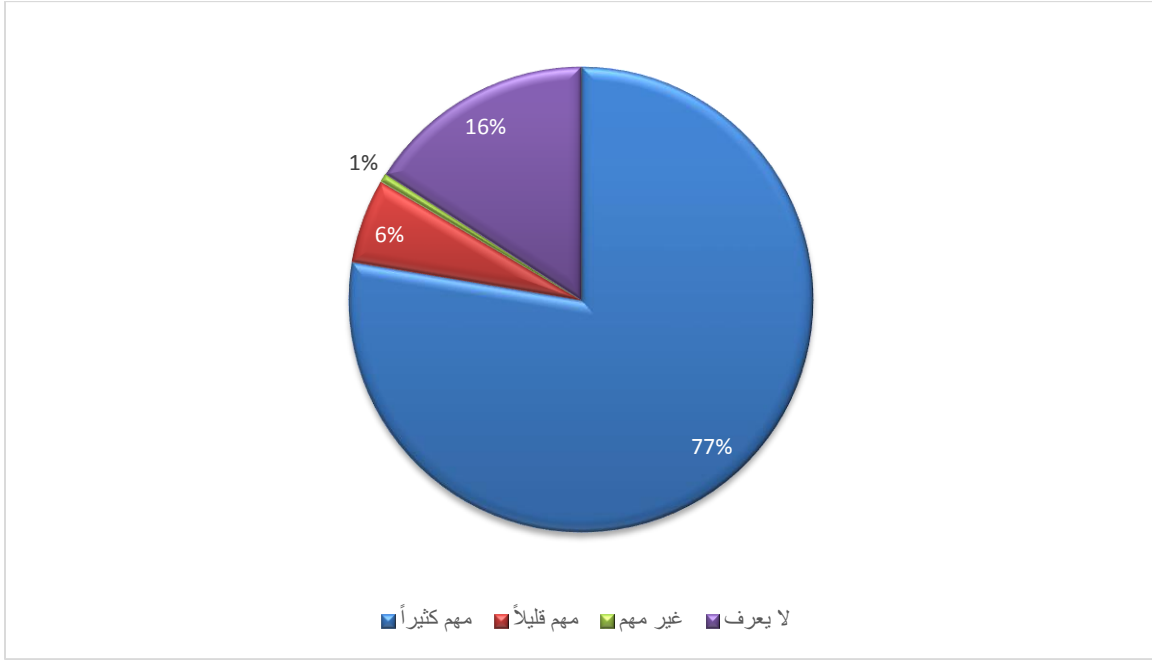
وبالنسبة لمجانبة التعليم، أجاب كل المبحوثين تقريباً (99%) بأن إحتواء الدستور على نصوص تتعلق بمجانبة التعليم هي مهمة جداً. ذكر الغالبية الساحقة من المبحوثين (94%) بأن إحتواء الدستور على نص حول إلزامية التعليم لغاية إكمال المرحلة الثانوية هو مهم جداً أو مهم إلى حد ما، ويرى في المقابل 4% من المبحوثين بأن ذلك غير مهم مطلقاً أو غير مهم إلى حد ما.



شكل 78: نص دستوري حول إلزامية التعليم لغاية إكمال الثانوية العامة

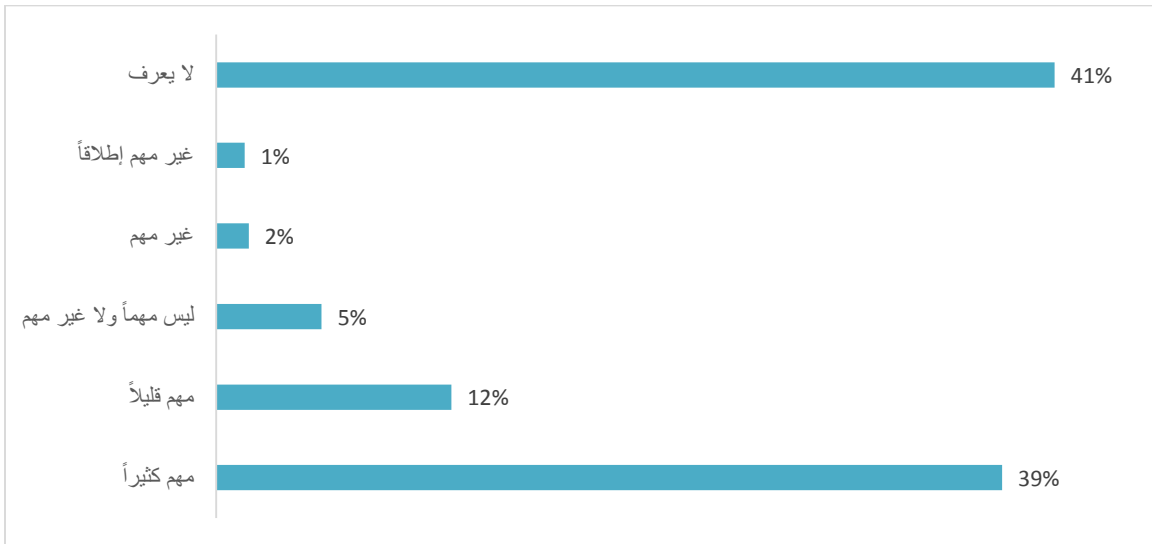


وحول وجود قانون لحماية الشهود والمبلغين، أعتبر 83% من المبحوثين إحتواء الدستور على نص لإصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين مهماً جداً أو مهماً إلى حد ما، وأجاب بـ "لا أعرف" 16% من المبحوثين.



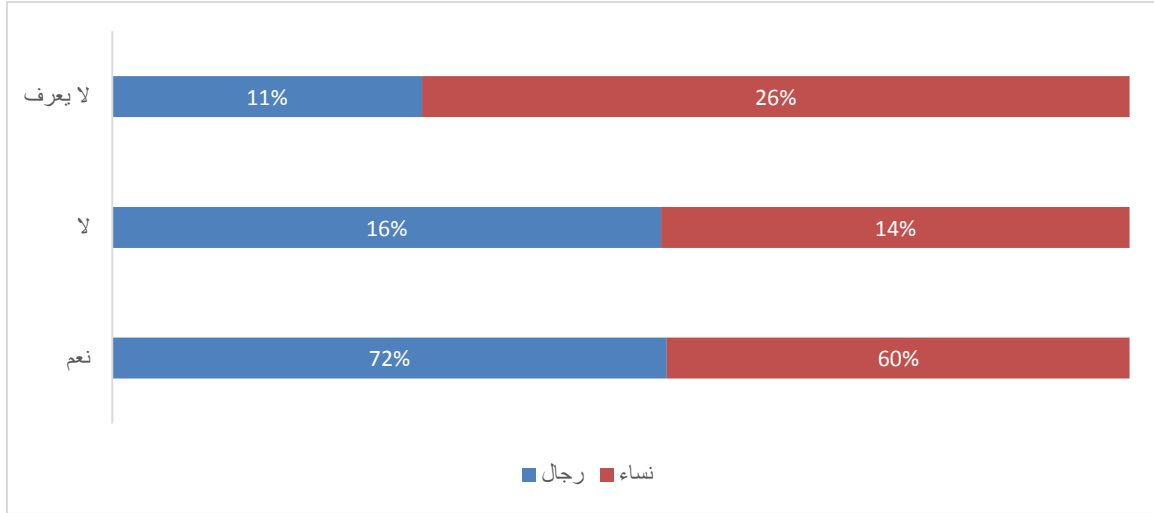
شكل 79: نص دستوري لإصدار قانون لحماية الشهود والمبلغين

وبالنسبة لإنشاء محكمة دستورية عليا، ذكر نصف المبحوثين (51%) بأن إحتواء القانون على نص يضمن إنشاء محكمة دستورية عليا للنظر في عدم دستورية القوانين مهماً جداً أو مهماً إلى حد ما، فيما ذكر 7% بأن ذلك غير مهم إطلاقاً أو إلى حد ما. وأجاب بـ "لا أعرف" 41% وأكثرهم من النساء.



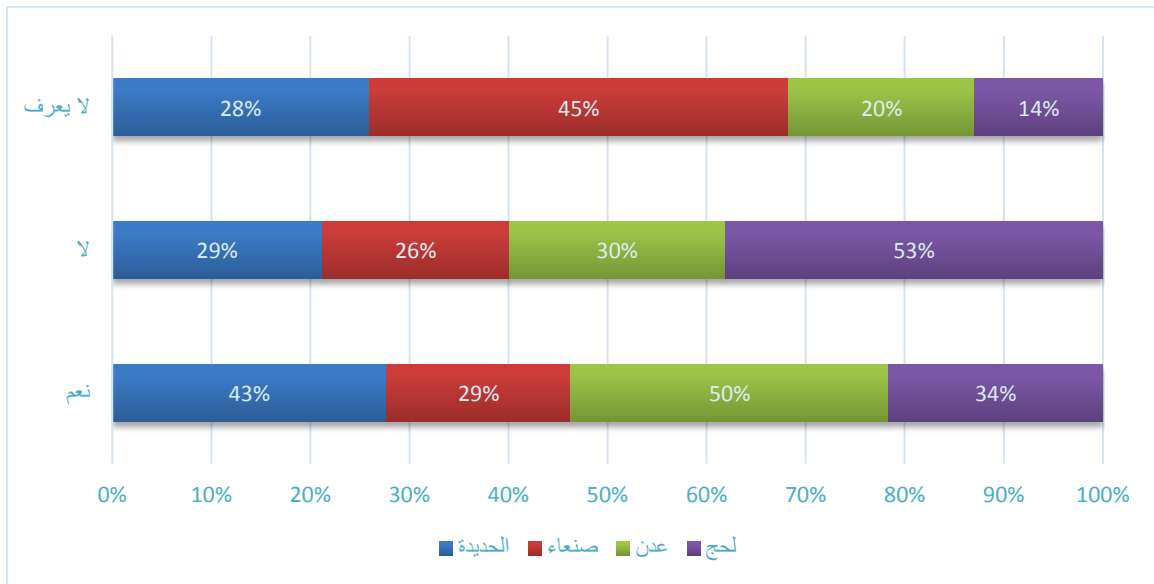
شكل 80: إنشاء محكمة دستورية عليا

وبالنسبة للتصويت على الدستور إن نص على مدينة الدولة، أجاب 66% من المبحوثين (72% رجال و 60% نساء) بأنهم سوف يصوتون للدستور إن نص على مدينة الدولة، فيما أجاب 15% (16% رجال، 14% نساء) بأنهم لن يفعلون ذلك. وأجاب بـ " لا أعرف " 18% من المبحوثين (11% رجال، 26% نساء).



شكل 81: التصويت على الدستور إن نص على الدولة المدنية

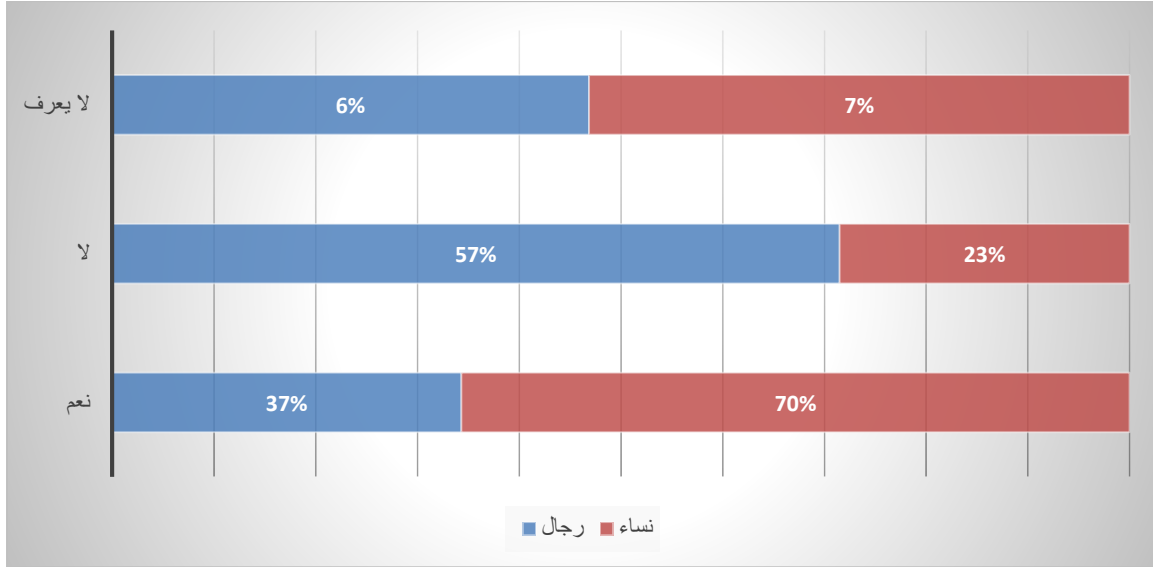
وحول التصويت على الدستور إن نص على فيدرالية الدولة، أجاب 40% من المبحوثين (عدن 50%، الحديدة 43%، لحج 34%، صنعاء 29%) بأنهم سيصوتون لصالح الدستور إن نص على الفيدرالية، وأجاب بالنفي 32% وأكثرهم في محافظة لحج وبنسبة 53% من إجمالي المبحوثين في محافظة لحج. وأجاب بـ " لا أعرف " 28% من إجمالي المبحوثين وأكثرهم في محافظة صنعاء (45%).



شكل 82: التصويت على الدستور إن نص على الدولة الاتحادية (الفيدرالية)

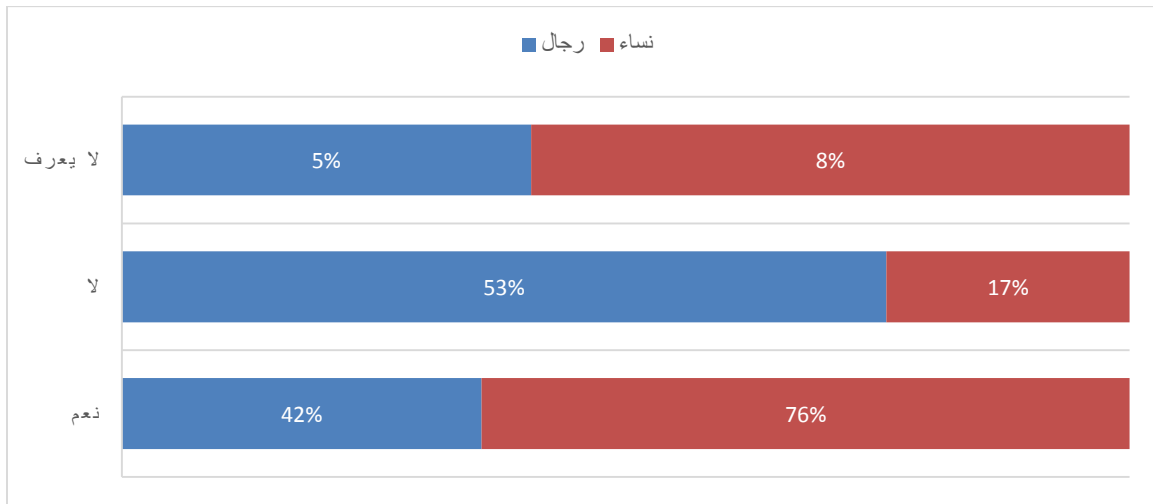
#### 4.5 النساء والأطفال

وحول مساواة الرجل والمرأة في العمل السياسي، أجاب 54% من إجمالي المبحوثين (70% من النساء مقابل 37% من الرجال) بأنهم يؤيدون مساواة الرجل والمرأة في العمل السياسي، وأجاب بالنفي 40% (57% من الرجال مقابل 23% من النساء). وأجاب بـ "لا أعرف" 6% من المبحوثين.



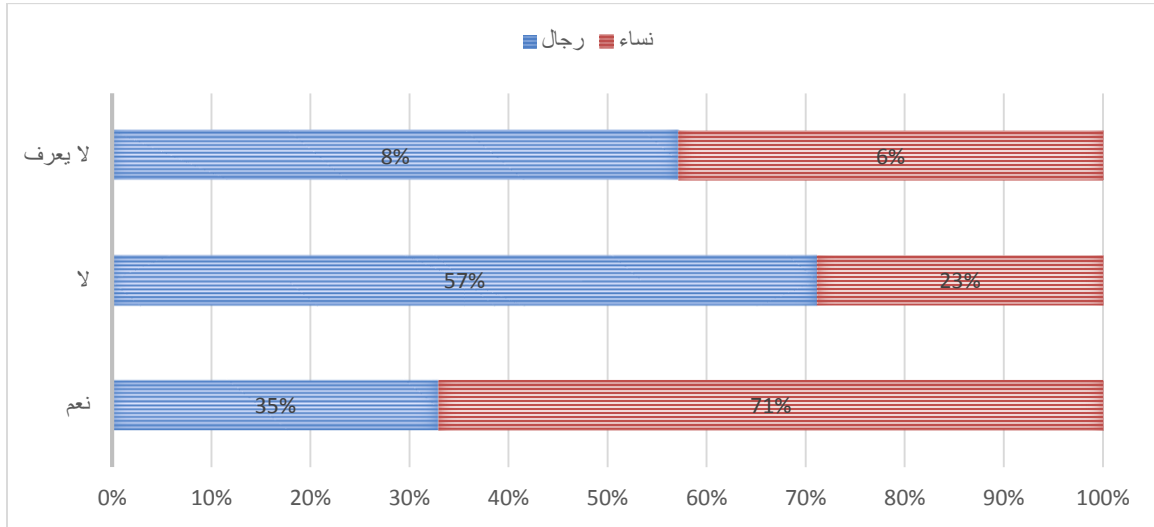
شكل 83: مساواة المرأة والرجل في العمل السياسي

وحول مساواة المرأة بالرجل في شغل الوظائف الحكومية، أفاد 59% من المبحوثين (76% نساء، 42% رجال) بأنهم يؤيدون مساواة المرأة بالرجل في شغل الوظائف الحكومية، ويعارض ذلك 35% (53% رجال، 17% نساء). وأجاب بـ "لا أعرف" 6% من المبحوثين.



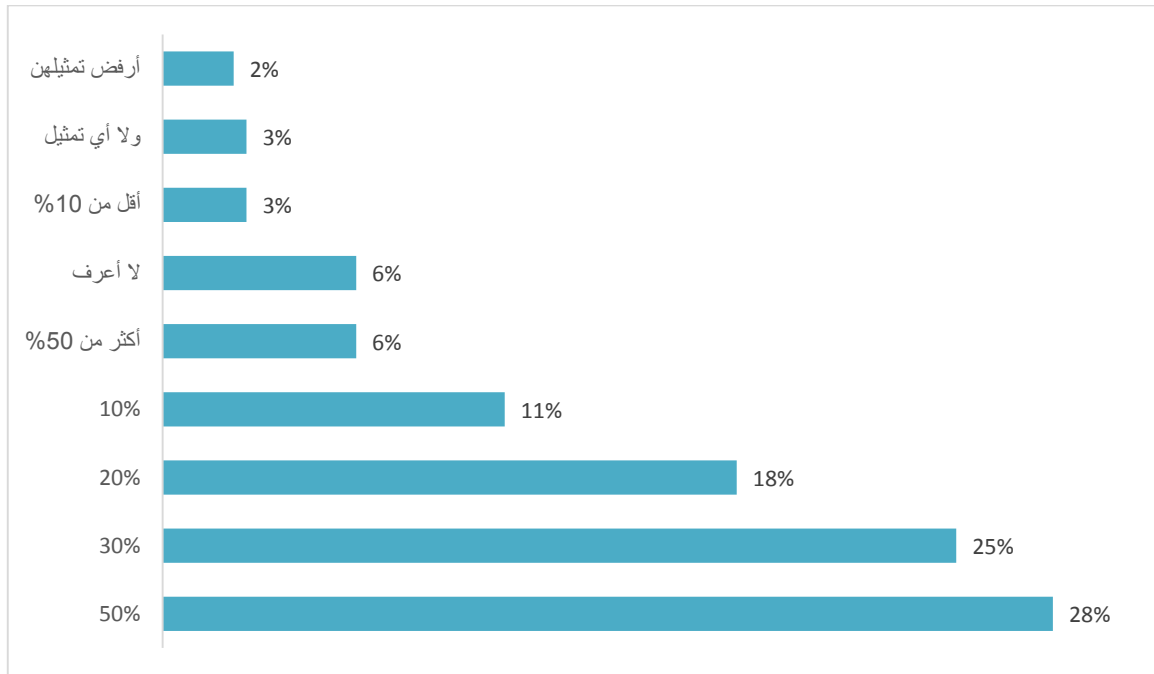
شكل 84: مساواة المرأة والرجل في شغل الوظائف الحكومية

وفيما يخص مساواة المرأة بالرجل في ، أجاب 53% من إجمالي المبحوثين (71% نساء، 35% رجال) بأنهم يؤيدون مساواة المرأة بالرجل في البرلمان، ولا يؤيد ذلك 40% من المبحوثين (57% رجال، 23% نساء). وأجاب بـ "لا أعرف" 7%.



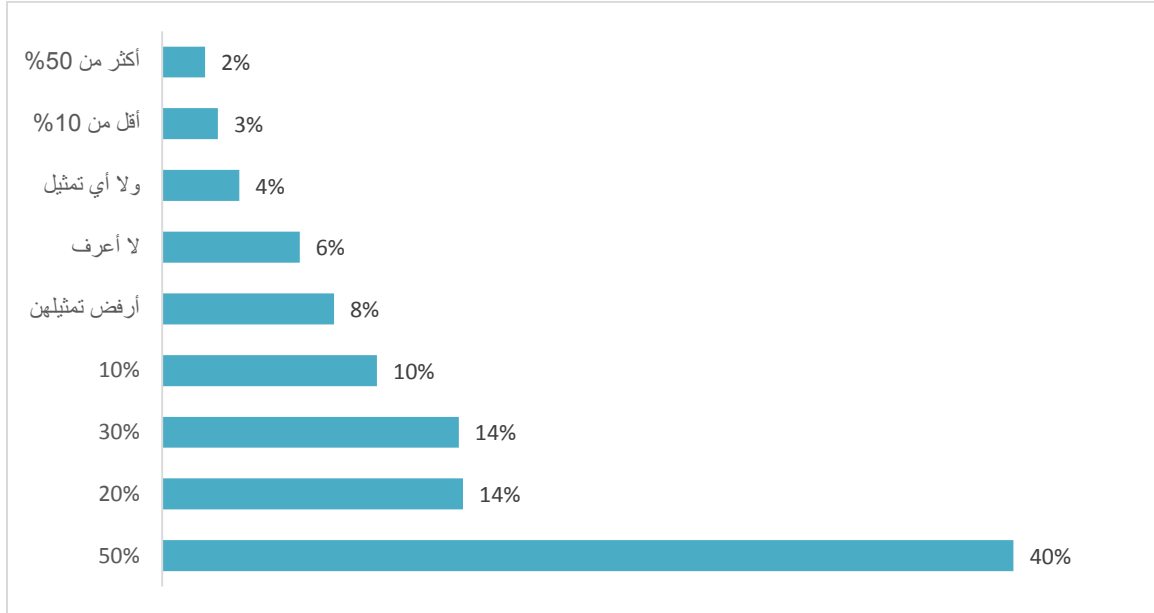
شكل 85: مساواة المرأة والرجل في البرلمان

وحول النسبة التي يقترحها المبحوث لتمثيل النساء في المناصب الحكومية، يرى 28% بأن تكون النسبة 50%، ويرى 25% أن تكون النسبة 30%، ويرى 18% أن تكون النسبة 20%، ويرى 11% بأن تكون حصة النساء 10% ويرى 6% أن تكون حصتهن أكثر من 50%، ويرفض تمثيلهن 5% تقريبا.



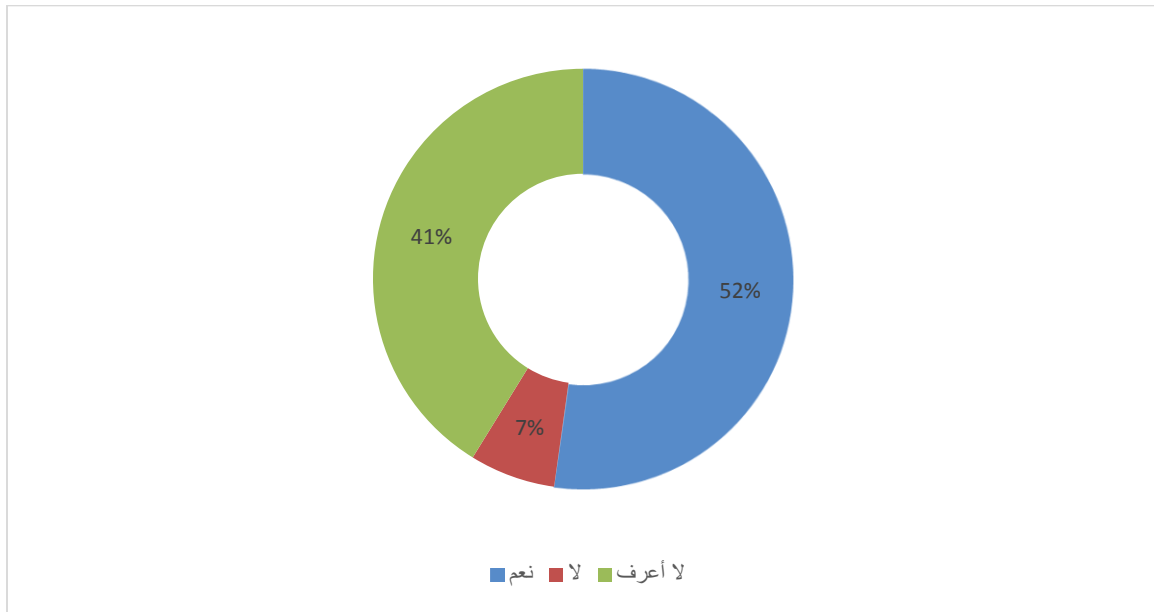
شكل 86: النسبة المقترحة من قبل المبحوث لتمثيل المرأة في الوظائف الحكومية

وحول النسبة التي يقترحها المبحوث لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة، أجاب 40% من إجمالي المبحوثون بأنهم مع أن تكون حصة المرأة في المجالس المنتخبة (البرلمان والمجالس المحلية) 50%، ويرى 14% أن تكون 20% وترى نفس النسبة من المبحوثين أن تكون 10% ويرفض تمثيلهن 12% وأجاب بـ "لا أعرف" 6%.



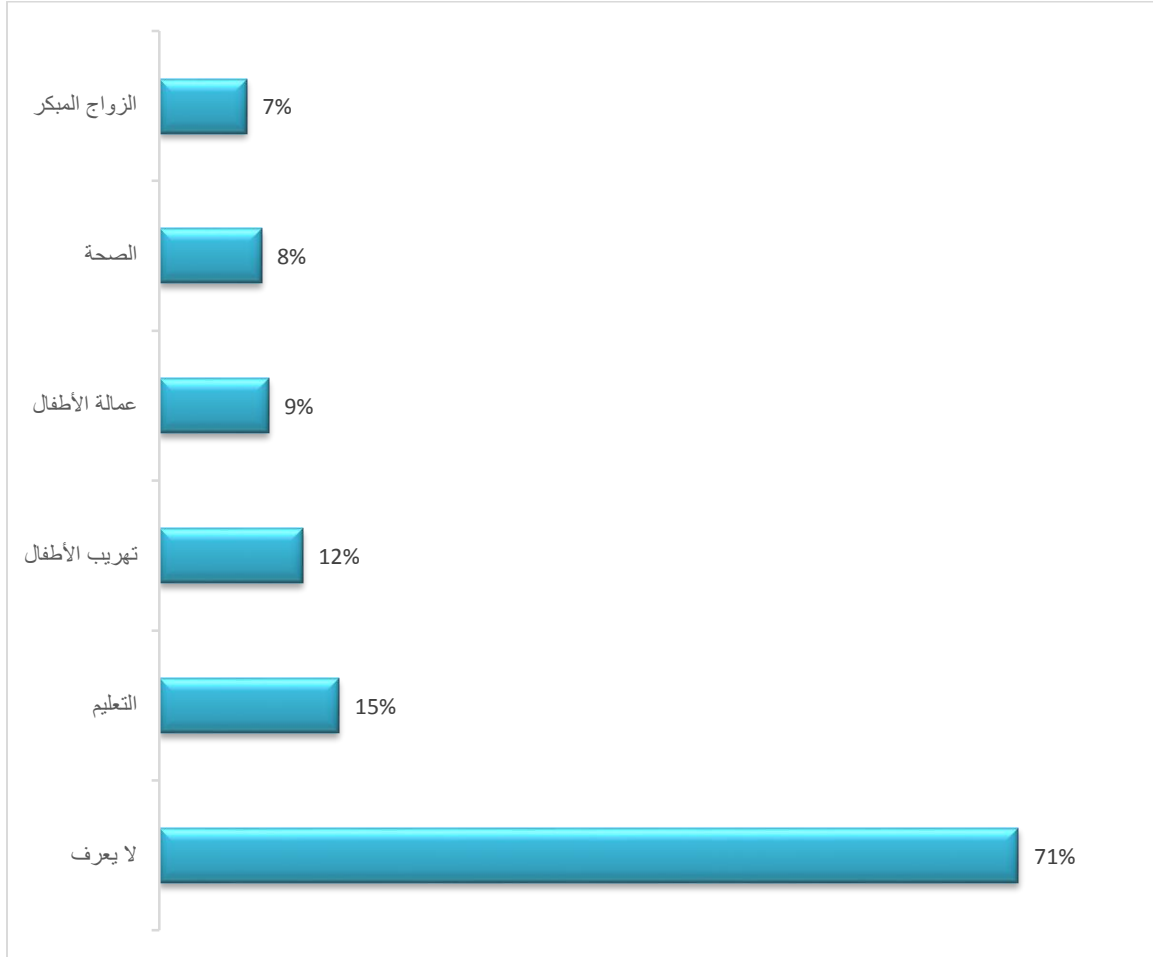
شكل 87: النسبة التي يقترحها المبحوث لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة

وبالنسبة لتمثيل النساء في مؤتمر الحوار الوطني، يرى 52% من المبحوثين بأن التمثيل كان كافياً، فيما يرى 7% بأنه لم يكن كذلك، وأجاب بـ "لا أعرف" 41% من المبحوثين.



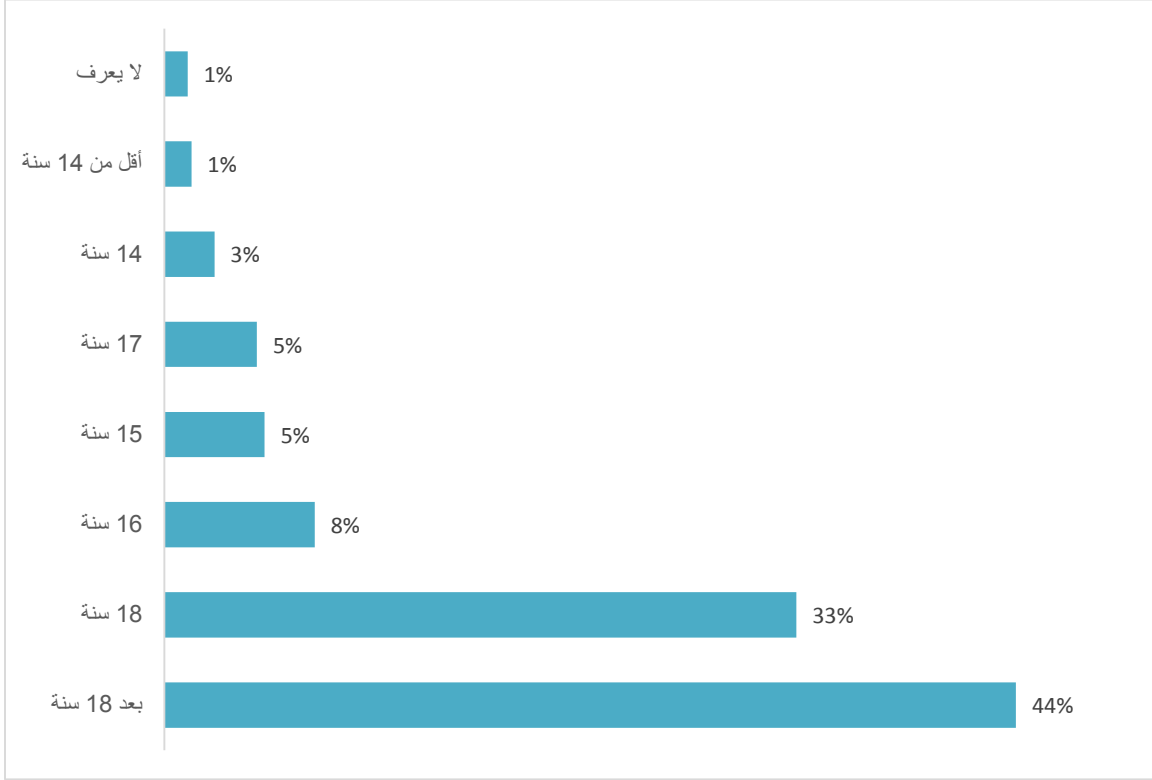
شكل 88: هل كان تمثيل المرأة في مؤتمر الحوار كافياً؟

وحول قضايا الطفولة التي يرى المبحوثون بأن مؤتمر الحوار لم يناقشها، ذكر 15% من المبحوثون قضية تعليم الأطفال وتحدث 12% عن تهريب الأطفال وذكر 9% قضية عمالة الأطفال، كما ذكر 8% قضية الصحة وأشار 7% إلى قضية الزواج المبكر. أجاب بـ "لا أعرف" 71% من المبحوثين.



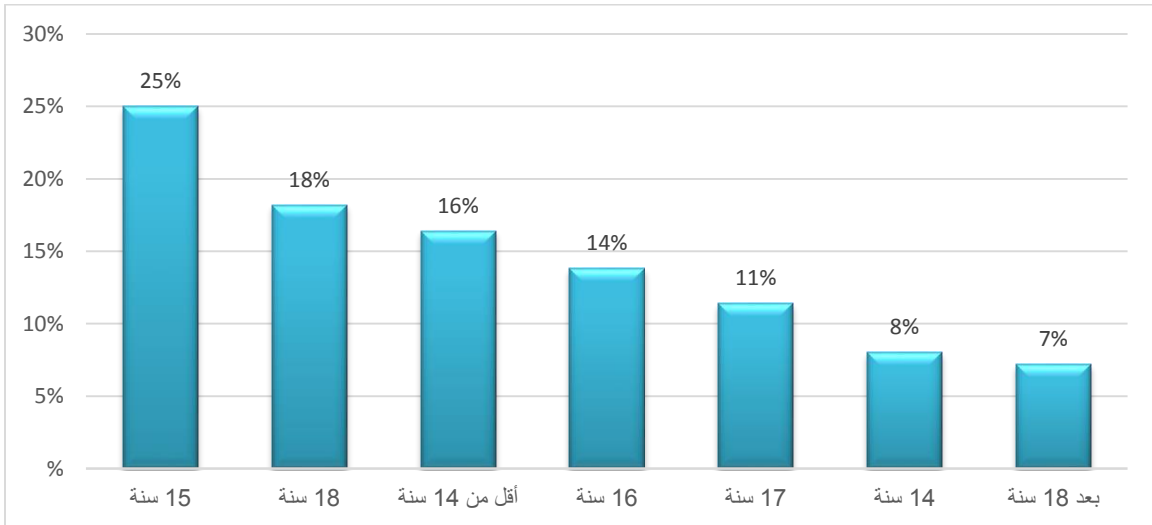
شكل 89: قضايا الطفولة التي لم يتناولها مؤتمر الحوار الوطني

وبالنسبة للسنة الآمنة للزواج، ذكر أقل من نصف المبحوثين (44%) بأن السن الآمن للزواج هو بعد سن 18 سنة، وقال 33% بأنه 18 سنة، وقال 8% بأنه عند 16 سنة، كما ذكر 5% بأن سن 17 هو السن الآمن وذكرت نفس النسبة بأن سن 15 هو السن الآمن للزواج وذكر 4% بأن السن الآمن للزواج عند 14 سنة أو أقل.



شكل 90: السن الآمن للزواج

وحول السن التي يعتبر فيه الشخص قاصرا ولا يجوز مساءلته أو معاقبته قانونيا، ذكر 25% بأنها عند 15 سنة، وقال 18% بأنها عند 18 سنة، وقال 16% بأنها عند أقل من 14 سنة وقال 14% بأنها عند 16 سنة، وقال 11% بأنها عند 17 سنة وقال 8% بأنها 14 سنة و أخيرا ذكر 7% بأنها بعد عمر الـ 18 سنة.



شكل 91: العمر الذي يعتبر فيه الشخص قاصرا وغير خاضع للمساءلة